الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

و اقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية
-دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط –بنك-وكالة ميلة-

اعداد الطلبة		المشرف
1	جغلال آمنة	الوافي حمزة

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
بودرجة رمزي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
الوافي حمزة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
بوهلالة سعاد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

و اقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية
-دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط –بنك-وكالة ميلة-

اعداد الطلبة		المشرف
1	جغلال آمنة	الوافي حمزة

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
بودرجة رمزي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
الوافي حمزة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
بوهلالة سعاد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

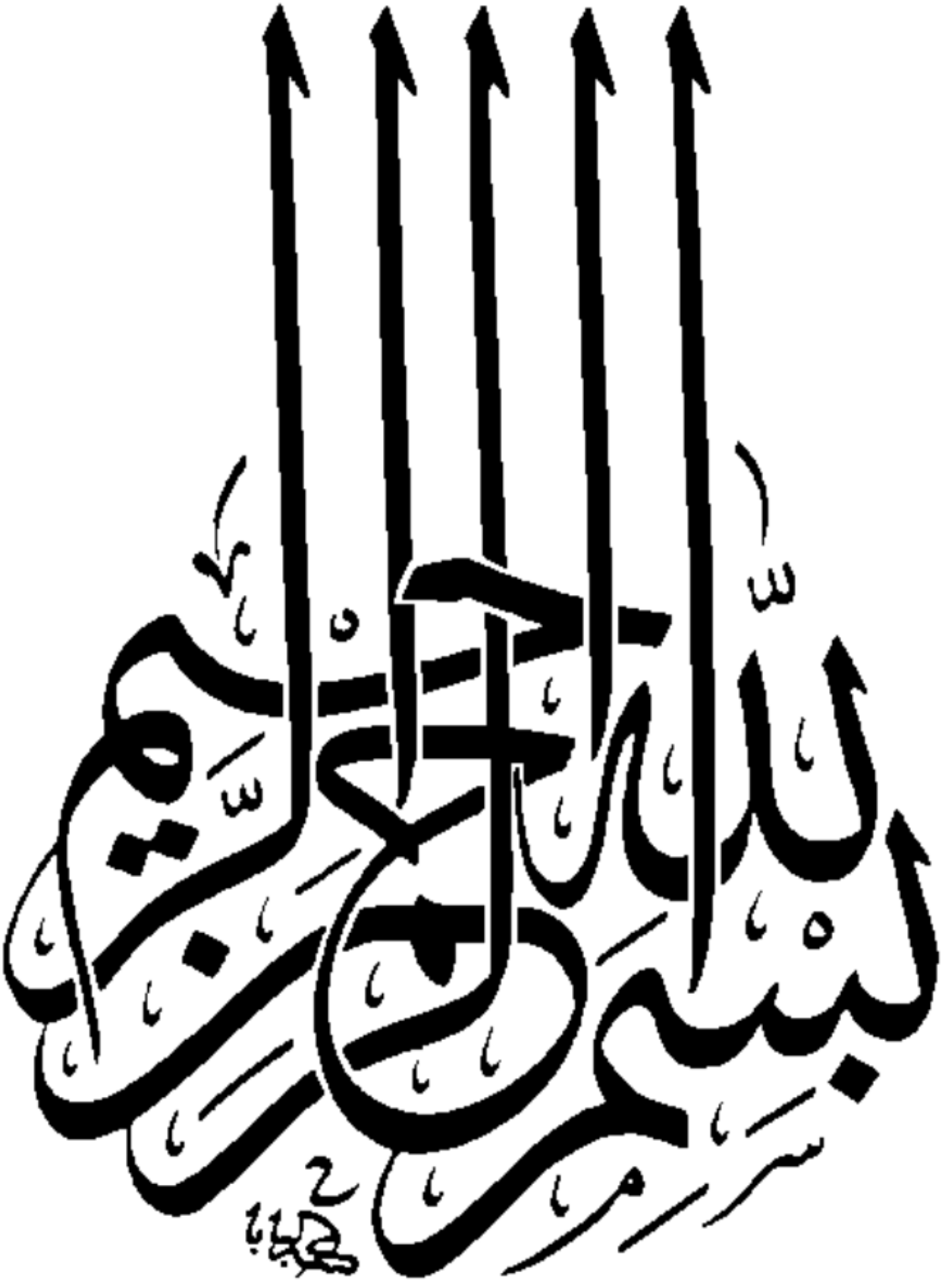
بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

اللهم لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت و لا باليأس إذا أخفقت

وذكرني أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح، اللهم إذا

إذا أعطيتني نجاحا فلا تأخذ تواضعي و إذا أعطيتني

تواضعي فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي.

اللهم إذا أجردتني من المال أترك لي الأمل وإذا أسأت إلى الناس

أعطني شجاعة الاعتذار.

شكر وتقدير

الحمد لله و الشكر لله لإتمامي هذا العمل وما التوفيق إلا بالله عز و جل و من لم يشكر العبد لم يشكره الله.

أما بعد أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المحترم: **الوافي حمزة** الذي أشرف على هذا ا العمل وأمدني بيد العون ولم يبخل علي بإرشاداته و توجيهاته.

كما أتقدم بالشكر الخالص للأستاذ: **رمزي بودرجة**

الذي دعمني و أفادني كثيرا .

كما أتقدم بالشكر الخالص لأختي : **جغلال أميرة** ببنك الاحتياط والتوفير

التي أفادتني ودعمتني كثيرا ولم تبخل علين بأي معلومة وكان لها

الفضل الكبير فيما أنا فيه.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى وأعز الناس أمي وأبي

إلى القلب الحنون أمي الغالية التي غمرتني بحبها وعطفها وحنانها ودعوتها ووقوفها بجانبي طوال هذا المشوار

أدامها الله نجمة تصطع في حياتي

إلى سندي ومصدر قوتي ويدي اليمنى أبي العزيز الذي رباني وأحاطني برعايته وحبه ودعواته

أدعو الله أن يحفظهما ويطيل في عمرهما اللذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام دراستي وهذا العمل

وإلى فلذات كبدي ومن عشت معهم أجمل اللحظات أخواتي وحبيباتي أميرة، أمال، إكرام ونور الهدى

وحبيب قلبي أخي الصغير عبد المؤمن والكتاكيت أيان وأيهم حفضهما الله برعايته

وإلى رفيق دربي وسندي ومصدر قوتي ومن عشت معه أجمل الأيام زوجي يوسف حفظه الله برعايته

إلى صديقاتي غادة وخولة و زميلاتي التي عشت معهم أجل الذكريات

وزميلي زياد وسعد

إلى كل أقاربي دون استثناء من قريب أو بعيد

إلى كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية وكل زملائي وكل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

راجيا من الله تعالى توفيقنا في الحياة

آمنة

ملخـــص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين الرقابة على الأنشطة والتكاليف الاجتماعية حيث أصبحت محاسبة المسؤولية الاجتماعية الركيزة الأساسية للبنوك فهي تساهم في تحسين صورتها ورفع من كفاءتها وزيادة ميزتها التنافسية عن طريق استخدامها كأساس لتقييم أراءها المالي وقياس التكاليف والإفصاح عنها

فقد اعتمدت الدراسة على الإطار النظري الذي ساعدنا باستعراض أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك والعمل على زيادة مساهمتنا الاجتماعية ورفع الوعي وتعميم تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، كما اعتمدنا في الدراسة التطبيقية على استبيان وزع في البنك محل الدراسة يحتوي على ثلاثة أقسام وأربع محاور وذلك لانتهاج وتحليل المعطيات المتعلقة بالموضوع بالاعتماد على منهج وصفي تحليلي بهدف جمع المعلومات واستخلاص العلاقة بين المتغيرات وفي الأخير توصلنا إلى أنه يوجد مستوى متوسط لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في بنك محل الدراسة في المحاور الأربعة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية، البنوك الإسلامية، الأداء المالي، الإفصاح المحاسبي.

Abstract

This study aimed to identify the role that social responsibility accounting plays in improving control over social activities and costs, as social responsibility accounting has become the main pillar of banks, as it contributes to improving their image, raising their efficiency and increasing their competitive advantage by using them as a basis for evaluating their financial opinions, measuring costs and disclosure about her

The study relied on the theoretical framework that helped us review the importance of social responsibility accounting in banks and work to increase our social contribution, raise awareness and generalize the application of social responsibility accounting. related to the subject based on a descriptive analytical approach in order to collect information and extract the relationship between the variables, and finally we concluded that there is an average level of application of social responsibility accounting in the bank under study in the four axes

key words: social responsibility, social responsibility accounting, Islamic banks, financial performance, accounting discosure.

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
بسملة	–
دعاء	–
شكر وتقدير	–
إهداء	–
ملخص	–
فهرس المحتويات	**I-II-III**
فهرس الجداول	**IV**
فهرس الأشكال	**V**
فهرس الملاحق	**VI**
مقدمة	أ – ز
الفصل الأول :عموميات حول محاسبة المسؤولية الاجتماعية	**1-23**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: الإطار النظري للمحاسبة	**3**
المطلب الأول: نشأة و تطور المحاسبة	**3**
أولا: نشأة المحاسبة	**3**
ثانيا: مراحل تطور المحاسبة	**4**
المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة و دورها و أهدافها	**4**
أولا: تعرف المحاسبة	**5**
ثانيا: دور المحاسبة	**5**
ثالثا: أهداف المحاسبة	**6**
المطلب الثالث: مبادئ المحاسبة	**6**
المطلب الرابع: أنواع المحاسبة	**8**
المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية و مرتكزاتها	**10**
المطلب الأول: التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية	**10**
المطلب الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية	**12**
المطلب الثالث: مبادئ المسؤولية الاجتماعية	**15**

المطلب الرابع: أبعاد المسؤولية الاجتماعية	**17**
المبحث الثالث: واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية	**19**
المطلب الأول: نشأة محاسبة المسؤولية الاجتماعية	**19**
المطلب الثاني: مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية و أهدافها	**20**
أولا: مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية	**20**
ثانيا: أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية	**20**
المطلب الثالث: مجالات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية	**21**
المطلب الرابع: مزايا محاسبة المسؤولية الاجتماعية	**22**
خلاصة الفصل الأول	**23**
الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية	**24-41**
تمهيد	**25**
المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية	**26**
المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية	**26**
المطلب الثاني :تعريف البنوك الإسلامية و خصائصها	**27**
أولا: تعريف البنوك الإسلامية	**27**
ثانيا: خصائص البنوك الإسلامية	**28**
المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية	**29**
المطلب الرابع: الفرق بين البنك الإسلامي و البنك التقليدي	**30**
المبحث الثاني: آليات العمل في البنوك الإسلامية	**33**
المطلب الأول: الضوابط الشرعية لعمل البنوك الإسلامية	**33**
المطلب الثاني: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية	**34**
المطلب الثالث: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية ذات الدخل الثابت أو الهامش المعلوم	**35**
المطلب الرابع: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية صيغ المشاركة في الربح أو الخسارة	**38**
خلاصة الفصل الثاني	**41**

الفصل الثالث: واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في بنك التوفير والاحتياط- وكالة ميلة-	**64-32**
تمهيد	**43**
المبحث الأول: تقديم عام للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط-بنك	**44**
المطلب الأول: نشأة و تطور الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط-بنك	**44**
المطلب الثاني: التعريف بالصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط -وكالة ميلة	**45**
المطلب الثالث: وظائف الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط-بنك	**46**
المبحث الثاني: الطريقة و الأدوات	**48**
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في تحليل الدراسة	**48**
المطلب الثاني: الأدوات المعتمدة في تحليل الدراسة	**48**
المبحث الثالث: عرض النتائج و مناقشتها	**51**
المطلب الأول: التحليل الوصفي للقسم الأول عرض خصائص العينة و تحليل البيانات	**51**
المطلب الثاني: التحليل الوصفي للقسم الثاني مدى إدراك إدارات البنوك الإسلامية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية	**57**
خلاصة الفصل الثالث	**64**
خاتمة	**69-65**
قائمة المراجع	**67**
قائمة الملاحق	**73**

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	مفهوم المسؤولية الاجتماعية	12
(1-2)	الفرق بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي	30
(1-3)	عدد الاستمارات الموزعة في الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	48
(3-2)	قيم مقياس ليكارت الخماسي	49
(3-3)	مجال المتوسط المرجح لكل مستوى حسب تقسيمات ليكارت الخماسي	50
(3-4)	نتائج التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة بمتغير الجنس توزيع أفراد عينة البحث حسب الجنس	51
(3-5)	نتائج التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة بمتغير العمر توزيع أفراد عينة البحث حسب العمر	52
(3-6)	نتائج التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة بمتغير المؤهل العلمي حسب المؤهل العلمي	53
(3-7)	نتائج التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة بمتغير التخصص العلمي حسب التخصص العلمي	54
(3-8)	نتائج التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة بمتغير المستوى الوظيفي حسب المستوى الوظيفي	55
(3-9)	نتائج التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة الخبرة المهنية حسب الخبرة المهنية	57
(3-10)	التحليل الوصفي لمدى إدراك إدارات البنوك الإسلامية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية	59
(3-11)	التحليل الوصفي بواقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك–وكالة ميلة–.	57
(3-12)	التحليل الوصفي بواقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك–وكالة ميلة–.	60
(3-13)	التحليل الوصفي بواقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك–وكالة ميلة–.	61
(3-14)	التحليل الوصفي بواقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك–وكالة ميلة–.	63

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	هرم المسؤولية الاجتماعية لكارول	18
(3-1)	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط-بنك-وكالة ميلة-	46
(3-2)	نتائج التحليل البياني لجنس أفراد العينة	51
(3-3)	نتائج التحليل البياني لعمر أفراد العينة	53
(3-4)	نتائج التحليل البياني للمؤهل العلمي لأفراد العينة	54
(3-5)	نتائج التحليل البياني للتخصص العلمي لأفراد العينة	55
(3-6)	نتائج التحليل البياني للمستوى لأفراد العينة	56
(3-7)	نتائج التحليل البياني للخبرة المهنية لأفراد العينة	57

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	الاستبيان	79-74
02	قائمة المحكمين	80
03	جداولSPSS	86-81
04	رسم بيانيSPSS	92-87

مقدمة

مقدمة

لقد شهدت البنوك تطورات سريعة وجذرية في بيئة تتسم بالديناميكية حيث لم يعد المجتمع ينظر إلى هذه البنوك نظرة تقليدية أو تقييمها يعتمد في بناء سمعتها على أساس مراكزها المالية فقط، فنظرة البنوك هو تحقيق الهدف الوحيد والمتمثل بتحقيق أقصى ربح وقد تغيرت بتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ففي الوقت الذي كان منطق النظرية الاقتصادية الكلاسيكية هو السائد، أصبحت هناك مسؤولية للبنوك عند قيامها بوظائفها وهي المسؤولية الاقتصادية كأساس لتحقيق الرفاهية الاجتماعية باعتبار أن المسؤولية الاقتصادية للبنوك تعبر في مضمونها عن الاستغلال الأمثل لمواردها بما يضمن تعظيم الأرباح ومن تم تحقيق كل من مصلحة المالك ومصلحة المجتمع معا.

وكانت المحاسبة تركز على قياس ربحية البنوك باعتبار أن الربح هو المقياس الوحيد لكفاءتها، إلا أن الأمر لم يدم طويلا فقد ظهرت انتقادات عديدة لمفهوم المسؤولية الاقتصادية كأساس لتعظيم الرفاهية الاجتماعية بسبب إدراك الاقتصاديين للارتباط المتبادل بين البنوك ومحيطها الاجتماعي، لذي فالمسؤولية الاقتصادية وحدها لا تؤدي إلى تعظيم الرفاهية الاجتماعية، وهذا يعني أن هدف تعظيم الأرباح يعد الهدف الأساسي لها بل أصبح الهدف هو تحقيق مستوى مرضي من الربح يتسق مع تحقيق الأهداف الاجتماعية لها.

ومن تم فقد تزايد الاهتمام بضرورة قيام البنوك بمسؤولياتها اتجاه المجتمع التي تعيش فيه وتساهم في تحقيق الرفاهية فظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية عنصرا مهمّا في حياة المجتمعات ولذلك لابد من وجود علاقة تربط البيئة بالمجتمع والمحاسبة في نفس الوقت، وفي وقتنا الحالي أصبح هذا الموضوع ذو أهمية كبيرة ومعتبرة من خلال معالجة وتخليص المجتمع من الآثار السلبية لنشاطها وتحسين الظروف البيئية

و ظهر في الفكر المحاسبي مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية حيث أنها تعتبر من أحدث الفروع المحاسبية التي لاقت اهتماما في الآونة الأخيرة نتيجة المشاكل الاجتماعية المتفاقمة والتي جاءت متزامنة مع التطور العلمي والتكنولوجي، حيث أصبح من الضروري البحث عن الحلول العلمية لهذه المشاكل من جهة والاعتراف بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للبنوك الاقتصادية من جهة ثانية، وهذا الأمر يتطلب تطوير النظرة نحو المؤسسات الاقتصادية وعدم حصر نشاطها بالجانب الاقتصادي فقط، بل التفكير بما يمكن أن تؤديه اتجاه المشاكل الاجتماعية المتفاقمة يوم بعد يوم، وباعتبار أن لهذه البنوك التزامات بجانب حقوقها اتجاه المجتمع .

أصبح من الضروري القيام البنوك بدور اجتماعي ومسؤولية كبرى في تحقيق الرفاهية والاستمرار و البقاء، ويجب عليها مراعاة المسؤوليات الملقاة على عاتقها تجاه أطراف عديدة مثل: العملاء، العاملين أو الموظفين، المجتمع و كذلك المحافظة على البيئة و من هنا أصبح التعرف على إدراك البنوك لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في تلك المجالات أو الأبعاد أمرا يتطلب المزيد من الاهتمام لمساعدتها على النمو و الاستمرار و تحقيق أهدافها وفقا لنظمها و منهجية عملها .

أولا: إشكالية الدراسة

بناءا لما تقدم يمكن حصر الغرض الرئيسي لهذه الدراسة عما إذا كانت البنوك الإسلامية الجزائرية تطبق مبادئ وأسس محاسبة المسؤولية الاجتماعية وعليه تم طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك– وكالة ميلة–؟

أسئلة فرعية:

- هل يوجد مستوى مرتفع لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع في البنك محل الدراسة؟
- هل يوجد مستوى مرتفع لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين في البنك محل الدراسة؟
- هل يوجد مستوى مرتفع لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء في البنك محل الدراسة؟
- هل يوجد مستوى مرتفع لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة في البنك محل الدراسة؟

ثانيا: الفرضية الرئيسية

ومن هنا تتبلور الفرضية الرئيسية التي حاولا الباحث الإجابة عليها من خلال الدراسة والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

يوجد مستوى مرتفع لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في بنك التوفير والاحتياط

الفرضيات الفرعية

تقوم الدراسة على أن الفرضية الرئيسية تتفرع إلى أربع فرضيات فرعية وذلك على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد مستوى مرتفع لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع في بنك التوفير والاحتياط.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد مستوى مرتفع لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين في بنك التوفير والاحتياط.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد مستوى مرتفع لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء في بنك التوفير والاحتياط.

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد مستوى مرتفع لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة في بنك التوفير والاحتياط.

ثالثا: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية باعتبارها أحدث مرحلة من مراحل تطور المحاسبة، والتي تحقق العديد من المزايا للكثير من الوحدات الاقتصادية المتمثلة بالاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية وتحفيز الأفراد بكفاءة وفاعلية، كما تؤكد على اتخاذ القرارات المحاسبية ولأهمية هذا الموضوع فقد شهد المجتمع الاقتصادي تبني هذا المفهوم في الدول المتقدمة والنامية.

من بين الآثار المحاسبية للمسؤولية الاجتماعية تهدف إلى إيصال المعلومات المالية الدقيقة الشاملة لأفراد المجتمع للتعرف على مساهمة البنوك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية جنبا إلى جنب، ولذلك قمنا بإجراء هذه الدراسة الميدانية لنساهم في تحقيق إضافة جديدة إلى محاسبة المسؤولية الاجتماعية التي أصبحت أحد فروع علم المحاسبة المتطورة، وذلك من خلا التعرف على مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك التوفير والاحتياط.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى مايلى:

1. التعرف على الجوانب النظرية والفكرية لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.
2. التعرف على مبادئ وأسس البنوك الإسلامية
3. الميول لهذا الموضوع
4. الكشف والتعرف على واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك التوفير والاحتياط.
5. إثراء الموضوع من أجل الاهتمام به مستقبلا.
6. حداثته وقلة الدراسات فيه رغم أهميته.

خامسا: دوافع اختيار الموضوع الدراسة

لقد جاء اختياري لهذا الموضوع لعدة اعتبارات منها:

- الظروف الصعبة التي تمر بها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
- حداثة الموضوع في ميدان البحث العلمي.
- الميول الشخصي لمعالجة مثل هذه المواضيع لأنها تتماشى مع الوضع الاقتصادي الوطني.
- قلة الدراسات المعالجة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك.

سادسا: حدود الدراسة

اشتملت هذه الدراسة على أربعة حدود وهي الحدود العلمية والمكانية والبشرية والزمنية

الحدود العلمية: اشتمل موضوع البحث على عدة مراجع كتب، مجلات، ملتقيات، ودراسات سابقة والمساعدة من طرف المشرف .

الحدود المكانية: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك–وكالة ميلة–

الحدود الزمانية:15أفريل 2023 إلى غاية 15 ماي2023.

الحدود البشرية: طبقت الدراسة على العاملون من مدير عام ورئيس مصلحة ومحاسب وعضو مجلس الإدارة ومدقق داخلي في البنك.

سابعا: منهج الدراسة

يشتمل مجتمع الدراسة على العاملين في بنك التوفير والاحتياط حيث تم أخذ عينة ملائمة من الموظفين لتوزيع استبيان الدراسة عليهم، وقد قمنا باتباع المنهج الوصفي التحليلي وسوف يقدم الاعتماد على نوعين من مصادر جمع المعلومات هما:

1. **مصادر ثانوية:** حيث سيتم الإعتمادعلى إعداد وتصميم استبانة الدراسة.
2. **مصادر أولية:** ويقصد بها الكتب والمراجع والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

لاحتواء الموضوع محل الدراسة والتمكن من الإجابة عن التساؤلات المطروحة، وتبعا لمتطلبات دراسة هذا الموضوع وطبيعة المعلومات التي يتناولها، كان من الواجب اللجوء إلى مناهج مختلفة في معالجة هذه الإشكالية، حيث اعتمدنا في ذلك على:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** اعتمدنا عليه في الجانب النظري (المفاهيم العامة) أي في وصف المحاسبة ودورها، أهميتها ومبادئها، وكذلك وصف المسؤولية الاجتماعية وأبعادها ومبادئها وأيضا في وصف المحاسبة المسؤولية الاجتماعية وأهدافها، مجالاتها ومزاياها وكان هذا المنهج الأكثر استعمالا
  اعتمدنا عليه في الجانب التطبيقي في تحليل الجداول من خلال تحليل الاستبيان الذي يبين لنا نتائج التحليل العلمي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في بنك التوفير والاحتياط.

ثامنا: صعوبات الدراسة

في أغلب الأحيان عند إعداد بحث علمي تعترضه العديد من الصعوبات وتكمن أهم الصعوبات التي واجهتنا في:

- قلة وانعدام المراجع الحديثة المتعلقة بالموضوع في مكتبة المركز الجامعي–ميلة– وصعوبة الحصول عليها من باقي الجامعات.
- قلة المراجع والدراسات التي تناولت موضوع محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وهذا راجع إلى قلة الباحثين في هذا المجال.
- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإجراء الدراسة من خلال الاستبيان المعد لذلك، وذلك بسبب انشغال الإطارات السامية بالبنك محل الدراسة.

تقسيمات الدراسة:

اشتملت الدراسة على ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، وفيما يلي تفصيل لذلك:

مقدمة:

تمهيد حول الموضوع الدراسة، طرح الإشكالية، التساؤلات الفرعية والفرضيات، ثم تحديد أهمية وأهداف الدراسة مع ذكر دوافع اختيار الموضوع، ثم المنهج المتبع في الدراسة مع التطرق إلى الصعوبات ثم التطرق للدراسات السابقة مع ذك أوجه الاختلاف والتشابه مع دراستنا الحالية.

الفصل الأول:

تحت عنوان عموميات حول محاسبة المسؤولية الاجتماعية، تطرقت في مبحثه الأول إلى الإطار النظري للمحاسبة وفي المبحث الثاني إلى المسؤولية الاجتماعية ومرتكزاتها مع ذكر مبادئها وأبعادها، ثم تطرقت إلى المبحث الثالث واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

الفصل الثاني:

تحت عنوان لمحة عامة حول البنوك الإسلامية، تطرقت في مبحثه الأول إلى ماهية البنوك الإسلامية، وإلى آليات العمل في البنوك الإسلامية في المبحث الثاني.

الفصل الثالث:

تحت عنوان واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة ميلة، تم عرض لمحة عن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة ميلة في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني تم عرض الطرقة والأدوات المتبعة في تحليل الدراسة ليتم عرض النتائج والمناقشة في المبحث الثالث.

دراسات سابقة:

1. دراسة يوسف جربوع بعنوان مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في المؤسسات بقطاع غزة2007[1]

لقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد معنى للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، و إلى التعرف على مدى وجود منظمات أعمال من الشركات و المؤسسات و غيرها متخصصة كممارسة المسؤولية الاجتماعية في قطاع غزة، و التعرف على أسس و أدوات قياس تستند إليها في قياس التكاليف و المنافع الاجتماعية و اقتراح نموذج للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الدول النامية بما فيها دولة فلسطين و من نتائج الدراسة من خلال الاستبيان المقدم أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب لجمعيات المهنية الفلسطينية، كما أظهرت الدراسة أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي إطار غير محدد المعالم و عدم مساعدة المؤسسات على الالتزام بالقوانين

[1] يوسف محمد جربوع ، **مدى تطبيق القياس و الإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في المؤسسات بقطاع غزة**،مجلة الجامعة الإسلامية(سلسلة الدراسات الإنسامسة)، المجلد15،العدد01،فلسطين، يناير2007

و الأنظمة لحماية البيئة، و ضرورة الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها هذه المؤسسات و لها آثار اجتماعية.

2. دراسة موسى درغام، و آخرون، مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات المدرجة في بورصة فلسطين 2015. [1]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف بمدى إدراك المؤسسات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، ودراسة مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج وتتمثل في أن المؤسسات تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع إلا أنهم لا يعيرون مجالاتها المختلفة نفس الاهتمام، وأن تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يتطلب إدراك المؤسسات لمفهوم، وتوفر كوادر محاسبية مكفأة وتوفر نماذج محاسبية لقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية، ويتطلب تشريعات وقوانين تلزم المؤسسات بتطبيقها، كذلك بينت الدراسة أن هناك علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتوفر مقومات التطبيق لها.

3. دراسة(مسعودي أحلام ومناد نصيرة) تحت عنوان دور المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية للبنك الإسلامي الأردني[2]:

تكمن أهمية هذه الدراسة إلى مدى إدراك دور البنوك الإسلامية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، و الحصول على بيانات تبين مدى حرص البنوك الإسلامية على تطبيقها، كما تساعد هذه الدراسة البنوك على أخذ فكرة عن المسؤولية الاجتماعية التي تسعى ، تطور و تحسن من صورتها في المجتمع، و زيادة الرفاه الاجتماعي و زيادة ميزتها التنافسية أمام البنوك الأخرى.

وتوصلت هذه الدراسة إلى إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية التي تتبوأ حيزا ومساحة كبيرة من الأهمية على ميع الأصعدة والمجالات المحلية والتي تعمل على تحسين مستوى المعيشة والارتقاء برفاهية المجتمع، وأن البنوك الإسلامية هي البنوك الوحيدة التي تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية والاستثمارية.

كما اختتمت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات والنتائج منها: التعرف على المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام المؤسسة اتجاه المجتمع، وتتمثل أبعادها في البعد الاقتصادي والقانوني والتطوعي والإنساني، وكذلك البنوك الإسلامية لمسؤوليتها الاجتماعية حيث تحقق من خلالها فوائد عديدة كالمحافظة على البيئة

[1] دراسة موسى درغام، و آخرون،**مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات المدرجة في بورصة فلسطين**، المجلة العربية للإدارة،المجلد43،العدد01،فلسطين،يونيو2014

[2] مسعودي أحلام، مناد نصيرة، **دور المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامي الأردني**،مذكرة نيل شهادة ماستر، مالية و بنوك،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة المدية،الجزائر،2016-2017.

وزيادة ولاء العاملين، إضافة إلى الميزة التنافسية التي تتحلى بها البنوك الإسلامية هي الاعتماد على مبادئ الشريعة.

4. دراسة بودرجة رمزي الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية و انعكاساتها على صورة المؤسسة من وجهة نظر المستهلك عينة من المؤسسات الجزائرية 2016[1]

هدفت هذه الدراسة إلى مساهمة نظرية فكرية ومفاهيمي بخصوص المسؤولية الاجتماعية بمفهومها الشامل ومفهومها التسويقي، وإبراز الأهمية المتزايدة للمسؤولية الاجتماعية ومنافعها الجمة.

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بمفهومها الشامل أو الاستراتيجي تعني التزام المؤسسة بتعظيم تأثيرها الإيجابي وتقليص تأثيرها السلبي في المجتمع الذي تنشط فيه فالمؤسسة الاجتماعية بطبيعتها ليست جامدة بل لها صفة الديناميكية والواقعية والتطور المستمر وكذلك سعي العديد من الباحثين إلى محاولة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية وجعلهم يتناولون وجهات نظر مختلفة ومتباينة إلا أنها تنصب جميعا نموذجين أساسيين نموذج أصحاب المصالح والنموذج المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية .

وفي الأخير تطرقت إلى توصيات نذكر أهمها ضرورة دمج المؤسسات الاقتصادية لسياسة المسؤولية الاجتماعية ودمج سياسة المسؤولية الاجتماعية للتسويق وحماية المستهلك وإنشاء هيئة عليا للمسؤولية الاجتماعية في الدولة.

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة اتضح ما يلي:

- اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات في المنهج الوصفي التحليلي المتبع، الأداة المستخدمة في جمع البيانات والمتمثلة في الاستبيان وتناول موضوع محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبنوك الإسلامية من الجانب النظري.
- هدفت هذه الدراسة الحالية إلى تقديم إطار نظري حول المسؤولية الاجتماعية والبنوك الإسلامية والتركيز على التأصيل النظري لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومواقع تطبيقها في البنوك الإسلامية.
- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أن أغلب الدراسات طبقت على مجتمعات خارج الجزائر مثل فلسطين والأردن وما يميزها أيضا أنها طبقت في البنك أما الدراسات السابقة لم تتطرق إلى هذا القطاع بل اهتمت بقطاع الأشغال العمومية وقطاع الاتصالات وغيرها.

[1] بودرجة رمزي، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية و انعكاساتها على صورة المؤسسة من وجهة نظر المستهلك**،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،اتصال تسويقي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة البليدة2،الجزائر،2015-2016.

الفصل الأول

عموميات حول محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تمهيد:

تعتبر المحاسبة وسيلة لتنظيم المعلومات وترتيبها سواء المالية منها أو الاقتصادية أو القانونية كما تقوم برصد التحركات التي تحدث في الذمة المالية للبنك.

باتت مسألة المسؤولية الاجتماعية المؤسسات في الوقت الحاضر واضحة في برامج جميع المؤسسات الكبرى تقريبا، كما أصبحت تزاحم الربح، حيث أصبحت المسؤولية الاجتماعية من الشواغل أكثر إلحاحا من ذي قبل، وهذا يرجع للتطور الذي طرأ على العالم وزيادة حجم المؤسسات وظهور عدة جمعيات وهيئات التي تمارس الضغط من أجل إلزام بالمسؤولية الاجتماعية.

ولأن الفكر المحاسبي يحاول مسايرة التطور في الساحة الاقتصادية فلم يعد اهتمامه محصور في نطاق مصالح المؤسسات فقط، بل تجاوز ذلك ليمتد إلى دراسة وتحليل الأثر الاجتماعي، حيث أضافت المحاسبة لأهدافها هدف جديد هو البعد الاجتماعي، وبذلك نشأ فرع جديدا لها وهو محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

وبناءا على ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للمحاسبة ومراحل تطورها ودورها وأهدافها، وبعدها المفاهيم العامة حول المسؤولية الاجتماعية بدءا بمفهوم المسؤولية الاجتماعية ونشأتها وتطورها، وأبعادها.

ومن ثم التعرف على مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية ونشأتها، وأهدافها، ومجالات تطبيقها ومزاياها.

المبحث الأول: الإطار النظري للمحاسبة

تعد المحاسبة من أهم وأقدم نظام للمعلومات ضمن الشركة، حيث أنها تقدم المعلومات التي تحتاجها كافة المستويات الإدارية والجهات الخارجية، كما تهدف المحاسبة إلى إعطاء قراءة مفصلة عن نشاط الشركات، فهي الوسيلة الوحيدة التي تقيس بها أرباحها المحققة وتراقب كيفية توزيعها بين المساهمين، الشركة، والدولة.

المطلب الأول: النشأة والتطور التاريخي للمحاسبة

منذ أن تشكلت المحاسبة خلال القرن السابع عشر، اعتبرت المنبع الوحيد والأكيد للمعلومة الاقتصادية والمالية، فهي بمختلف فروعها شكلت نظاما لإنتاج المعلومات ذات المنفعة النسبية لمستخدميها، ومن ثم فهي تعبر عن مجمل البيانات الكمية والرقمية التي تظهر في القوائم المالية والتي تقوم الشركة بإعدادها خلال فترة معينة.

باعتبار أن القوائم المالية هي التي تعطي صورة حقيقية عن وضعية الشركة، لذلك يمكن القول أن المحاسبة هي اللّغة المشتركة بين أي مؤسسة وشركائها سواء أكانوا أشخاص، زبائن، دائنين موردين، مساهمين، أي الذين يهمهم التعرّف على البيانات المالية والمعلومات الكافية عن الشركة المعنية، ليتمكنوا بذلك من اتخاذ قرارات معينة ومناسبة.[1]

أولا: نشأة المحاسبة

تعود أصول علم المحاسبة إلى عصر الحضارات القديمة مثل الحضارات الفرعونية، والإغريقية، والرومانية، حيث كانت المحاسبة عبارة عن نشاط ينصب على " التسجيل ومسك الدفاتر " RECORD AND BOOK–KEEPING"" يطلق عليه التحاسب.

ففي العصور القديمة كان الأغنياء يعطون بعض الأفراد الحق في إدارة مواردهم الزراعية والاقتصادية على أن يقوم هؤلاء الأفراد بتسجيل الوارد والمصروف من هذه الموارد مع إصدار كشف حساب "account" يوضح كيف يتم إدارة هذه الموارد، أي أن فكرة التحاسب على الموارد الاقتصادية بين من يمتلك تلك الموارد ومن يقوم بإدارتها ظهرت منذ فترة طويلة. وساهم اختراع العرب للرقم صفر في تطور المحاسبة عبر العصور وكانت نقطة محورية في تطور هذا العلم، وكما يذكر ملتقى المحاسبين الأردنيين والعرب فإن الفضل في اكتشاف نظام القيد المزدوج المستخدم حاليا يعود للإيطالي لوكا باشتيلو.

[1] بربوشي صالح، بوشقوف مولاي مصطفى، **دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تقييم الأداء المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تحقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر، 2017/2016، ص 10

ثانيا: مراحل التطور التاريخي لعلم المحاسبة

يرجع نشأة وتطور علم المحاسبة إلى الحاجة المطلوبة من هذا العلم عبر المراحل الزمنية المختلفة، والتي يمكن إجمالها على النحول التالي: [1]

1.2. مرحلة الإنسان الأول الذي اعتمد على نظام المقايضة :حيث كان النشاط التجاري بسيطا ومحدودا ولم تكن الحاجة ملحة للمحاسبة وسجلاتها لأن العمليات في نظام المقايضة كانت تنتهي بعد حدوثها مباشرة.

2.2. مرحلة ظهور النقود واختفاء نظام المقايضة :حيث أصبحت النقود هي الوسيلة الأساسية للتعامل بين الناس، كما بدأ أيضا التعامل الآجل في الحياة التجارية، حيث وجد التاجر نفسه بحاجة إلى نظام محاسبي يمكن من تسجيل وتحليل وتلخيص العمليات لاستخراج نتائج الأعمال. وهنا يعود الفضل في وضع أول نظام يمكن من تسجيل العمليات المالية بطريقة دقيقة وكفؤ إلى لوكا باتشيلو صاحب كتاب في هذا المجال الذي نشر في مدينة البندقية سنة 1494.

3.2. مرحلة نمو الصناعة وظهور الاختراعات الحديثة :حيث ترتب على الثورة الصناعية نمو كبير في المشروعات الفردية وظهور الشركات المساهمة، وبالتالي أصبحت الحاجة ملحة لوجود نظام محاسبي قادر على التعامل مع هذه المتغيرات.

كما توجد مجموعة من العوامل ساهمت في تطور المحاسبة هي:[2]

- اختراع نظام القيد المزدوج.
- الثورة الصناعية.
- ظهور الشركات المساهمة العامة مما أدى إلى فصل ملكيتها عن إدارتها.
- ظهور مهنة تدقيق الحسابات.
- تعدد المستثمرين الحاليين والمتوقعين في المستقبل سواء محليين أو أجانب.
- زيادة حجم المنافسة في المشروعات المتشابهة.
- حاجة الحكومة إلى فرض ضرائب على أرباح المشروعات.
- التأثير الحكومي عن طريق التشريعات والقوانين المالية والتجارية مثل قانون التجارة الأردني وقانون ضريبة الدخل وقانون ضريبة المبيعات.

المطلب الثاني: مفهوم المحاسبة ودورها أهدافها

المحاسبة تقنية متعارف عليها تجري بواسطتها رصد ومسايرة التدفقات المختلفة المتوجهة لنشاط الشركة، مهما كانت طبيعتها، ويترجم ذلك في شكل نتائج مكرسة لمردودية هذا النشاط وفعاليته.

[1] بربوشي صالح، بوشقوف مولاي مصطفى، مرجع سابق، ص 11

[2] رضوان محمد العناتي، **مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**، الطبعة السابعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 20

أولا: تعريف المحاسبة Accounting

المحاسبة لغة: هي " مناقشة الحساب والمجازاة بناء على تلك المناقشة"

والمحاسبة هي المصدر الصريح من الفعل الرباعي (حاسب) والزيادة المستفادة في هذا الفعل تفيد المشاركة حيث أن عملية المناقشة تستوجب طرح الأسئلة والاستفسارات للوقوف على صحة ودقة العمل المحاسبي المثبت في الدفاتر. واسم الفاعل (حاسَبَ) هو مُحاسب والسم المفعول هو مٌحاسَب، أما الجذر الثلاثي للفعل حاسب فهو حَسَبَ بمعنى عَدَّ أحصى والحساب بمعنى العد.

المحاسبة اصطلاحا: لا يوجد اتفاق واضح على تعريف المحاسبة بل بجد الدارس لعلم المحاسبة عدة تعاريف ويعود ذلك إلى اختلاف وجهة النظر إلى المحاسبة.

فقد عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA). المحاسبة بأنها عملية تسجيل وتصنيف (تبويب) وتلخيص العمليات التجارية ذات الأثر المالي إضافة لاستخلاص النتائج المالية وتفسير هذه النتائج وتحليلها.[1]

كما تعرف أيضا على أنها تسجيل وتبويب المدخلات والعمليات التي تمثل الأحداث الاقتصادية وفق نظام معين، المعلومات المالية المستخدمة بشكل أساسي من المدراء والمستثمرين والجهات الضريبية ومتخذي القرارات الآخرين، بهدف توزيع الموارد ضمن الشركات، تم اشتقاق اسم المحاسبة من استخدام كلمة حساب مالي.

كما ويمكن تعريف المحاسبة على أنها :علم يشمل مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد التي تستعمل في تحديد العمليات المالية عند حدوثها، وتسجيلها من واقع مستندات مثبتة لها، ثم تصنيف هذه العمليات وتلخيصها، بحيث تمكن الوحدة الاقتصادية(المشروع)من تحديد إيراداتها وتكاليفها، ومن ثم استخراج نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة، وكذلك تبيان المركز المالي لتلك الوحدة الاقتصادية في نهاية الفترة[2].

ثانيا: دور المحاسبة:

تلعب المحاسبة دورا مهما في حياة الشركة ومحيطها بحكم المزايا المختلفة التي تقدمها لهما (الشركة والمحيط) متمثلة فيما يلي[3]:

- تشكل المحاسبة وسيلة إثبات إداري وقانوني لكل مجريات الأحداث على امتداد السنة المالية الواحدة والتي تترجم –بصورة أو بأخرى – مجمل العمليات المجسدة لنشاطات الشركة سواء في علاقتها مع نفسها أو مع محيطها (بقية المتعاملين الاقتصاديين) .

[1] رضوان محمد العناتي، مرجع سابق، ص 13

[2] ولد عبد الصدوق حناشي،**دور المحاسبة العمومية في تنفيذ الميزانية**، تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، الجزار،2019-2020،ص 7.

[3] أحمد طرطار، **تقنيات المحاسبة العامة في الشركات**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1999،ص28.

- تلبي المحاسبة ضروريات النظام الاقتصادي والمالي وكذلك القانوني والجبائي فباعتبارها أداة لقياس الذمة المالية للشركة، تمكن هذه الأخيرة من:
  - رصد حركية نشاطها.
  - تقويم هذا النشاط.
  - إبراز أثر هذا النشاط على مكونات الذمة المالية.
  - معرفة صافي المركز المالي.

إن المزايا المميزة والمتوجة للأهداف سالفة الذكر لن تنشأ في الشركة إلا من خلال:

- المسك المحاسبي الدقيق للدفاتر والمستندات :لتلبية ضروريات النظام القانوني.
- رصد ومتابعة حركية الحسابات والأموال :لتلبية حاجيات النظام الاقتصادي والمالي معا.
- التقيد بإجراءات المسك لهذه الدفاتر والمستندات :لتلبية حاجيات النظام القانوني أيضا.
- حساب نتائج الأداء لتقويم وفرض الضرائب لتلبية حاجيات النظام الاقتصادي والمالي والجبائي.

ثالثا: أهداف المحاسبة:

يمكن تلخيص بعض أهداف المحاسبة فيما يلي: [1]

- الاحتفاظ بسجلات مشتملة على كافة العمليات والأحداث المالية التي تحدث بين المنشأة والأطراف الأخرى؛
- تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة، وإعداد قائمة المراكز المالية في نهاية السنة المالية؛
- مساعدة إدارة المنشآت في التخطيط والرقابة؛
- توفير المعلومات التي تمكن من الحكم على كفاءة وفاعلية إدارة المنشأة في تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها المنشأة؛
- توفير المعلومات اللازمة التي تفيد المستخدمين للقوائم والتقارير المالية في اتخاذ القرار الملائم؛
- المحافظة على أصول المنشأة من الاختلاسات والضياع؛
- المساعدة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع.

المطلب الثالث: مبادئ المحاسبة

تتمثل في أسس تحكم عملية سير المحاسبة، كما أنها تتصف بالقوة القانونية، ولن تحظى البيانات المحاسبية المقدمة من طرف الشركة بالقبول إلاّ إذا ثبت أن المبادئ المتفق عليها مطبقة بالحرف الواحد ومن المبادئ الأساسية المتعارف عليها عموما هي[2]:

[1] محمد فضل المولى عبد الوهاب حماد،**التحديات التي تواجه التعليم الالكتروني لعلم المحاسبة** ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،المجلد17،العدد2021،25،ص223.

[2] عيادي عبد القادر،**تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في ظل الإطار النظري للمحاسبة**،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية،المجلد 2،العدد15،جانفي 2016، ص ص28-29.

مبدأ استمرارية النشاط :تنشأ الشركة من أجل مزاولة نشاطها باستمرار ولمدة طويلة، حيث أن حياتها طويلة وقد تكون غير محددة فيه وينبغي عليها التطلع إلى المستقبل دون نية التوقف والتصفية، هذا المبدأ أساس قواعد التقييم ولولاه لاختلفت أشكال القوائم المالية وربما محتوياتها.

مبدأ استقلالية الدورات والنتائج الدورية :علاقة هذين المبدأين مع المبدأ الأول علاقة مباشرة، حيث يرغب مستعملو البيانات المحاسبية بمختلف أنواعهم في تزويدهم بنتائج الماضي وتقديرات المستقبل مما يؤدي بالضرورة إلى تجزئة مدة نشاط الشركة إلى فترات كل فترة تسمى" الدورة المحاسبية "تتألف هذه الأخيرة من اثنا عشر شهرا. وعليه فإن القانون والقانون الضريبي يجبران الشركات ذات الطابع التجاري والصناعي على إعداد القوائم المالية، وهذا ما يجبر الشركات إلى القيام بعملية الجرد في نهاية كل دورة وتقديم القوائم المالية إلى مصلحة الضرائب، كما يجبر المساهمين على عقد جمعية عامة كل عام للموافقة على الحسابات.

مبدأ استقلالية الوحدة النقدية :يعتبر هذا المبدأ قيمة وحدة النقد مستقرة، ولا يتأثر قيمتها الشرائية بتغيرات الواقع المعاش، وعليه تسجيل العمليات بقيمتها الفعلية التاريخية مما يسمح بجمع عمليات دورات مختلفة مادامت أن قوتها الشرائية لم يطرأ عليها أي تغيير، إنّ عدم واقعية المبدأ أدت إلى العدول عنه من طرف البعض، وأصبحت إمكانية إعادة التقييم ممكنة.

مبدأ الحيطة والحذر :يلفت هذا المبدأ إلى خطورة تقديم نتائج مبالغ فيها، وحسب هذا المبدأ لا تسجل الإيرادات إلا إذا تحققت والعكس بالنسبة للنفقات إذ يجب تسجيل كل نفقة محتملة الوقوع ولكن هذا يعني السماح بتكوين مؤونات واحتياطات خيالية ومبالغ فيها.

مبدأ ثبات أو استمرارية الطرق المحاسبية :يعتبر هذا المبدأ أن طرق التسجيل والتقييم المحاسبية ثابتة من دورة لأخرى أي شكل القوائم المالية يكون ثابتا، وكل تغيير يجب الإعلان عنه وتبريره للموافقة عليه، وفي جميع الحالات يجب ألا يؤثر على مدى صدق وسلامة الحسابات، وتبرر الطرق الجديدة بحيث تبين كل التغيرات سواء كانت تغيرات في النشاط أو في طرق استعمال الوسائل أو تغيير العلاقات مع الغير.

مبدأ القيد المزدوج :يسجل محاسبو الشركات عمليات عديدة ومتنوعة حسب قواعد دقيقة ويحتاجون إلى وسائل الرقابة التي تمكنهم من اكتشاف أغلب الأخطاء في حينها.

مبدأ الموضوعية: لكي يستطيع مستعملو القوائم المالية المقدمة من طرف المحاسبة فهم محتواها يجب أن تكون بياناتها مرضية أي أن يكون بيانات كافية، ذات معنى واضحة هذا يعنى أن تكون لها المصداقية وأن تعطي لها الثقة التامة من طرف مستعمليها. [1]

[1] خلف اللهين يوسف،معاش قويدر ،**متطلبات تطبيق المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام**،مجلة الحقوق و العلوم الانسانية،المجلد2،العدد31،ص 281-282.

المطلب الرابع: أنواع المحاسبة

يمكن حصر ثلاثة أصناف من المحاسبات بحسب الغرض المتوخى من وراء مسكها على النحو التالي[1]:

- **محاسبة الشركات:** هي تلك المحاسبة الموجهة خصيصا لخدمة غرض أو أغراض الشركات لاسيما الاقتصادية منها، خدماتية كانت أو إنتاجية، خاصة كانت أو عمومية...الخ
- **المحاسبة المالية (العامة، المعمقة):** تعني مجموعة من الإجراءات والوثائق والمستندات الموجهة لمسايرة نشاط الشركة على امتداد السنة المالية الواحدة قصد تقويمه واثبات أثره على مكونات الذمة المالية للشركة، استنادا إلى نظام محاسبي موحد (دليل محاسب وطني) ، يكفل تجانس المعالجة المحاسبية بين جميع المتعاملين الاقتصاديين.
- **المحاسبة التحليلية (التكاليف، الاستغلال المحاسبية، التسيير):** ويطلق عليها البعض عبارة محاسبة التكاليف والبعض الآخر محاسبة الاستغلال وتعني مجموعة من الإجراءات والتقنيات الموجهة لمسايرة تكاليف الأداء على امتداد فترة زمنية محددة (أسبوع، شهر، ثلاثي) قصد تقويم المنتجات أو الخدمات المنبثقة عن النشاط من جهة ومراقبة شروط التشغيل الداخلي من جهة أخرى (الاستغلال).

  ومن هذا كانت تسميتها مختلقة، فهي محاسبة تحليلية لأنها تنصب على تحليل نشاط الشركة عبر الوظائف أو المراكز والأنشطة الجزئية، وبالتالي تحميلها إلى المنتوجات أو الخدمات المتوجة للنشاط العام وهي محاسبة التكاليف لأنها تكرس كل مسعاها لمسايرة التكاليف الموافقة للمنتوجات أو الخدمات ، وبالتالي حسابها بصورة دقيقة، لا سيما الفعلية منها أي التي حدثت في الزمن الماضي وهي محاسبة الاستغلال، لأنها تستهدف مراقبة شروط التشغيل الداخلي(الاستغلال)لإعادة النظر في آلية سير النشاط على مستوى مراكز التحليل المتاحة في الشركة، وبالتالي ترشيده.
- **المحاسبة التقديرية (المعيارية):** ويطلق عليها البعض لفظ المعيارية والبعض الآخر لفظ النمطية وتعني اعتماد محاسبة تحليلية بقيم تقديرية متوقعة للزمن القادم (المستقبلي) لذلك فالمحاسبة التقديرية امتداد للمحاسبة التحليلية بل هي فرع منها، غير أن الأولى تبنى على تقديرات أو أرقام محددة مسبقا والثانية تبنى على أرقام وقيم فعلية متوجة للنشاط على أن الفرق بينهما (أي بين ما هو مقدر وما هو متحقق فعلا) يشكل وسيلة لترشيد نشاطها، وهو ما يسمى بتحليل الفروق المتوجة لمراقبة التسيير.
- **المحاسبة العمومية:** هي تلك المحاسبة الموجهة خصيصا لخدمة غرض أو أغراض الشركات الغير اقتصادية أي الشركات ذات الطابع الإداري والتي تعود في وصايتها إلى الدولة أو هيئاتها القاعدية) البلدية، الولاية، الوزارة) ويسميها البعض بالمحاسبة الموازناتية لأنها تبنى على الموازنة بين الإيرادات والنفقات؛ فهي بالتالي محاسبة متميزة، تقوم على تسيير الإيرادات الموفرة من طرف الدولة، في شكل نفقات موزعة على الإيرادات العامة (القطاع الحكومي) لذلك تحكمها إجراءات وميكانيزمات خاصة.

[1] أحمد طرطار، **تقنيات المحاسبة العامة في الشركات**، مرجع سابق،ص26.

- **المحاسبة القومية:** هي تلك الحسابات القومية (الوطنية) المجمعة من كل الأعوان الاقتصاديين المكرسين لتدفقات القيم، كتتويج لنشاط المجتمع الممثلين له (الدولة) في غضون السنة المالية الواحدة أو مجموعة سنوات معينة على أن تشكل المعلومات المستقاة من المحاسبة العامة خاصة على مستوى كل الشركات الاقتصادية، أهم مورد معلوماتي لهذه الحسابات بالإضافة إلى صافي المعاملات مع الخارج، وغيرها من الأمور المتعلقة بحسابات النتائج الوطني الخام، والصافي أو الرسم على القيمة المضافة أو غير ذلك. [1]

[1] أحمد طرطار **تقنيات المحاسبة العامة في الشركات** ،،مرجع سابق ،ص27-28.

المبحث الثاني: ماهية المسؤولية الاجتماعية

تسعى المؤسسات الحديثة على تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية نظرا لازدياد أهميته في الآونة الأخيرة وذلك لظهور ضغوطات دولية لمنظمات حماية المستهلك.

المطلب الأول: التطور التاريخي المسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية بطبيعتها ليست جامدة، بل لها صفة الديناميكية والواقعية والتطور المستمر كي تتلائم بسرعة وفق مصالحها وبحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإيكولوجية، ورغم ذلك يصعب تحديد مراحل دقيقة لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وذلك لتداخل الأحداث وتأثيراتها المتبادلة.

وهذا التطور يعود إلى نظرية العقد الاجتماعي حيث كان ينظر للمسؤولية الاجتماعية على أنها عقد بين المؤسسة و المجتمع و يتم تحديد مجال الأداء الاجتماعي عن طريق تحديد مسؤوليات العقد الاجتماعي المسؤوليات التي تلتزم بها المؤسسة لصالح المجتمع، ومن أهم مراحل التطور ما يلي:[1]

- **الثورة الصناعية:** تتميز بوجود استغلال غير عقلاني لجهود العاملين والموارد البشرية. نستنتج من هذا الوضع أن المالكين هم المستفيدين بالدرجة الأولى ولا يوجد اهتمام بالعاملين والمجتمع والوعي البيئي، وهذا يرجع لكون الثورة في بداياتها، ووفرة المياه والمساحات الشاسعة والموارد الطبيعية غير المستغلة لم تثر انتباه المجتمع.

بدافع زيادة كفاءة استغلال الموارد، وخاصة القوى العاملة اتجه البحث في هذه المرحلة في كيفية تحسين إنتاجية العاملين وكان ذلك من خلال دراسة الوقت وطريقة إنجاز العمل الأفضل بالتركيز على تحفيز العاملين بالوسائل المادية عن طريق تحسين الأجور المدفوعة للعاملين مقابل جهد كبير لإعطاء إنتاج كبير.

يمكن القول إن هذه المرحلة هناك وعيا بسيطا بالمسؤولية الاجتماعية يتمثل في تحسين أجور العاملين.

- **مرحلة تضخم حجم المؤسسات:** تتميز بتخصص العامل بجزء من العمل، ولا يحتاج إلى تدريب طويل لكي يتقنه، كما تميزت باستنزاف مرعب للموارد الطبيعية نظرا لتضخم حجم المؤسسات، وهذا الأمر يعني عدم مراعاة المسؤولية الاجتماعية.
- **مرحلة تأثير أفكار الاشتراكية:** التطور المهم في هذه المرحلة يتمثل في كون أفكار الاشتراكية ما هي إلا تحدي للمؤسسات الخاصة بضرورة تحمل مسؤولية أطراف أخرى بالإضافة إلى المالكين. حيث هذه الأفكار من العلامات البارزة التي دفعت المؤسسات في العرب إلى تبني الكثير من عناصر المسؤولية، حيث كان من أبرز مطالب العاملين ما يتعلق بظروف العمل و التقاعد و الضمان الاجتماعي و إصابات العمل و الاستقرار الوظيفي.

---

[1] أسامة درغام، **واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس –المدية–، الجزائر، 2018/2017، ص3.

- **مرحلة الكساد الاقتصادي الكبير والنظرية الكينزية:** حصول الكساد الاقتصادي الكبير وانهيار المؤسسات الصناعية وتسريح آلاف العاملين أدى إلى اضطرابات كثيرة مما أدى إلى تدخل الدولة لحماية مصالح العاملين وإيجاد فرص عمل بديلة لهم، حيث ظهرت نظرية كينز الشهيرة التي تدعو إلى تدخل الدولة بحد معقول لإعادة التوازن الاقتصادي.

كل ما سبق ذكره علاوة على تأثير أفكار الاشتراكية التي بدأت تنتشر، أدى إلى بناء أرضية للتوجهات الأولى لتأصيل أفكار وتحديد عناصر المسؤولية الاجتماعية.

- **مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي:** تعزز هذه المرحلة دور النقابات والضغط بالمطالبة بتحسين ظروف العمل ومن القوانين التي تحمي العاملين وتعزز مشاركتهم في مجلس الإدارة، كما تعزز في المرحلة أيضا النظام الاشتراكي.

إن هذه الأحداث انعكست بشكل كبير على المؤسسات حيث تم تحديد حد أدنى للأجور وإشراك العاملين بالإدارة ونظم التأمين الاجتماعي والصحي وقوانين معالجة حوادث العمل وظهور جمعيات حماية المستهلك خاصة في الدول الغربية. و هذا ما يفسر نقله نوعية في تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات و ليس طرحا نظريا فقط.[1]

- **مرحلة جماعات الضغط:** تجسدت الاحتجاجات في المراحل السابقة إلى بروز جماعات ضغط حيث أصبحت في هذه الفترة الأخيرة قوة لا يستهان بها من حيث تأثيرها في قرارات المؤسسات، حيث تمثل جماعات الضغط مصالح شريحة واسعة من المستفيدين كجمعيات حماية المستهلك جمعيات حماية البيئة.

إن تأثير هذه الجماعات يتمثل في فرض خياراتها لكي تأخذ بعين الاعتبار من قبل المؤسسات مباشرة أو في شكل ضغط على الحكومات ينعكس على المؤسسات بشكل غير مباشر، أصبحت المسؤولية الاجتماعية في هده المرحلة أكثر تجسيدا حيث تم تطور معايير ومؤشرات قياس كمية تطلبها الكثير من المنظمات الدولية خصوصا تلك التي تتعلق بالتنمية المستدامة.

- **مرحلة اقتصاد المعرفة وعصر المعلومات:** تتسم هذه المرحلة بتغير طبيعة الاقتصاد، وظهور ظواهر مثل العولمة والخصخصة واتساع نمو القطاع الخدمات وازدهار تكنولوجيا المعلومات وانتشار شبكات المعلومات، حيث ولدت صناعة المعلوماتية وشبكة الانترنيت قيما وجرائم جديدة وأنواعا من الانتهاكات والتجاوزات التي تربط بالطبيعة الرقمية للاقتصاد الجديد.

كل هذا أدى بالمؤسسات الاقتصادية باتجاه تطوير مبادرتها الاجتماعية خصوصا وأن انهيار بعض المؤسسات العملاقة يرجع إلى غياب تطبيق هذا المفهوم في أنشطة المؤسسة

[1] أسامة درغام، **واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مرجع سابق، ص4

المطلب الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

أولا تعريف المنظمات الدولية:

من خلال هذا الجدول نستعرض أهم التعريفات التي قدمت لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من طرف بعض المنظمات الدولية:

الجدول رقم (2-1): يبين لنا الجدول الموالي مفهوم المسؤولية الاجتماعية

اسم المنظمة	التعريف
مكتب العمل الدولي	طريقة تنظر فيها المنشآت في تأثير عملياتها في المجتمع و تؤكد بادئها و قيمها في أساليبها و عملياتها الداخلية و في تفاعلها مع طاعات أخرى.
مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة	الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و العمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة و عائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي و المجتمع ككل.
البنك الدولي	التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم و عائلاتهم و المجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة و يخدم التنمية في آن واحد.
الغرفة التجارية العالمية	جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية و اجتماعية، و بالتالي فالمسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا.

المصدر: رمزي بودرجة، **المسؤولية الاجتماعية وأثرها على صورة المؤسسة**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 1 العدد 6، البليدة،2 الجزائر، ،2014 ص227

ثانيا تعريف الهيئات الدولية:

عرفت الهيئات الدولية محاسبة المسؤولية الاجتماعية كما يلي

❖ **معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية:** هي السلوك الأخلاقي لمؤسسة ما اتجاه المجتمع و تشمل سلوك الإدارة المسؤولية في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال وليس مجرد حاملي الأسهم.[1]

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **"كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع، الاتجاهات والقضايا الراهنة"**، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ،2004 ص 27.

❖ **اللجنة الأوروبية:** عرفت اللجنة الأوروبية المسؤولية الاجتماعية على أنها عملية توحيد الاعتبارات و الاهتمامات البيئية و الاجتماعية لمنظمات الأعمال مع أنشطتها و عملياتها و تفاعلها مع ذوي المصلحة على أساس طوعي.[1]

ثالثا تعريف كتاب الإدارة:

تعددت وجهات النظر للكتاب والباحثين الإداريين من اختلاف مفهوم المسؤولية الاجتماعية كما يلي:

- **Howard Bowen:** مسؤولية رجال الأعمال في متابعة السياسات، واتخاذ القرارات و القيام بالأنشطة التي تتلائم مع أهداف و قيم المجتمع.[2]
- **Keith Dawis Et William Freddrick:** إلى أن المسؤولية الاجتماعية تتمثل في تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية و ذلك من خلال مواجهة التحديات الاجتماعية المختلفة و طالبا أن تكون استجابة المنظمة لتلك المسؤوليات طواعية و ليس خوفا من النقد أو التهديد باستخدام القانون، و ينصحان منظمات الأعمال بالاستجابة لمتطلبات البيئة و الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاهها و إلا فإن المجتمع على المدى البعيد سيسلب مكانتها و قوتها لما أسمياه بالقانون الحديدي للمسؤولية الاجتماعية.[3]
- **Holmes:** هي الالتزام على منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه و ذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية، مثل محاربة الفقر و تحسين الخدمات الصحية و مكافحة التلوث، و خلق فرص عمل و حل مشكلة الإسكان و المواصلات و غيرها.[4]
- **Drucker:** هي التزام المنظمة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه أو هذا الالتزام يتسع باتساع شرائح أصحاب المصالح في هذا المجتمع و تبيان توجهاتهم. [5]
- **Strier:** تمثل توقعات المجتمع لمبادرات منظمة الأعمال في مجال مسؤولياتها تجاه المجتمع و بما يتجاوز الحد الأدنى من الإذعان للقانون و بصورة لا تضر بقيام المنظمة بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب من استثماراتها. [6]

رابعا التعريف من المنظور الإسلامي:

أثارت الكثير من الدلائل القرآنية والأحاديث الشريفة إلى أن الإسلام أعطى أولوية للعمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية ابتغاء مرضاة الله وليس لأي غرض دنيوي.

---

[1] فاطمة عباب الله،**واقع تطبيق القياس و الافصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية بين النظري و التطبيق**،مذكرة لنيل شهادة ماستر، مالية و محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة أم البواقي، الجزائر،2013-2014،ص 05.

[2] محمد نصار ذيب المرشد، **المسؤولية الاجتماعية الأخلاقية للإدارة الاستراتيجية في الشركات الصناعية الأردنية للمساهمة العامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في إدارة الأعمال ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية في جامعة آل بيت، غير منشورة، الأردن،1999 ص .32

[3] محمد الصيرفي، **المسؤوليةالإجتماعية للإدارة**، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ،2007 ص ص 22-23.

[4] لطرش محمد، **دراسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجزائرية**، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد 12، العدد1،2015 ، ص78.

[5] طاهر محسن منصور،صالح مهدي محسن العامري **"المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال"** دائر وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2010،ص49.

[6] لطرش محمد،**دراسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجزائرية**، نفس المرجع السابق،ص 79.

ففي ظل العقيدة السليمة و التوحيد الخالص لله تنظم العلاقات كالتالي:[1]

- ✓ علاقة العبد بربه، علاقة الإنسان مع غيره من الناس،و علاقة الإنسان مع البيئة و المحيط.
- ✓ فعلاقة المسلم مع الله سبحانه وتعالى يسودها الحب والطاعة، ورغبته في نيل رضاه واجتناب غضبه وعلى كل مسلم أن يلتزم بالشريعة الإسلامية من أجل التماس البركة وتحقيق الفلاح
- ✓ فأما علاقة المسلم مع غيره، أن تكون مؤسسة على القيم الأخلاقية، مثل الثقة، الصدق والجزم والعدل واحترام القانون والعطف والتسامح وينبغي على كل مسلم أن يكون واعيا اجتماعيا ويوفر لمن هم تحت مسؤوليته ما يحتاجونه بلا إسراف وفيما يتعلق بمنظمات الأعمال فإنه ينبغي أن يحترم الحق الشرعي لجميع الأطراف المتعاملة معها.
- ✓ وقد نظم الإسلام علاقات المنظمة بمختلف الأطراف المتعاملين معها سواء كانوا، عمالا أو مالكين أو مستهلكين، وأسس الترابط الاجتماعي خلاف بين المنظمات والمجتمع والبيئة التي تعيش فيها، حيث أصل العلاقات تسودها العدالة الاجتماعية والحفاظ على الحقوق وتحمل المسؤوليات.
- ✓ وقد ظهرن بعض النماذج المقرة للمسؤولية الاجتماعية من منظور إسلامي منها نموذج وضعه الباحث Jawad Akhtar Mohammed.

ويرتكز هذا نموذج على الأصول الأخلاقية الأربعة في الإسلام: التوحيد، العدل، الاختيار، المسؤولية، والتي تمثل القيم الجوهرية أربع مفاهيم.

إن مفهوم الوصاية مشتق من قاعدة الوصي، عدالة التوزيع مشتق من قاعدة العدالة، حرية الاختيار، المحاسبة مشتقة من المسؤولية دون أن ننسى المنظور الفقهي للمعاملات التجارية، فمفهومي الحلال و الحرام يوضحان المبادئ التوجيهية للمعاملات التجارية في الاقتصاد الإسلامي و نشير في الأخير إلى أن مبادئ المسؤولية الاجتماعية متأصلة في الإسلام من خلال آيات قرآنية و أحاديث شريفة و قواعد فقهية و أداؤها واجب ديني و فضيلة إسلامية، تؤدي استجابة لأمر الله عز و جل و لأمر رسوله صلى الله عليه و سلم و تتجسد أسمي معاني المسؤولية الاجتماعية في الإسلام من خلال مبدأ التكافل الاجتماعي في الإسلام.

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول إن المسؤولية الاجتماعية هي التزام مستمر وطوعي وليس إجباري من قبل المؤسسة بالانشغالات الاجتماعية والبيئية وإدماجها ضمن استراتيجيتها بما يضمن لها إشباع رغبات جميع الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة. [2]

كما نستخلص من التعاريف السابقة أن المسؤولية الاجتماعية تستند في جوهرها إلى اتجاهين وهما:

- المسؤولية الداخلية: حيث ترتبط الموارد والأفراد داخل المؤسسة، وتضم أي نشاط من شأنه أن يساهم في، وتحسين نوعية العمل وتطوير العاملين لينعكس إيجابا على الأداء الداخلي.

[1] مقدم وهيبة،**تقديم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية**،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير،جامعة وهران ، الجزائر،2013-2014، ص73

[2] مقدم وهيبة، **مرجع سابق**،ص74.

- المسؤولية الخارجية: تتمثل في الحالات المرتبطة بالمشاكل التي يعاني منها المجتمع، والتي تعد بمثابة مؤشرات سلبية على مداخلات المؤسسة نحو تحقيق أهدافها الاجتماعية. [1]

وتكمل أهمية المسؤولية الاجتماعية في النقاط التالية :[2]

- ✓ تحسين صورة الشركة في المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي لدى العملاء والعاملين وأفراد المجتمع بصورة عامة؛
- ✓ رفع الكفاءة والنمو الاقتصادي، التربية والتعليم، التطوير والتحديث، مواجهة التلوث والحد منه التعاون مع الحكومة ومؤسساتها، دعم مشاريع الأعمال الصغيرة المحافظة على الموجودات التكنولوجية..... إلخ؛
- ✓ زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع خلق شعور عال بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتجاجات الخاصة بالمعوقين وقليلي التأهيل والأقليات وغيرهم؛
- ✓ الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال؛
- ✓ تحسن نوعية الحياة في المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية أو الناحية الثقافية؛
- ✓ ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة؛
- ✓ تحسين التنمية السياسة انطلاقا من زيادة التثقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والشركات وهذا سيساهم في الاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية؛
- ✓ كون المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية كتقليل السرية بالعمل والشفافية والصدق في التعامل فإن هذه الجوانب تزيد من الترابط الاجتماعي وازدهار المجتمع على مختلف المستويات؛
- ✓ ستكون الدولة أحد المستفيدين الرئيسيين من إدراك منظمات الأعمال لدورها الاجتماعي حيث أن هذا سيؤدي إلى تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهماتها و خدماتها الصحية و التعليمية و الثقافية و الاجتماعية الأخرى.

المطلب الثالث: مبادئ المسؤولية الاجتماعية

لقد حدد(D.J.WOOD) سنة1991في نموذجه حول أداء المسؤولية الاجتماعية ثلاث مبادئ أساسية هي:[3]

[1] ستيتي الزازية، ساسان نبيلة، معيوف هدى، **المسؤولية الاجتماعية كخيار استراتيجي لتحقيق استدامة المؤسسات**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد5، العدد 1، مارس 2021، ص 229

[2] بربوشي صالح، بوشقوف مولاي مصطفى، مرجع سابق، ص20 ص21.

[3] بودرجة رمزي، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية و انعكاساتها على صورة المؤسسة من وجهة نظر المستهلك**،أطروحة لنيل درجة الدكتوراه،تخصص تسويقي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة البليدة2،الجزائر،2015-2016،ص،181-182.

1. مبدأ الشرعية: يشير إلى منح المجتمع للمؤسسة الشرعية والقدرة على العمل، والمؤسسة بدورها لا تخترق حدود السلطة الممنوحة لها، لأن للمجتمع القدرة على فرض أنواع من العقوبات على المؤسسة إذا لم تتحقق التوقعات.
2. مبدأ المسؤولية العامة: يشمل هذا المبدأ أن المؤسسة مسئولة عن حل المشاكل الاجتماعية، وتختلف طبيعة المشاكل التي هي مسؤولية عن حلها حسب طبيعة المؤسسة كمساهمة في المحافظة على موارد المجتمع.
3. مبدأ حرية التصرف الإداري: يشير إلى حرية تصرف متخذي قرار في المؤسسات باعتبارهم أطراف فاعلة في الممارسات الأخلاقية في المؤسسة، وهم مجبرين على ممارسة هذه السلطة التقديرية كما هو ممنوح لهم من طرف المجتمع لتحقيق نتائج مسئولة اجتماعيا.

كما تستند المسؤولية الاجتماعية على مبادئ أساسية أخرى ننجزها فيما يلي :[1]

1. **مبدأ الادعاء القانوني:** أن تلتزم المؤسسة بجميع القوانين واللوائح السرية المحلية والدولية، المكتوبة والمعلنة والمنفذة طبقا لإجراءات راسخة ومحددة والإلمام بها.
2. **مبدأ احترام الأعراف الدولية:** أن تحترم المؤسسات الاتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح التنفيذية والإعانات والمواثيق والقرارات والخطوط الإرشادية عند قيامها بتطوير سياستها وممارستها للمسؤولية الاجتماعية.
3. **مبدأ احترام المصالح الأطراف المعنية:** أن تقرر المؤسسة وتتقبل أن هناك تنوعا بالمصالح للأطراف المعنية وتنوعا في أنشطة ومنتجات المؤسسة وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف المعنية.
4. **مبدأ القابلية المساءلة:** أن تكتشف المؤسسة وبشكل تنتظم الجهات المتحكمة والسلطات القانونية و الأطراف المعنية بطريقة واضحة و حيادية و أمنية و إلى حد ملائم السياسات و القرارات و الإجراءات و من ضمنها الإجراءات التصحيحية التي تتحمل مسؤوليتها بشكل مباشر و أيضا الآثار المتوقعة لما سبق على الرفاهية المجتمعية و على التنمية المستدامة.
5. **مبدأ الثقافية:** أن تفصح المؤسسة على نحو واضح و دقيق و تام عن سياستها و قراراتها و أنشطتها بما في ذلك التأثيرات المعروفة و المحتملة على البيئة و المجتمع و أن تكون هذه المعلومات متاحة لأشخاص المتأثرين و المحتمل تأثيرهم و بشكل جوهري من قبل المؤسسة.
6. **مبدأ احترام الحقوق الأساسية للإنسان:** أن تنفذ المؤسسة السياسات والممارسات التي من شأنها احترام الحقوق الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

[1] مسعود شريفي؛ كريمة حاجي، **"ثقافة منظمات الأعمال والسلوك الأخلاقي لممارستها"**؛ الملتقى الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية؛ جامعة بشار، الجزائر، يومي 14 و15 فيفري ،2012 ص 3.

المطلب الرابع: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

تتضمن المسؤولية الاجتماعية عدة أبعاد منها البعد الاقتصادي، الإنساني، الأخلاقي والقانوني حيث أن البعد الاقتصادي والقانوني هما الجوانب المسلم بهما في أعمال المؤسسات لذلك يمثلان القاعدة المادية لبناء الهيكل الهرمي، بينما يمثلان البعدين الأخلاقي والإنساني، الأكثر حداثة في توجيه وتعامل مؤسسات الأعمال في علاقاتها وتفاعلها مع المجتمع.

إن شمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية من وجه نظر Carroll أنها تضم أربعة عناصر جوهرية رئيسية والتي أوردها بشكل معادلة كالتالي:

المسؤولية الاجتماعية=المسؤولية الاقتصادية+القانونية+لأخلاقية+التطوعية.

1. **المسؤولية الاقتصادية:** باعتبار المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع تعمل على تحقيق الأرباح و زيادة العائد على الاستثمار في الشركة، فضلا عن مسؤوليتها في توفير أجواء العمل المناسبة و حماية العاملين من أخطار العمل مع ضمان حقهم في العمل.[1]
2. **المسؤولية القانونية:** تتمثل في التزام المؤسسة بالقوانين و التشريعات و الأنظمة التي تسندها الدولة أو المجتمع، والتي تعتبر بمثابة تشجيع و التزام لهذه المؤسسات تنتهج سلوك مسئول و مقبول في أنشطتها و مخرجاتها المقدمة للمجتمع و أن لا ينتج عنها أي ضرر، مما لا شك بأنه لا ينعكس فقط بحدود علاقة المؤسسة بالمستهلك و المجتمع، بل يعمل على حماية المؤسسات بعضها من بعض الآخر من جاء أساليب المنافسة الغير عادلة التي قد تحصل.[2]
3. **المسؤولية الأخلاقية:** هي مجموع الأنشطة أو الممارسات المحظورة من قبل أفراد المجتمع و الغير مدونة في القانون، و التي تجسد المعايير و القواعد التي تعكس الحرص على المستهلكين، العاملين و المساهمين و المجتمع بشكل عادل، مع احترام أو حماية الحقوق المعنوية لأصحاب المصلحة، و هذه المسؤوليات تتطلب من الشركات القيام بما حق و عادل و منصف دون اللجوء إلى الإطار القانوني.[3]
4. **المسؤولية التطوعية:** و يشمل كل النفقات و الهبات التي تمنحها المؤسسة طواعية، و بدون رغبة في الربح، لخدمة المجتمع، أو لخدمة قضية خيرية معينة.[4]

---

[1] سالم يعقوب،و قواسمية العلمي، **المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات العمل دراسة مفاهيمية**،مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، المجلد9،العدد3، 2021،ص 106.

[2] طاهر أمينة،**أثر المسؤولية الاجتماعية على ولاء الزبون في شركة تيلواز –الشلف- الجزائر**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8، العدد4،ديسمبر2020،ص 103.

[3] Berrin Filizoz, Mucahit Fisne, **Corporate Social Responsibility :A Study of Striking Corporate Social Responsibility Practices in Sport Management**, Procedia Social and Behavioral Science 24(2011) 1405-1417,P1409.

[4] هبول محمد،صلاح الدين كروش،بن وريدة حمزة،**أبعاد المسؤولية الاجتماعية وفق هرم كارول**،مجلة أوراق اقتصادية،المجلد04،العدد02،ديسمبر 2020، ص 2018.

ويعتبر الباحث كارول carroll أول من قدم تعريفا شاملا للمسؤولية الاجتماعية، كما أنه أول من حدد أبعادها الأربعة وقدمها في شكل هرم يعرف في الوسط الأكاديمي المختص في إدارة الأعمال بهرم كارول والشكل التالي يمثل ذلك الهرم:

الشكل رقم(1-1): هرم المسؤولية الاجتماعية لكارول

المصدر: أم كلثوم جماعي، سمير بن عبد العزيز، الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، الملتقى الدولي الثالث، مداخلة، جامعة بشار، الجزائر،14-2012/02/15.صص6-7.

المبحث الثالث: واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية أحدث مراحل التطور المحاسبي .وقد نشأ هذا التطور نتيجة للازدياد المطرد في حجم وقدرات المؤسسات الاقتصادية، فالمؤسسات الاقتصادية المعاصرة لها تأثيرات مالية واجتماعية واسعة النطاق.

المطلب الأول: نشأة محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية أحد أهم مراحل التطور المحاسبي، ولقد نشأ هذا التطور نتيجة زيادة حجم وقدرات المؤسسات الاقتصادية وبصفة خاصة شركات المساهمة الاقتصادية التي لها تأثيرات اجتماعية ومالية واسعة النطاق، والذي أدى بدوره إلى زيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل مجموعات مختلفة كأصحاب المؤسسات، العمال، الموردين، المستثمرين والجهات الحكومية، وزيادة اهتمام إدارة المؤسسة ومتخذي القرارات والجهات الحكومية المختلفة بقيام المؤسسة بالنشاطات الاجتماعية المسؤولة عنه.

مر تطور محاسبة المسؤولية الاجتماعية عبر ثلاث مراحل وهي:[1]

- المرحلة الأولى: تتخذ فيها مسؤولية المؤسسة في توجيه الموارد المتاحة بما يحقق زيادة في الأرباح مع الحفاظ على منظومة القيم لما لها من أثر كبير على النمط التسييري داخل المؤسسة والقواعد السائدة في المجتمع.
- المرحلة الثانية: تتحمل فيها المؤسسة نوعين من المسؤولية، الأولى هي مسؤولية اجتماعية حيث تتمثل في المساهمة في تحقيق الرفاه الاجتماعي والحد من الآثار السلبية لنشاط المؤسسة، أما الثانية هي مسؤولية خاصة وتتمثل في تحقيق الأرباح لأصحاب المؤسسة.

وطبقا لذلك أصبحت المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق المؤسسة تشكل قيدا على تعظيم الأهداف، حيث أنها تجبر المؤسسة على القيام بنشاطات إلزامية ومراعاة تأثير تلك الأنشطة على المجتمع ككل إلى جانب تحقيق وإشباع بعض المتطلبات الاجتماعية التي تستلزمها القوانين الأساسية والسياسات العامة للحكومات المختلفة وكذا الأعراف السائدة.

- المرحلة الثالثة: ينظر فيها على أن المؤسسة نظام فرعي داخل نظام اجتماعي أكبر وانه يجب على إدارة المؤسسة أن تحافظ على توازن هذا النظام الأكبر، أي أن مصلحة المؤسسة أن تتعامل بشكل إيجابي مع متطلبات المسؤولية الاجتماعية لتحقيق رفاهية المجتمع، وبذلك تسعى الإدارة لتحقيق مستوى مقبول ومناسب من الربح بدلا من تعظيمه بما ينسجم مع تحقيق الأهداف الاجتماعية والتوافق بين اهتمامات كافة الفئات ذات المصالح المختلفة.

[1] عز الدين عمان،الهاشمي احميد،بلال تواتي ابراهيم،**مدى التزام المؤسسات الجزائرية بمبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية**،مذكرة لنيل شهادة ماستر،محاسبة،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الوادي، الجزائر، 2020-2021،ص 28.

المطلب الثاني: مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأهدافها.

أولا: مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

هناك العديد من التعريفات التي نوجزها فيما يلي:

أن تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية مر بعدة أطوار، لكن أولى المحاولات التي أبرزت هذا الحقل الجديد من حقول المحاسبة كانت على يد لينويز، بعد أن قدم تعريفه الذي وسع الإطار الوظيفي للمحاسبة، فلم يكتفي على البعد الاقتصادي فقط، بل تعداه ليشمل التعاملات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

تعريف لينويز: حيث عرف محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أنها نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المنشأة والبيئة الاجتماعية من حولها ومن ثم الإفصاح عن الآثار التي يترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة، وعليه فإن الهدف الرئيسي لهذا النظام يتمثل في قياس والإفصاح عن التكاليف والفوائد الاجتماعية لمنشآت الأعمال. [1]

تعريف Ramanathan: و يرى Ramanathan :و يعرفها على أنها " عملية إختيار تقوم بها المؤسسة للمتغيرات والمقاييس وأساليب القياس والعمل على التطوير المنظم للمعلومات المفيدة في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة وتوصيل هذه المعلومات إلى مجموعات ذات العلاقة سواءا بداخل المؤسسة أو خارجها[2]"

ومن جملة التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تتمحور حول حصر جميع أنشطة المشروع ذات المضمون الاجتماعي ومن ثم قياس أدائها الاجتماعي على مستوى المشروع ككل، وأخيرا الإفصاح والتقرير عن نتائج القياس بصورة تتناسب وتتلاءم مع احتياجات الأطراف ذات العلاقة بنشاط المشروعة والمحاسبة الاجتماعية. [3]

ثانيا: أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تسعى محاسبة المسؤولية الاجتماعية إلى تحقيق جملة من الأهداف، و تتمثل فيما يلي:[4]

- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة بصفة دورية بالنسبة لتحقيق أهداف المجتمع، والتي تتطلب الأخذ في الحسبان التكاليف والمنافع الخارجية للمؤسسة بجانب التكاليف والمنافع الداخلية. وهذا الهدف يرتبط بوظيفة القياس المحاسبي أي قياس التكاليف والعوائد الاجتماعية، وهو ما تنطوي عليه نظرية العقد الاجتماعي.

---

[1] علاء جميل مكط الزحيم، **دور آليات حكومة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية خاصة)** مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة القادسية، العراق، المجلد ،17 العدد ،1 2015ص167.

[2] ضيافي نوال،**المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة و الموارد البشرية**،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير،تسيير الموارد البشرية،كلية العلوم الاقتصاديةو علوم التسيير،جامعة تلمسان، الجزائر،2009-2010،ص 44.

[3] شرفي زكرياء، **محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية باستخدام طريقة التكاليف على أساس الأنشطة ABC**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أم البواقي، الجزائر، 2015/2014، ص 33 ص 34

[4] عبد الحق سعدي، نعيمة زعرور، **محاسبة المسؤولية الاجتماعية و أثرها على أداء العاملين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، المجلد6، العدد1 ،2021، ص108 ص109.

- ❖ تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة وذلك من خلال ما إذا كانت إستراتيجية وأهداف المؤسسة تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من وجهة نظر المشروع في تحقيق مستوى مرضي من الأرباح
- ❖ الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة والتي لها أثار اجتماعية ويظهر هذا لهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية وأيضا إيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء، من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الاتصال المحاسبي.
- ❖ مساعدة إدارة المؤسسة الاقتصادية في وضع البرامج الاجتماعية وتحديد مساهمتها اللازمة في ضوء الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها
- ❖ مساعدة الأجهزة التخطيطية في تحديد أولوية البرامج والأنشطة التي تحظى بالاهتمام أكبر من الدولة والمؤسسات الاقتصادية من خلال ما يوفره النظام من بيانات ومعلومات تؤشر نقاط القوة والضعف في مستوى المساهمات الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الثالث: مجالات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية

لقد ألزمت المؤسسات الاقتصادية المعاصرة القيام ببعض الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي التي تهدف إلى تحديد الأنشطة الاجتماعية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، وقد وجدت اتجاهات متشابهة في تحديد هذه الأنشطة، والاتجاه السائد لتحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية هو تقسيمها إلى أربعة مجالات وهي:

التفاعل مع المجتمع، المساهمة في تنمية الموارد البشرية والمساهمة بتنمية الموارد الطبيعية والبيئية وتحسين نوعية المنتج أو الخدمة.

و يمكن تحديد مجموعة الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي التي تقوم بها المؤسسة في الوقت الراهن على النحو التالي:[1]

- **الأنشطة ذات العلاقة بالمجتمع:** وتتمثل بالأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق منافع مكافحة الأفراد المجتمع لغرض المساهمة بتنمية ورفاهية المجتمع كالأنشطة الخاصة برعاية المعوقين، تدريب الطلبة الجامعات، تدعيم البرامج التي تحد من الأوبئة والأمراض.
- **الأنشطة ذات العلاقة بالعاملين:** وتتضمن الأنشطة التي توجه لمتطلبات العاملين بالمؤسسة وتحسين أحوالهم بصفة عامة، لذلك فإن هذا المجال يمثل مجالا داخليا، ومن أمثلة هذه الأنشطة توفير الرعاية الصحية للعاملين وتهيئة ظروف العمل تتضمن الأمن والسلامة.

[1] لعوامر الزهرة، حيرش شيماء،**واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،بسكرة، الجزائر، 2022/2021، ص12.

- **الأنشطة ذات العلاقة بحماية المستهلك:** وتشمل على الأنشطة المرتبطة بالعلاقة مع العملاء من حيث تحقيق رضائهم على المنتج أو الخدمة والمحافظة على مصالحهم ومنها على سبيل المثال تعرف المستهلكين بخصائص المنتج وطرق ومجالات استخدامه ووضع بيانات على عبوة المنتج للتعرف بحدود ومخاطر الاستخدام وتاريخ عدم الصلاحية.
- **الأنشطة ذات العلاقة بالبيئة:** وتشمل الأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق أو منع التدهور البيئي والتي تهدف لحماية الموارد الطبيعية والبيئية المحيطة والمحافظة عليها ويعتبر الاهتمام بهذا المجال أمرا حيويا وليس فقط لأثره على نوعية الحياة، بل لأثره على ما تتحمله الدول من نفقات للمحافظة على البيئة الطبيعية.

المطلب الرابع: مزايا محاسبة المسؤولية الاجتماعية

يتضح لنا من التحليلات السابقة لمفاهيم و أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية أن هناك سمات و مزايا كثيرة تتسم بها نذكر منها:[1]

- يعمق هذا النظام الدور الاجتماعي لمشروعات الأعمال المختلفة بتحفيزها لخدمة البيئة التي تعمل فيها ومشاركة الدولة أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- يوفر تطبيق هذا النظام الفرصة لإدخال البعد و العامل الاجتماعي في أنظمة الحسابات الوطنية و هذا يوفر ميزتين مهمتين:[2]

أولهما توفير معلومات على قدر كبير من الأهمية تستخدمها الجهات المختصة يوضع الخطط التنموية على المستوى القومي.

وثانيهما توفير الفرصة لتحسين الأسس والأساليب المتبعة في قياس الناتج المحلي الإجمالي وكذلك معدلات النمو المحققة فيه، بما يتماشى مع النظام المصحح بيئيا لقياس هذا الناتج والذي اقترحته الأمم المتحدة عام 1993م

- كذلك قيام المؤسسات بدورها اتجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها، والمساهمة في إنجاح أهدافها، علاوة على المساهمة في سد احتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي.

وتعتبر هذه المزايا مجموعة من الفوائد والسمات التي تتميز بها المؤسسات التي تطبق محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتعتبر حافزا جيدا لها ويمكن تحقيقها عند التطبيق الأمثل لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.

---

[1] خالدي مسعود، قطافي يونس،**استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة للرقابة بالمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر،محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بسكرة، الجزائر ،2020/2019، ص16 ص17.

[2] خالدي مسعود، قطافي يونس،**استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة للرقابة بالمؤسسات الاقتصادية**، مرجع سابق،ص 17.

خلاصة الفصل

من خلال تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية وأبعادها وأهدافها، كذا الإطار النظري لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها ومجالاتها والمزايا التي تتسم بها، اتضح لنا أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية لديها دور فعال في تطور المجتمع ورفع كفاءته وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وسعي المؤسسات الاقتصادية لتحقيق أهدافها المالية والقيام بتحسين صورتها لدى المجتمع.

الفصل الثاني

لمحة عن البنوك الإسلامية

تمهيد الفصل

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مصرفية، تعمل في إطار إسلامي، وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بالشريعة الإسلامية، وتستهدف تحقيق التنمية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وتقوم بترشيد السبل في توظيف الأموال كما تهدف إلى تدريب الأفراد على ترشيد إنفاقهم وتحفيزهم على الادخار، وتنمية أموالهم، فضلا عن تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع، بالدعوة إلى أداء الواجبات الشرعية في الأموال جمعا وإنفاقا كالزكاة والصدقة.

وللتعريف أكثر بمثل هذه البنوك سوف نتطرق إليها في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: آليات العمل في البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

جاءت البنوك الإسلامية بأهداف وأغراض تسعى إلى إحداث تغيير في العمل البنكي عن طريق بلورة أحكام الشريعة الإسلامية في العمل البنكي، فعلى الرغم من حداثة تجربة البنوك الإسلامية بالمقارنة مع تجربة البنوك التقليدية، فإنها حققت نموا ملحوظا وانتشارا واسعا في معظم أقطار العالم، كما غدت البنوك الإسلامية حقيقة فعلية في أسواق المال لها فكرها وأسلوبها ومؤسساتها، كما قد حالفها النجاح في معظم عملياتها الاستثمارية، وتميزت أدواتها التمويلية بخصائص إيجابية عدة تساعدها على خلق إنتاج حقيقي وتنمية المجتمع.

المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية

مرت نشأة البنوك الإسلامية بعدة مراحل تتمثل فيما يلي:[1]

عندما انتشر استعمال الفائدة الربوية بشكل سريع في جميع الأعمال البنكية التي يقوم بها البنك التقليدي كان من الطبيعي البحث عن بديل للبنك التقليدي القائم على الفائدة الربوية بإيجاد مؤسسة مالية (البنك) تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية.

و تعود المحالات الأولى لجمع الأموال و استثمارها دون فوائدها إلى نهايات القرن التاسع عشر الميلادي، ففي مدينة "حيدر أباد" الإسلامية في الهند كان أحد مشايخ الطرق الصوفية الإسلامية يستخدم الصدقات التي يقدمها له أتباعه من أجل توزيعها على الفقراء، كان يمولهم بها على شكل قرض حسن دون فوائد من خلال مضاربات مشروعة، بدلا من توزيعها عليهم كمساعدات و هذه المضاربات المشروعة ومداخيلها جعلت المال يتزايد سنويا، و من ثم يعاد استخدام المداخيل في تمويلات و مضاربات جديدة، و قد استفاد المسلمون في الهند من هذه الحركة التعاونية و أسسا شركات تعاونية، و انتشرت تلك الشركات و الهيئات داخل و خارج الهند. يمكن اعتبار سنة1940بداية انطلاق العمل البنكي الإسلامي الحديث، ففي ذلك العام أنشئت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فوائد، وبعشر سنوات أي في سنة 1950بدأت في باكستان خطوات إعداد ووضع تقنيات من أجل التمويلات التي تراعي التعاليم الإسلامية، واحتاج الأمر لعشر سنوات أخرى لكي تظهر في مصر «بنوك الادخار المحلية «في أوائل الستينات من القرن العشرين.

ومختلفة، لم تتمكن هذه التجربة البنكية من الاستمرار أكثر من سبع سنوات غير أنها وبعد عدة سنوات أخرى كانت تجربة مفيدة للنظام المال الإسلامي من خلال تأسيس البنوك الإسلامية وشركات التأمين والاستثمار سواء في الدول الإسلامية أو في الدول الغربية، فقد تأسس البنك الإسلامي والتنمية عام 9193 م، وغيرها من البنوك الإسلامية.

وقد زاوجت بعض الدول الإسلامية بين النظامين المصرفيين، التقليدي الإسلامي مثل :الأردن، البحرين ومصر وسعت بعض الدول الإسلامية لمحاولة أسلمة الاقتصاد والقانون كإيران وباكستان والسودان، وفي عام1963تأسس أول بنك خال من مبدأ الفائدة هو بنك الادخار وذلك في مدينة(ميث غمر)في جمهورية

[1] عبير قراس، **صيغ التمويل في المصارف الاسلامية**،مذكرة لنيل شهادة الماستر،اقتصاد نقدي و بنكي،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة المسيلة، الجزائر،2021-2022،ص،9-10.

مصر العربية على يد الدكتور أحمد النجار، وكان هدفه مساعدة فقراء هذه المدينة، وإعطاء قروض حسنة خالية من الفائدة لمن يرغب من أهلها بدأ في مشروعه، ومع الطفرة الكبيرة في الأسعار النفطية بعد حرب أكتوبر 1973، وبسبب الوفرة المالية التي تحققت، دخلت دول الخليج العربي بقوة في تأسيس البنوك الإسلامية، حيث سعى الكثيرون في هذه الدول إلى استثمار تدفقاتهم المالية بشكل حلال، حيث تأسس أ ول بنك إسلامي في العصر الحديث، وهو بنك دبي الإسلامي، في مدينة دبي في12 مارس1975.

وسرعان ما تأسس عدد من البنوك الإسلامية فاعتبر عقد السبعينات من القرن العشرين مرحلة تأسيس البنوك الإسلامية، أما عقد الثمانينات فاعتبر عهد إثبات مكانة تلك البنوك وجدارتها.

وفي العقد الثالث لتأسيس البنوك الإسلامية، وهو عقد التسعينات من القرن العشرين، وانتشرت البنوك الإسلامية وفتح بعضها الآخر فروعا لها في أنحاء مختلفة من العالم ولم ينته القرن العشرين حتى بلغ عدد البنوك الإسلامية(في سنة 2444 م 989) بنكا إسلاميا في مختلف بقاع العالم تدير أصولا يزيد حجمها عن 00 2مليار دولار أمريكي ثم اتسعت رقعة البنوك الإسلامية في العالم الإسلامي وفي الدول العربية[1].

المطلب الثاني: تعريف البنوك الإسلامية وخصائصها

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

أولا: تعريف البنوك الإسلامية:

تتعدد تعاريف البنوك الإسلامية لدرجة انه يصعب على الباحثين و المنظرين لفكرة البنوك الإسلامية وضع تعريف محدد دقيق يعبر عن المعنى الحقيقي للبنك الإسلامي، و هذا راجع لتعدد وظائفها، و في ما يلي نورد بعضا من التعاريف:[2]

التعريف الأول: البنك الإسلامي مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء المجتمع بأحكام التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية.

التعريف الثاني: يقصد بالمصارف أو البنوك الإسلامية كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد الربوية يوصفه تعاملا محرما شرعا.

التعريف الثالث: المصرف الإسلامي هو ذلك البنك أو المؤسسة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى التعامل بالفائدة أخدا وعطاء.

التعريف الرابع: مؤسسة مالية تقوم بتجميع المدخرات وتحريكها في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة عن طريق أساليب المضاربة والمشاركة والمتاجرة والاستثمار المباشر وتقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار من الصيغ الشرعية التي تضمن التنمية والاستقرار.

---

[1] عبير قراس، **صيغ التمويل في المصارف الإسلامية**،مرجع سابق،ص،11.

[2] جمال العسالي،سويسي طه عبد الرحمان،**البنوك الإسلامية قراءة في المبادئ و الأسس و أساليب التمويل**،جامعة الجلفة، الجزائر،ص،253.

التعريف الخامس: البنوك الإسلامية هي مؤسسة مالية مصرفية لتجمع الأموال وتوظيفها في النطاق الشرعية الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي مع الالتزام بعدم التعامل بالربا[1]

ولذا يمكن القول بأن البنك الإسلامي عبارة عن مؤسسة مالية تهدف إلى الربح من خلال قيامها بقبول الودائع المصرفية من الجمهور على أساس القرض أو المضاربة و استثمار جميع الأموال من خلال أدوات تمويل الاستثمار لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بأي حال من الأحوال و يعتبر هذا البنك أحد مكونات النظام المالي و يلتزم بتطبيق القوانين التالية: قانون البنوك، قانون البنك المركزي، قانون الشركات المساهمة و قانون التجارة على أن لا يتعارض تطبيق هذه القوانين مع الأحكام الشرعية و هذا يعني أن المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية تؤدي الأعمال المصرفية و التمويلية و الاستثمارية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.[2]

ثانيا: خصائص البنك الإسلامي

من خلال القاعدة الرئيسية للبنوك الإسلامية، و هي التزام بأحكام الشريعة الإسلامية، فإن خصائص تلك البنوك تتفرع إلى:[3]

- ✓ عدم استخدام الفائدة في كل أعمالها.
- ✓ الالتزام بقاعدة الحلال والحرام من إلغاء الفائدة.
- ✓ ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.
- ✓ إحياء نظام الزكاة من خلال إقامة صندوق خاص لجمع الزكاة تتولى هي إرادته وإيصال هذه الأموال إلى مصارفها الشرعية.
- ✓ تسيير وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية.
- ✓ إعطاء كل الجهود للمشروعات النافعة (الاستثمار والمشاركة في أعمال يحلها الإسلام من أجل تنمية الزراعة والتجارة والصناعة من أجل الصالح العام)
- ✓ المساهمة في استقرار وثبات القيمة الشرائية للنقود والمساهمة في الحد من ظاهرة التضخم وخاصة في ظل نظام مصرفي إسلامي يعمل في نظام اقتصادي إسلامي متكامل.

---

[1] www.yuarab.com.

[2] أحمد عبد العفو مصطفى العليات، **الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية**،الفقه و التشريع،كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح الوطنية نابلس،فلسطين،2006،ص9.

[3] صورية بوزيدي،**البنوك الإسلامية و علاقتها بالبنك المركزي**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة أم البواقي،الجزائر،2013-2014،ص،5-6.

المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية

هناك أهداف خاصة بالبنوك الإسلامية يمكن إجمالها على النحو التالي[1]:

1. **تجميع أقصى قدر ممكن من الموارد المالية:** من خلال جميع المدخرات الموجودة لدى الأفراد الجهات المختلفة في المجتمع ، سواء كانت هذه المدخرات مرتبطة بعدم الاستخدام المؤقت لها اعدم الحاجة لمثل هذا الاستخدام من قبل أصاحبها، أو تلك المرتبطة بعدم الاستخدام الدائم الذي يستمر لفترة طويلة والذي يمثل اكتناز للموارد وعدم استخدامها ومن ثم عدم انتفاع منها خلال فترة عدم الاستخدام وبالتالي فإن هدف البنوك الإسلامية هو تجميع اكبر قدر من الموارد والمدخرات هذه وبما يتيح تحقيق الانتفاع منها باستخدامها في تمويل المشاريع الاقتصادية
2. **تحقيق الربح:** وهو أهم الأولويات وبدونه لا تستطيع البنوك الإسلامية الاستمرار أو البقاء بل ولن تحقق أهدافها الأخرى إذا أن الربح لا يهم فقط حملة الأسهم باعتباره يعد حافز أساسيا لديهم للاحتفاظ بأسهمهم أو التخلص منها، بل يهم المودعين لأنه يحقق لهم الضمان لودائعهم، وتقديم خدمات مصرفية مناسبة لهم بإضافة إلى أن ربح البنك يهم المجتمع ككل لأن في ذلك أكبر تأمين لوجود البنك واستمرار خدماته.
3. **الحكمة والأمان في التصرف بأموال: وذلك** من خلال تنويع الاستثمارات وتقليل المخاطر والاحتفاظ بمعدلات سيولة ملائمة لمواجهة الظروف
4. **الاستمرارية والنمو:** أي تنمية الموارد الذاتية للبنك من خلال رفع رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطات، بالإضافة إلى تنمية الموارد الخارجية.
5. **تقديم الخدمات الاجتماعية :**والتي تسهم في خدمة المجتمع، وتطوره وتلبية الاحتياجات الاجتماعية من خلال الإسهام في تمويل المشروعات والنشاطات التي تحقق النفع الاجتماعي العام، وخدمة أفراده وبالذات الأكثر حاجة منهم أي الأقل دخلا من القروض الحسنة ومن خلال الإسهام بجمع أموال الزكاة وغيرها واستخدامها في الأوجه المخصصة لها وللمحتاجين إليها وبالشكل الذي يتطابق مع قواعد الشريعة الإسلامية.

[1] أحمد باي أم كلثوم،**تقييم مؤشر الأداء المالي في مصرف السلام الجزائري**،مذكرة لنيل شهادة ماستر،اقتصاد نقدي و بنكي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة المسيلة، الجزائر،2020-2021،ص،11-12.

المطلب الرابع: الفرق بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي

يبين الجدول التالي أهم الفروق بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي:

الجدول رقم (2-1): يبين الجدول الموالي الفرق بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي.

الرقم	عنصر المقارنة	البنك الإسلامي	البنك التقليدي
1	النشأة	أصل شرعي لتطهير العمل المصرفي من الفوائد و المخالفات الشرعية.	نزعة فردية مادية للتجار في النقود و تعظيم الثروة
2	المفهوم	مؤسسة مالية مصرفية تتقبل الأموال على أساس قاعدتين الخراج بالضمان والغنم بالغرم للاتجار بها و استثمارها وفق مقاصد الشريعة و أحكامها التفصيلية.	أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي. عمله الأساسي قبول الودائع لاستعمالها في منح القروض و خصم الأوراق التجارية و شرائها و بيعها و غير ذلك من عمليات الائتمان .
3	طبيعة الدور	لايتسم دوره بحيادية الوسيط بل يمارس المهنة المصرفية و الوساطة المالية بأدوات و أساليب متعددة يكون فيها بائعا و مشتريا و شريكا.	مؤسسات مالية وسيطة بين المدخرين المودعين و المستثمرين.
4	المال	أداة تداول و ليس سلعة.	سلعة تباع أو تؤجر.
5	أساس التمويل	يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية وفقا لمبدأ الربح أو الخسارة .	يقوم على أساس القاعدة الإقراضية سعر بفائدة
6	صفة المتعامل معه	صاحب حساب جاري على أساس القرض الحسن والخارج بالضمان. صاحب حساب استثماري فهو رب العمل . مشتري/بائع في جميع أنواع البيوع حلال . مشارك .	مودع ومدخر فهو مقرض ودائن أو مقترض ومدين وكلاهما على أساس الفائدة. مستأجر لبعض الخدمات المصرفية كصناديق الأمانات.
7	صيغ التمويل	المرابحة،المشاركة،السلم، المضاربة. الإستصناع،الإجارة،التورق ،البيع الآجل، الاستثمار المباشر.	الإقراض و الاقتراض

8	المحظور و الجائز	يجوز له ممارسة التجارة والصناعة وتملك البضائع وشراء العقارات والتعامل في أسهم الشركات التجارية بالضوابط الشرعية.	يحظر عليه ممارسة التجارة والصناعة أو أن يتملك البضائع إلا لسداد دين له على الغير على أن يبيعه خلال مدة معينة. يجوز له أن يشتري لحسابه الخاص أسهم الشركات التجارية الأخرى في حدود محددة من أمواله الخاصة أو بناء موافقة مسبقة من البنك المركزي .
9	الموارد المالية	لا يقرض و لا يقترض بفائدة و يوجد به حسابات للاستثمار حساب استثمار خاص،و يؤسس الأول على قواعد المضاربة المطلقة و يؤسس الثاني على قواعد المضاربة المقيدة	الودائع والقروض على أساس الفائدة.
10	استخدامات الأموال	الجزء الأكبر من الأموال يتم توظيفه على أساس صيغ التمويل الإسلامية من البيوع و المشاركات و المضاربات و غيرها .	الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الاقتراض بفائدة.
11	الوظيفة الأساسية	مضارب في مضاربة مطلقة باعتبار المودعين في مجموعهم رب مال و للمضارب أي المصرف أن يضارب فيكون رب المال و أصحاب العمل أي المستثمرين هم المضاربون .	يقوم بصفة أساسية و معتادة بقبول الودائع و تقديم القروض للغير على أساس الفائدة.
12	الربح	يتحقق بأسبابه الشرعية من: المال، والعمل والضمان وفق الشرعية المحددة لكل منها.	يتحقق من الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة في عمليات البنك.
13	الرقابة	الرقابة الشرعية. الجمعية العمومية،ومراقب الحسابات ، السلطات النقدية.	تتم من قبل الجمعية العمومية، ومراقب الحسابات والسلطات النقدية.
14	إعسار المدين	إذا كان غير مماطل يعطى مهلة سداد ولا يلتزم بأي زيادة على	إذا كان غير مماطل فلا يسمح له بمهلة سداد و يلتزم بفوائد تأخير و

		الدين وقد يعفى من الدين في حالة الإعسار الكامل وضآلة المبلغ. و إدا كان موسرا مماطلا تكون المقاضاة.	إذا كان مماطلا فبالإضافة إلى ما تقدم تكون المقاضاة.
15	صندوق الزكاة	أحد ركائز الدور الاجتماعي	لا مكان له فيه
16	مقاصد الشريعة الإسلامية	من أهم محددات آلية لعمل و ممارسة النشاط	ليس لها مكان فيه و ان حصل بعض التوافق فهو جزئي
17	أساس العمل	إسلامي عقائدي. أساس اجتماعي يسعى لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والربحية. مجال المعاملات التي تتميز بالحلال.	تجاري ربوي مجال المعاملات في جميع المجالات ولا يوجد حدود.
18	البيئة القانونية	غير منسجمة و ضعيفة المساندة	منسجمة و مساندة
19	استخدامات الأموال	الجزء الأكبر من الأموال يتم توظيفه على أساس صيغ التمويل الإسلامية من البيوع و المشاركات و المضاربات و غيرها .	الجزء الأكبر من الأموال يستعمل في الاقراض بفائدة.

المصدر: مقلاني عليمة،بدواني بسمة،**البنوك الإسلامية في الجزائر**،القانون الخاص الشامل،كلية الحقوق و العلوم الإنسانية،جامعة بجاية،الجزائر ،2014-2015، ص،26-27-28-29-30.

المبحث الثاني: آليات العمل في البنوك الإسلامية.

تقوم البنوك الإسلامية بنشاطها البنكي الموافق للشريعة الإسلامية وذلك بالاعتماد على آليات تختلف عن آليات التي تعتمد عليها البنوك الربوية وذلك للخاصة المميزة للبنوك الإسلامية والتي تجعلها حريصة على التوفيق بين الالتزام بالقواعد الشريعة الإسلامية وبين ممارسة المهنة البنكية.

المطلب الأول: الضوابط الشرعية لعمل البنوك الإسلامية

هناك عدة ضوابط شرعية للبنك الإسلامي تتمثل فيما يلي[1]:

- **عدم التعامل بالفائدة البنكية أخذا أو عطاءا**: «على اعتبار أن الفائدة البنكية من المحرم شرعا» إذا لم تقوم العلاقات بالبنك الإسلامي والأطراف الأخرى على الإقراض والاقتراض، ولذلك فإن تعامل البنك الإسلامي مع البنوك الربوية في الداخل والخارج يحكمه هذا الضابط الشرعي، وكذلك تعامله مع المدينين إذ لا يترتب عليه تقاضي أية فوائد في حال تأخر المدين عن السداد، وإنما يطبق القاعدة الشرعية التي وردت في سياق الآيات الكريمة التي حرمت الربا.

...**"وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة"**[2]... وهذا لا يتعارض مع ما أقرته الفتاوى الشرعية بجواز أخذ غرامة من الزبون المماطل وإنفاقها في أوجه الخير؛

- عدم الاستثمار أو تمويل أي سلعة أو مشروع لا تبيحه الشريعة الإسلامية، فلا استثمار أو تمويل للخمور أو الدخان أو أي محظور شرعي؛
- **الالتزام بأهداف النظام الاقتصادي الإسلامي:**
  - ✓ التوظيف الكامل للموا رد الاقتصادية؛
  - ✓ التنمية الاقتصادية الشاملة؛
  - ✓ الاستقرار الاقتصادي؛
  - ✓ التوازن الاقتصادي؛
  - ✓ الضمان الاجتماعي.
- **ا لالتزام بالمبادئ والقيم الاقتصادية في الإسلام:** مثل مبدأ الاستخلاف المال مال الله والإنسان مستخلف فيه ، ضمان حد الكفاية لكل فرد في المجتمع، احترام الملكية الخاصة، الحركية الاقتصادية المقيدة بأحكام الشريعة، ترشيد الاستهلاك والإنفاق[3].

---

[1] أحمد سليمان خصاونة،المصارف الإسلامية،دار اليازوريللنشر و التوزيع،الأردن ،2000،ص 100-101.

[2] سورة البقرة،الآية280.

[3] أحمد سليمان خصاونة،**المصارف الإسلامية**،مرجع سابق،ص،101.

المطلب الثاني: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية لممارسة نشاطها بفعالية كاملة ولذلك فهي تحاول توفير كم من الموارد المالية او النقدية واستعمالها بأفضل الطرق ويمكن تقسيم مصادر الأموال في البنوك إلى مصادر داخلية وخارجية وسنوضح كل منهما فيما يلي:

أولا :المصادر الداخلية:

تتمثل المصادر الداخلية في البنوك الإسلامية في رأس المال المدفوع، الاحتياطي العام، الأرباح المحتجزة و المخصصات كما يلي:[1]

1) **رأس مال** : يشكل رأس المال المدفوع موردا أساسيا من جملة موارد البنك الذاتية، حيث أن البنك الإسلامي لا يمكنه الاعتماد على الودائع الجارية التي تستند إلى الأسلوب الربوي في الحصول على الجانب الأكبر من موارده.

ويعتبر رأس المال لدى البنك الإسلامي مصدرا داخليا ثابتا للأموال يستخدم في مختلف أوجه النشاط، وهو عبارة عن مساحات المؤسسين أو الأسهم العادية التي يبدأ بها نشاطها، وقد يكون المساهمون أشخاصا أو هيئات كالوزارات أو مؤسسات أخرى، والدولة نفسها، أو هؤلاء جميع.

2) **الاحتياطات** :هناك عدة أنواع من الاحتياطات في البنوك الإسلامية تتمثل في الاحتياطي القانوني، الاحتياطي العام، واحتياطيات أخرى، وسنوضح فيما يلي:

- **الاحتياطي القانوني:** وهو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح يفرضها القانون لتبقى داخل البنك، وطبقا لقانون الدولة التي يوجد بها البنك الإسلامي فإن جزء معين من الأرباح السنوية سيحول إلى حساب الاحتياطي القانوني.
- **الاحتياطات الأخرى:** وهو حساب يخصص لمواجهة الخسائر التي قد تلحق بالبنك، وبذلك لن يعرف أصحاب الودائع أو البنك الخسائر إلا في الحالة التي يكون فيها هذه الأخيرة أكبر من مقدار الاحتياطي الموجود هذا نادر ما يحدث في ظروف اقتصادية عادية، والملاحظ أن بعض البنوك بدأت تستعمل هذا الحساب لمواجهة المستقبل المجهول كبنك فيصل الإسلامي المصري الذي ظهر بميزانيته ولأول مرة سنة 9184 حساب احتياطي أخطار الاستثمار المشاركة.

3) **الأرباح المحتجزة:** هي الأرباح الممولة للأعوام المتتالية، يحدد مقدارها النظام الأساسي للبنك الإسلامي وفق اقتراح مجلس إدارته في نهاية السنة المالية بعد مصادقة جمعيته العمومية بالموافقة، وتستعمل هذه التوسيع في نشاط المؤسسة وتمويل استثمارات جديدة مما يعطي للبنك قوة منافسة للبنوك والمؤسسات الأخرى.[2]

---

[1] فتيحة حناش، **البنوك الإسلامية و دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،مذكرة لنيل شهادة ماستر،مالية تأمينات إدارة المخاطر، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة قسنطينة،الجزائر،2012-2013،ص66-67.

[2] فتيحة حناش، **البنوك الإسلامية و دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،مرجع سابق،ص،68.

ثانيا: المصادر الخارجية:

تعتبر الودائع أهم الموارد للبنوك الإسلامية على الإطلاق، و بالتالي فهي التي يركز عليها البنك في كل نشاطاته التمويلية و التوظيفية، و هذه الوداع تنقسم إلى الودائع تحت الطلب، و الودائع الادخارية وودائع الاستثمار ويمكن تلخيصها كالآتي:[1]

- ✓ **ودائع تحت الطلب(الحسابات الجارية):** وتعتبر(عقد قرض)وان عوائد هذا الحساب تضاف إلى عوائد المساهمين وليس للمودعين حصة فيها حيث أن البنك(ضامن)لهذه الأموال وتقع مخاطر استثمار هذه الأموال على البنك وليس على المودع طبق لقاعدة (الخارج بضمان)، وأن هذا الحساب لا يستحق أي نصيب في مجال الاستثمار، وتتكون من الأموال التي يتعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يقوم بردها أو برد مبلغ مساو لها عند طلب المودع، كما تنتقل ملكيتها من شخص لآخر عن طريق السحب عليه باستعمال الشيكات ولا تستلم هذه الحسابات أية عوائد كما تستخدم من قبل الزبون كوسيلة للمعاملة والمدفوعات والسيولة.
- ✓ **ودائع التوفير (الودائع الخارجية):** تعتبر هذه الودائع مصدر من مصادر التمويل الخارجي للبنك

تلتقي مع الوديعة الجارية بإمكان السحب منها متى ما شاء المودع وتلتقي مع الوديعة الاستثمارية (الثابتة) في إمكان أن تدخل في مجال المضاربة وهناك آليات متعددة يمكن أن يتفاوض البنك مع الزبائن للاستخدام هذه الودائع، أما عن طريق حساب ادخار مع التعويض بالاستثمار حيث يستحق المودع نصيبا من الربح ويحسب العائد من الربح أو الخسارة على أقل رصيد شهري، كما يحق لصاحب الوديعة الإيداع والسحب متى شاء.

- ✓ **الودائع الاستثمارية:** وهي الأموال التي ت ودع بدون تحديد مدة معينة، ويفوض أصحابها البنك في استثمارها وتدخل مع أ رس المال المخصص للاستثمار في المشروعات التي يقوم بها البنك سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق تمويل مشروعات الغير، ويمثل هذا النشاط السند الأساسي لعمليات البنك الإسلامي، كما أنه يمثل في نفس الوقت نقطة التميز الواضحة بينه وبين غيره من البنوك الأخرى.

المطلب الثالث: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية صيغ التمويل ذات الدخل الثابت أو الهامش المعلوم

ويمكن عرضها بالتفصيل كما يلي:

أولا: المرابحة

تعتبر صيغة المرابحة من بين الأساليب التمويلية الأكثر استخداما من طرف المصارف الإسلامية، وفيما يلي نتناولها من خلال تعريفها وذكر شروطها وأهم أنواعه:[2]

[1] صورية بوزيدي،**البنوك الإسلامية و علاقتها بالبنك المركزي**،مرجع سابق، ص،18-19.

[2] شبا بحة حمزة حسان،**إدارة مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية**،مالية و إدارة المخاطر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة المسيلة،الجزائر،2014-2015،ص،35.

1) تعريف المرابحة:

لغة: هي مصدر من الربح وهي الزيادة.

اصطلاحا: هي البيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم وتعرف أيضا بأنها: اتفاق بين مشتر لسلع معينة وبائع لها، وبمواصفات محددة على أساس كلفة السلعة، أي ثمنها ومصاريفها، إضافة إلى هامش ربح يتفق عليه المشتري والبائع والسلع قد يتم تسليمها في الحال وفي أجل معين ودفع المقابل للسلعة أي الثمن قد يتم في الحال أو لاحقا.

2) **مشروعية بيع المرابحة:** يستدل على مشروعية بيع المرابحة بما جاء في كتاب الله تعالى من آيات مثل" **وأحل الله البيع وحرم الربا**[1]" كدليل عام على مشروعيتها هي وغيرها من البيوع، وقوله تعالى "**وابتغوا من فضل الله**[2]"،حيث أن المرابحة هي ابتغاء الفضل من البيع، كما لم يثبت على النبي صلى الله عليه وسلم أنه قد نهى عن المرابحة بل الثابت عنه أنه أباح البيع لطالب الفضل.

3) **أنواع المرابحة:** تعتبر صيغة المرابحة من بيوع الأمانة التي تقوم على أساس رأس المال، بمعنى أن المشتري فيها يأتمن البائع في إعلامه برأس مال المبيع، سواء أبرم بين طرفين ويسمى عقد مرابحة بسيطة أو بين ثلاثة أطراف فيصبح عقد مرابحة مركبة بحيث أن[3]:

أ. **عقد المرابحة البسيطة:**عقد يتم مباشرة بين العميل و المصرف الإسلامي الذي يكون مالكا للسلعة محل العقد، بحيث تشترى بناءا على دراسته لأحوال السوق.

ب. **عقد المرابحة المركبة(المرابحة لآمر الشراء):** عقد يلتزم من خلاله العميل بشراء السلعة من المصرف الإسلامي الذي يقوم بشراها نقدا من طرف ثالث بناءا على طلب العميل و بالمواصفات المتفق عليها.

4) **شروط تمويل المرابحة:**و ندرجها فيما يلي[4]:

- أن يكون ثمن السلعة معلوما؛
- أن يكون الربح معلوما لأنه جزء من الثمن؛
- أن يكون المبيع حاضرا و بجميع المواصفات المتفق عليها في العقد؛
- أن يكون عقد البيع الأول صحيحا خالي من أي ربا .

[1] سورة البقرة، الآية275.

[2] سورة الجمعة،الآية10.

[3] لعمش أمال،**دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية(دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية)**،مذكرة ماجستير،العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة سطيف، الجزائر،2019،ص،54.

[4] لعمش أمال، **الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية(دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية)**،مرجع سابق،ص،54.

ثانيا: السلم

1) تعريف السلم:

و يعرف السلم كما يلي:[1]

لغة:مثل السلف، و زنا ومعنى،و هو التقديم والتسليم .

اصطلاحا:هو عقد يتم بموجبه دفع ثمن سلعة معينة في الحال على أن يتم استلام السلعة لاحقا، أي معين ومن ثم فإن الثمن يدفع عاجلا والسلعة آجلا، أو هو بيع موصوف في الذمة ببدل يتم دفعه فورا.

2) دليل مشروعية السلم: مشروعيته جاءت بالكتاب والسنة والإجماع، فقال ابن عباس– رضي الله عنه : (أشهد أن السلف المضمون إلى أجل قد أحله الله في كتابه أذن فيه)، ثم قرأ قوله تعالى: **"يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه[2]".**

3) شروط بيع السلم:

من ين شروطه ما يلي:[3]

- معلومية رأس المال لما يرفع الجهالة (ماهية رأس المال،جنسه،نوعه،صفته،و مقداره)
- انتقال الملك في العوضين كان تكون في ذمة، وأن يكون المسلم فيه مما ينضبط بالوصف ويثبت في الذمة.
- أن يكون الأجل معلوما.
- أن تكون ذات صفات معينة محددة تنفي عنها الجهالة وأن يتم تحديد مكان التسليم.
- التأكد من تعجيل رأس مال السلم وتسليمه للباع فعلا في مجلس العقد قبل أن يفترق العاقدان (قبض رأس مال السلم) وذلك لدفع بيع الدين بالدين أي لا يكون رأس مال السلم دينا في ذمة المسلم (المشتري) احترازا عن أكل الربا والتأكد من بيان رأس مال السلم، وأن يكون معروف المقدار كما ينبغي التأكد من سلامة الضمانات.

ثالثا: الاستصناع

1) تعريف الاستصناع:

يعرف الاستصناع كما يلي:[4]

لغة: من الصناعة، و هو في اللغة طلب العمل، أو طلب صنع الشيء.

---

[1] www.aisalamaleria.com.

[2] سورة البقرة،الآية282.

[3] أحمد قاسم،عوض نعيرات،**المصارف الإسلامية فلسطينية**،أطروحة ماجستير،كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح الوطنية،فلسطين،2015،ص76

[4] أحمد قاسم،عوض نعيرات،**المصارف الإسلامية الفلسطينية**،مرجع سابق،ص،19-20.

اصطلاحا: هو عقد يشتري به في الحال شيئا مما يصنع صنعا،يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده، بأوصاف مخصوصة، وبثمن محدد،أو هو عقد ورد على العمل والعين والذمة.

2) مشروعية الاستصناع:

حديث شريف:**(استصنع رسول الله-صلى الله عليه وسلم-خاتما واستصنع منبرا).**[1]

3) شروط عقد الاستصناع: إن الذين يرون في الاستصناع عقدا ونوعا خاصا من البيوع يضعون له شروط منها ما يلي:[2]

- أن يوفر الذي يقوم بعملية الاستصناع(الصنع) مستلزمات هذه العملية،إضافة إلى العمل اللازم لذلك.
- أن يكون الاستصناع في السلع التي يتم التعامل بها فعلا في الأسواق، لأن ما لا يتم التعامل فيه يخضع للقياس.
- أن ما يتم صنعه ينبغي أن يكون معلوما في مواصفاته من حيث جنسه ومقداره ونوعه.
- أن يكون محل الاستصناع أي ما يتم صنعه حلال، ومن مستلزمات وتمويل حلال.
- ألا يتم التعامل بصيغة الاستصناع بالأصناف الربوية التي لا يجوز التعامل بها لأنها محرمة شرعا.

4) الإجراءات العملية لعقد الاستصناع في المصارف الإسلامية:

و يكون على النحو التالي:[3]

- إبرام عقد ما بين المصرف (الصانع) والمشتري (المستصنع) بصناعة سلعة معينة؛
- تحديد مواصفات السلعة تحديدا نافيا للجهالة؛
- تحديد ثمن السلعة؛
- تحديد المدة وتاريخ التسليم

المطلب الرابع: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية صيغ المشاركة في الربح أو الخسارة

ويمكن عرضها بالتفصيل فيما يلي:

أولا: المضاربة

1) تعريف المضاربة:[4]

تعرف المضاربة كما يلي:

لغة: هي اسم مشتق من الضرب على الأرض،و السفر فيها لقوله تعالى:"...**و آخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله...**[5]" كما تعني اتجار الإنسان بمال غيره.

---

[1] رواه البخاري.

[2] محمد فاتح حامد،**الاستصناع مفهوم تقليدي في إطار حديث "ترجمة مركز البحوث المصرفية و المالية"**،مجلة الدراسات المالية و المصرفية،العدد6،1999،ص،76.

[3] أحمد قاسم، **المصارف الإسلامية فلسطينية**،مرجع سابق،ص،20.

[4] زرجم جليلة،**صيغ و أساليب التمويل و الاستثمار في البنوك الإسلامية**،مذكرة ماجستر،تخصص نقود بنوك و مالية،كية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة تلمسان،الجزائر،2006-2007،ص،113-114.

[5] سورة المزمل، الآية20.

اصطلاحا:هي اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما بموجبه ماله للآخر ليعمل فيه على أن يكون ربح ذلك بينهما على ما يتفقان عليه، ويسمى الأول رب المال والثاني المضارب أو العامل،وقد يطلق على المضاربة أسماء أخرى مثل القراض أو المقارضة.

2) دليل مشروعية المضاربة:[1]

- روى عن صهيب(**رضي الله عنه**)أن رسول الله(**صلى الله عليه وسلم)** قال:" ثلاث فيهن البركة، البيع لأجل، والمضاربة، وخلط البر بالشعير للبيت لا للبيع."
- وقد روى عن جماعة الصحابة(**رضي الله عنهم)** أنهم دفعوا مال اليتيم مضاربة ومنهم عور وعثمان وعلي وابن مسعود وعائشة **(رضوان الله عليهم)** ولم ينكر أحد من أقرانهم عليهم ذلك.

3) **شروط المضاربة:**

يجب أن تتوافر في عقد المضاربة مجموعة من الشروط سواء المتعلقة برأس المال أو الربح أو تنفيذ العمل، نوجزها فيما يلي[2]:

- أن يكون رأس المال من النقود؛
- أن لا يكون رأس المال دينا في ذمة المضارب ؛
- أن يكون رأس المال معلوما من حيث المقدار والجنس والصفة لكل من رب العمل والمضارب؛
- أن يتم تحديد نصيب كل من رب العمل والمضارب من الربح عند التعاقد، أن يكون نسبة مئوية من الربح وليس مبلغا متطوعا.
- أن يتم تسليم رأس المال للمضارب على أن يكون أمينا عليه لا ضامنا، إلا في حالة التعدي أو التقصير؛
- أن يكون للمضارب الحق في التصرف في المال وغدارته دون تدخل من رب العمل.

4) توظيف المضاربة في البنوك الإسلامية:[3]

تستخدم البنوك الإسلامية المضاربة لتكييف علاقتها مع المودعين، وذلك بالعلاقة الثنائية التي تجعل من المودعين، في مجموعهم لا فرادى، رب المال، ومن البنك رب العمل أو المضارب مضاربة مطلقة، سواء كان هو العامل بنفسه أو كان وكيلا أو مضاربا مأذونا بمضاربة غيره من قبل رب المال.

ثم يقوم المصرف بعد ذلك بجمع أموال المودعين وعرضها بصفته رب المال على أصحاب المشروعات، ويعرف هذا الأسلوب بالمضاربة المشتركة، وهي تتميز بالاستمرارية عبر الزمن،حيث لا يؤثر خروج بعض أصحاب المال أو المضاربين في استمراريتها، كما تمكن من جبر خسارة أحد المضاربين بربح آخر.

---

[1] رواه البخاري.

[2] لعمش أمال ، **الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية(دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية)**،مرجع سابق،ص،41.

[3] موسى مبارك خالد، **صيغ التمويل كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية**،مذكرة ماجستير،جامعة سكيكدة،الجزائر،2013،ص122

كما يمكن للمصارف إصدار صكوك المضاربة والتي تمثل حصص مشاعة في رأس مال المضاربة، بحيث يصبح مالك هذه الصكوك رب المال بقيمتها وتتميز هذه الصكوك بقدرة رب العمل على تسييل أموال المضاربة عبر بيعها، مما يمكن خلق سوق مالي إسلامي.

ثانيا المشاركة:

1) تعريف المشاركة:

و تعرف المشاركة كما يلي:[1]

هي اشتراك طرفين أو أكثر في المال أو العمل على أن يتم الاتفاق على كيفية تقييم الربح،أما الخسارة فيجب أن تكون حسب نسبة المشاركة في رأس المال، و يطبق البنك الإسلامي هذه الصيغة بالدخول بأمواله شركا مع طرف أو مجموعة أطراف في تمويل المشاريع مع اشتراكه في إدارتها و متابعتها.

2) دليل مشروعيتها: جاء في القرآن الكريم لقوله تعالى:"...**و إن كثيرا من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا و عملوا الصالحات و قليل ما هم ...**[2]".

الخلطاء يقصد بها الذين أموالهم مع بعضهم البعض أي شركاء.

3) شروط المشاركة: وتنقسم الشروط التي تصح بها المشاركة إلى ثلاث أقسام[3]:

أ. **المتعاقدين:** ويشترط في المتعاقدين أهلية التوكيل والتوكل، لأن عقد المشاركة يقوم على توكيل كل طرف للآخر في نصيبه من رأس المال.

ب. **رأس المال:** يشترط في رأس المال المتمثل في حصص الشركاء، أن تكون حاضرة عند التعاقد ولا تكون دينا على ذمة أحد الشركاء؛ كما يجب أن يكون معلوم القدر والجنس والصفة منعا لنزارع وأن يكون نقدا عند الجمهور، مع أن المالكية قد أجازوا أن يكون رأس المال عرضا .لا يشترط لكن يفضل خلط أموال الشركاء ليكون الضمان مشتركا، كما لا يشترط التساوي بين حصص الشركاء.

ج. **الربح:** يشترط في الربح أن يكون معلوم المقدار، فجهله من أحد الطرفين يفسد **العقد؛** كما يشترط أن يكون نسبة شائعة من جملة الربح ولا يكون مبلغا محددا .أما الخسارة فيتحملها كل شريك بقدر حصته في رأس المال، فليس عليه أن يضمن ما أتلف إلا حيث قصر أو تجاوز حدود الأمانة.

---

[1] زبير عياش،أمنة بومعزة،فطيمة الزهراء فنازي،**تقييم مساهمة البنوك الإسلامية في الجزائر في تمويل الاستثمار الوطني** ،مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد3،العدد1 جوان 2020،ص،174.

[2] سورة ص، الأية 20.

[3] موسى مبارك خالد، **صيغ التمويل كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية**،مرجع سابق،ص،125.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى الطريقة التي تختلف بها البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية، حيث تقوم على أساس الشريعة الإسلامية وتسمى بالبنوك الإسلامية، وتهدف هذه البنوك إلى توفير الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك عن طريق تقديم المنتجات والخدمات المالية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية. تشكل البنوك الإسلامية تحولا كبيرا في صناعة الخدمات المالية حول العالم، وتساهم في توفير خدمات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتعتبر هذه البنوك آمنة ومستقرة، كما أنها تعتمد في استثمارها على مصادر مالية الداخلية والخارجية وتعتمد البنوك الإسلامية في تمويلاتها على عدة صيغ لتمويل وكل منا لها شروط وخصائص ومن أبرزها المشاركة والمرابحة والمضاربة والإجارة وهذه الصيغ تعتمد عليها بشكل كبير مقارنة بالبقية.

الفصل الثالث:

واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك-وكالة ميلة-

تمهيد

بعد التطرق في الفصلين السابقين إلى عرض مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبنوك الإسلامية ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية، سنقوم في هذا الفصل باختبار ومعرفة مدى تطابق المفاهيم والقواعد النظرية مع الواقع التطبيقي، من خلال الدراسة الميدانية التي تم إجراؤها على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك–وكالة ميلة–، ولا يتأتى ذلك من خلال وصف الطريقة والإجراءات التي استخدمت في الدراسة واستخلاص النتائج

حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: تقديم عام للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك–
- المبحث الثاني: الطريقة والأدوات
- المبحث الثالث: عرض النتائج ومناقشتها

المبحث الأول: تقديم عام للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك–

قبل التطرق للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك – وكالة ميلة لابد من إعطاء لمحة عامة حول الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك – والذي يعتبر إحدى أهم المؤسسات البنكية في الجزائر، والذي أنشئ بموجب القانون –64 227 المؤرخ في 10أوت1964 حيث اقتصر دوره في البداية على عملية الادخار لتتطور مهامه مع مرور الوقت، تم تحويله إلى بنك تجاري سنة 1997 وأسندت له معظم الوظائف البنكية ومن ضمنها القروض الاستهلاكية موضوع دراستنا هذه.

المطلب الأول: نشأة وتطور الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك–:

سنقوم من خلال هذا العنصر التطرق إلى نشأة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك– ومختلف الوظائف التي يمارسها.

لقد مر لصندوق الوطني للتوفير والاحتياط– بنك – بعدة مراحل ليصل إلى ما هو عليه اليوم وذلك كما يلي[1]:

- **1964:** تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خلقا للصندوق التضامني للبلديات ومحافظات الجزائر CSCDA، وكان ذلك في 10 أوت 1964 بموجب القانون 64–227.
- **1964–1970:** انطلق نشاط الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط في جمع المدخرات من المواطنين ليتم تسييرها و إعادة توزيعها على مستوى الخزينة العمومية.
- **1971:** خلق نظام الادخار المخصص للسكن حيث أسندت إليه مهمة تمويل السكن الاجتماعي باستعمال الأموال المدخرة أو المال العام، وكان معدل الفائدة على الادخار في تلك الفترة 3.5%سنويا.
- **1975:** بدأت أول عملية منح مساكن للمدخرين، وذلك بشرط أن يكون للمفترض دفتر الادخار مع الصندوق لا تقل مدته عن سنتين.
- **1980:** إسناد مهام جديدة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط تمثلت في:
  - منح القروض للأفراد بغرض البناء الذاتي أو في إطار جمعيات بالنسبة للمدخرين أو غير المدخرين.
  - تمويل مشاريع الترقية العقارية للمدخرين فقط.
  - تمويل الجماعات المحلية بهدف ترميم المباني على مستوى الدوائر والولايات.
- **1997:** تم تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك تجاري وذلك في 6 أفريل 1997 في شكل مؤسسة ذات أسهم تم اعتمادها من طرف مجلس النقد والقرض، ليتم التحويل القانوني في 27 جويلية من نفس السنة تحت تسمية الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك– (CNAP BANQUE)، وبهذا أصبح خاضعا للقواعد الاحترازية بالإضافة إلى القانون التجاري، وأصبح يقوم بكل العمليات البنكية باستثناء عمليات التجارة الخارجية.

[1] https://www.CNEP-banque.dz; consulté: 24/4/2016

وأصبح الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك – مكلف بالوظائف التالية:

- قبول وتسيير جميع الودائع مهما كان نوعها ومدتها.
- منح القروض على المدى القصير، المتوسط والطويل الخاصة بالمؤسسات، العائلات، أو الأفراد ومن ضمنها القروض الاستهلاكية
- تحقيق العمليات المتعلقة بالقيم المنقولة (الأسهم والسندات) مع احترام الشروط القانونية والتنظيمية لذلك.
- في إطار انفتاحه على المهام البنكية يمكن إجمال أهم التعديلات التي طرأت على الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك – فيما يلي:
- تم إلغاء مبدأ تحمل الصندوق أعباء تمويل المشاريع كاملة.
- أصبح يخضع للقانون التجاري بوصفه شركة ذات أسهم.
- أصبح يخضع لمراقبة بنك الجزائر واللجنة البنكية.
- أصبح من صلاحيات مجلس إدارته وضع السياسات التنموية.
- معالجة الملفات كانت إدارية بالدرجة الأولى حيث يكتفي الإداريون تسجيلها دون القدرة على رفضها أما لآن فالحصول على قرض يخضع لعدة مقاييس موضوعية كتقييم المشروع عن كامل جوانبه التمويلي التقني والتجاري.
- إدراج ميزانية CNEP–BANQUE ضمن الإحصائيات النقدية التي يقوم بها بنك الجزائر.
- إدماجCNAP–BANQUE ضمن جهاز رقابة بنك الجزائر و إخضاعه له.
- خضوع CNAP–BANQUEلقانون المنافسة الحرة في كل نشاطاته.
- أصبح من واجب CNAP–BANQUE التحكم في التكاليف والتزام الصرامة في التسيير والتنظيم الأحسن من أجل فعالية أكبر.

المطلب الثاني: التعريف بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط– وكالة ميلة–:

يعتبرCNAP–BANQUE وكالة ميلة من الوكالات التابعة لفرع قسنطينة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك– تم تأسيسها في 1989/10/01، وهي وكالة تنتمي إلى الصنف(ج) ورمزها 267، يقع مقرها في حي زروقي حسين ولاية ميلة، وهي ممثلة بالسيد "بوداود خالد" بصفته مدير الوكالة، تلعب هذه الوكالة دورا هاما في التنمية الاقتصادية بالولاية من خلال الدور الكبير الذي تمارسه في تمويل العقارات.

ويتمثل الهيكل التنظيمي للوكالة على الشكل التالي:

الشكل رقم (3–1): الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك– وكالة ميلة–

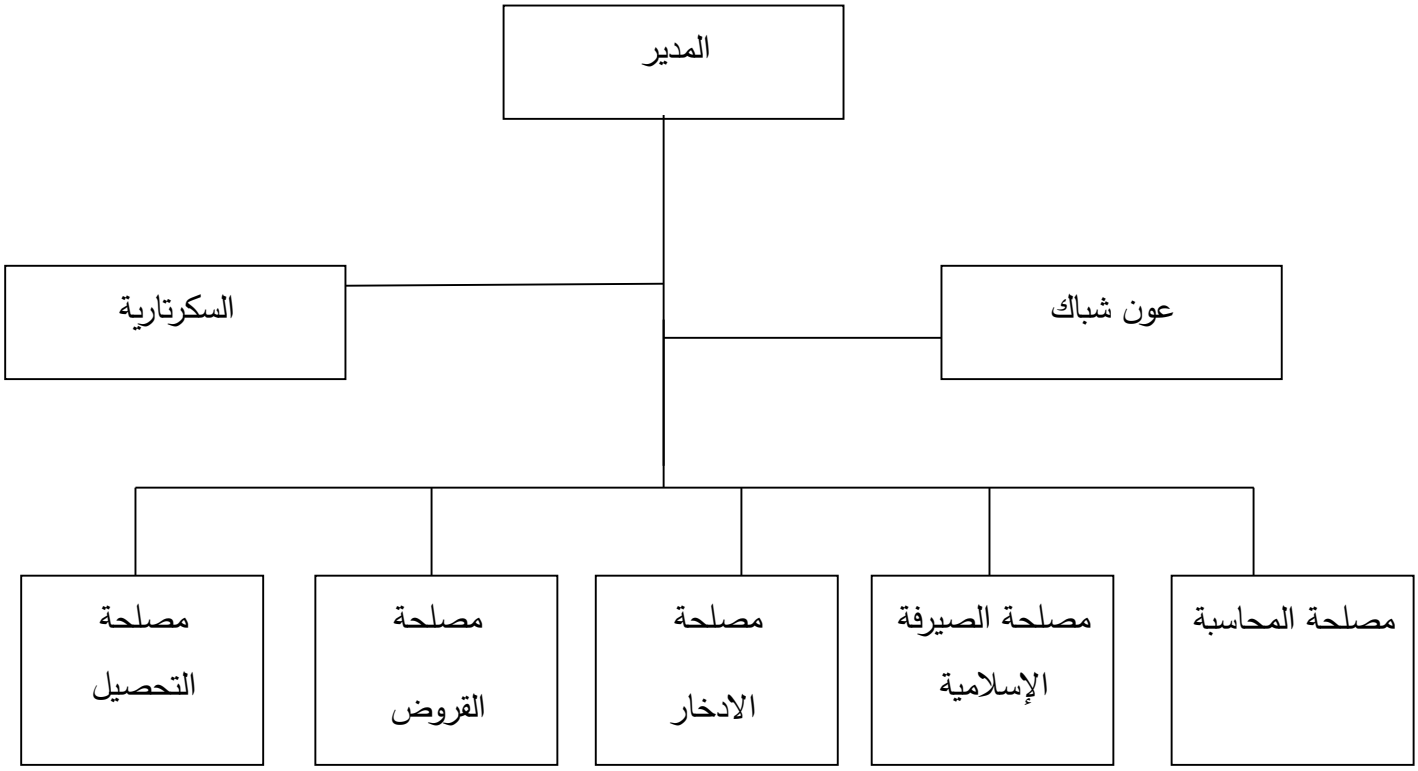

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على CNAP–BANQUEوكالة ميلة.

وفيما يلي شرح موجز لمهام كل مصلحة:

1. **المدير:** هو المكلف بإدارة البنك والموافقة على القروض التي تخرج من البنك.
2. **السكرتارية:** هي المكلفة باستقبال المكالمات وترتيب المواعيد وغيرها من الأعمال.
3. **مصلحة القروض:** تهتم مصلحة القروض في الوكالة بدراسة كل أنواع الملفات الخاصة بطلبات القروض.
4. **مصلحة المحاسبة:** وهي التي تهتم بكل العمليات المحاسبية الخاصة للبنك.
5. **مصلحة الادخار:** وهي المصلحة التي تهتم بفتح الحسابات، التحويلات وكذلك عمليات السحب والإيداع.
6. **مصلحة التحصيل:** وهي المصلحة المكلفة بمتابعة القروض واسترجاعها.
7. **مصلحة الصيرفة الإسلامية:** تقدم صيغا بنكية في مجال التمويل الإسلامي.
8. **عون الشباك:** وهو الذي يقوم باستقبال الزبائن الذين يقومون بالسحب أو التوفير ويقوم بتسجيل عملياتهم.

المطلب الثالث: وظائف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك–

يقوم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك – بالعديد من الوظائف البنكية يمكن إجمالها في وظيفتين أساسيتين هما جمع المدخرات ومنح القروض، وفيما يلي شرح موجز لها[1]:

[1] https://www.CNEP-banque.dz; consulté: 24/4/2016

أولا: جمع المدخرات

يقوم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك – بجمع المدخرات والتي تمثل موردا أساسيا بالنسبة له، وذلك عن طريق قبوله لتشكيلة متنوعة من الودائع سواء كانت:

1. ودائع جارية: يمكن السحب منها في أي وقت وكذلك الإيداع.
2. ودائع لأجل: لا يمكن السحب منها إلا بانقضاء مدة معينة.
3. ودائع التوفير: تودع بقصد الادخار وتوجه للاستثمار.

ثانيا: منح القروض

يقوم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك – بمنح قروض متنوعة موجهة بشكل أساسي لتمويل الترقية العقارية، العائلات والأفراد (القروض السكنية والقروض الاستهلاكية) وذلك كما يلي:

1. **القروض الموجهة للمؤسسات:**

ويدخل في إطار هذا النوع ما يلي:

أ. **القروض الموجهة لتمويل السكن الاجتماعي:** تمنح لدواوين التسيير والترقية العقارية (معدل الفائدة هو 2.5%)

ب. **قروض الترقية العقارية:** هي قروض متوسطة الأجل تمنح لمؤسسات الترقية العقارية بهدف تمويل شراء الأراضي أو إنجاز عملية أو مجموعة من العمليات التي تدخل في إطار نشاط الترقية العقارية (معدل الفائدة6.5%)

ج. **القروض الاستثمارية:** هي قروض متوسطة وطويلة الأجل موجهة لتمويل الاحتياجات الاستثمارية الخاصة بالمؤسسات التجارية والصناعية إضافة إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (معدل الفائدة6%)

2. **القروض الموجهة للعائلات والأفراد:**

يمكننا التمييز بين نوعين من هذه القروض هما:

أ. **القروض السكنية:** هي قروض طويلة الأجل موجهة لتمويل الحصول على مساكن وفق معدلات فائدة تتراوح مابين 6.5% 7.75%.

ب. **القروض الاستهلاكية:** يمنح هذا النوع من القروض لتمويل شراء السيارات بالإضافة إلى التجهيزات المنزلية وفق معدلات فائدة سنوية تتراوح مابين 6.5% و7.75%.

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات

تتطلب دراسة ظاهرة أو مشكلة ما توفر بيانات ضرورية عن هذه الظاهرة أو المشكلة لتساعد الباحث في اتخاذ قرار مناسب اتجاهها، لذا سيتم في هذا المبحث تحديد منهجية اجراء الدراسة الميدانية من خلال تحديد مجتمع وعينة البحث، وأدوات التحليل.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في تحليل الدراسة

تقديم صورة عامة عن المنهجية المتبعة في إعداد هذه الدراسة، انطلاقا من تحديد المجتمع والعينة المدروسة، بالإضافة إلى شرح توضيح المتغيرات الرئيسية ونموذج الدراسة حسب ما يلي:

أ. مجتمع وعينة الدراسة:

نظرا لاتساع مجتمع الدراسة، فقد تم الاعتماد على أسلوب العينات لجمع البيانات اللازمة على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة، حيث بلغ عدد أفراد عينة الدراسة المتمثلة في العاملين بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–بنك– وكالة ميلة– خمسون (50) فردا، وزعت عليهم استمارة، حيث أسترجع منها اثنان وأربعون (41) كما هم مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم(1–3): الجدول الموالي يبين عدد الاستمارات الموزعة في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

البيانات	الاستمارات الموزعة	الاستمارات الغير صالحة للدراسة	الاستمارات الغير مسترجعة	الاستمارات الصالحة للدراسة
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك–	50	6	3	41

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على عدد الاستمارات الموزعة.

ب. متغيرات ونموذج الدراسة:

وتشمل الدراسة على متغيرين الأول مستقل والثاني تابع ويتم توضيحهما من خلال الآتي:

1. متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: محاسبة المسؤولية **الاجتماعية في البنوك الاسلامية**

المتغيرات الشخصية: وهي تلك المتغيرات الخاصة بالبيانات الشخصية للمبحوثين وقد تم تحديدها كالتالي:(الجنس، العمر ،المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المستوى الوظيفي، الخبرة المهنية).

المطلب الثاني: الأدوات المعتمدة في تحليل الدراسة.

الأدوات المستخدمة في الجمع:

1. مصادر جمع البيانات:

- **المصادر الثانوية:** تم الحصول عليها من خلال الدراسات السابقة، الكتب التي لها علاقة بموضوع الدراسة،و البحث في المواقع الالكترونية المتنوعة.
- **المصادر الأولية:** من خلال المسح لعينة الدراسة المتمثلة في العاملين في بنك التوفير والاحتياط وكالة ميلة، وذلك باستخدام استبيان مخصص بهذا الغرض، حيث تم تقسيم أداة الدراسة إلى ثلاث أقسام هما:
- **القسم الأول:** يتعلق بالمتغيرات الشخصية والوظيفية.
- **القسم الثاني:** يتعلق بالاستبيان الذي يتضمن على محور واحد
- **المحور الأول:** المسؤولية الاجتماعية كمتغير مستقل، ويتكون من ستة (06) عبارات.
- **القسم الثالث:** يتعلق بالاستبيان الذي يتضمن أربعة محاور ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية متغير مستقل مقسمة كالتالي:
- المحور الأول: يتعلق بمجال اتجاه المجتمع ويشتمل على ستة عبارات (06).
- المحور الثاني: يتعلق بمجال اتجاه العاملين ويشتمل على ستة عبارات (06).
- المحور الثالث: يتعلق بمجال اتجاه العملاء ويشتمل على ستة عبارات (06).
- المحور الرابع: يتعلق بمجال اتجاه البيئة ويشتمل على ستة عبارات (06).

2. مقياس أداة الدراسة:

لقياس متغيرات الدراسة استخدمنا **مقياس ليكارت الخماسي**، وهو مقياس يستعمل لتحديد درجة الموافقة والاعتراض على صيغة ما، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(2–3):قيم مقياس ليكارت الخماسي

درجة الموافقة	1	2	3	4	5
العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما

المصدر: من إعداد الطالبة عن طريق البحث في الأنترنت

ويقسم مقياس ليكارت الخماسي حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3–3):مجال المتوسط المرجح لكل مستوى حسب تقسيمات ليكارت الخماسي.

قيمة المتوسط الحسابي	التفسير
1.00إلى1.80	غير موافق تماما
1.81إلى2.60	غير موافق
2.61إلى3.40	محايد
3.41إلى4.20	موافق
4.21إلى5.00	موافق تماما

المصدر: من إعداد الطالبة عن طريق البحث في الأنترنت

المبحث الثالث: عرض النتائج ومناقشتها

وفي هذا المبحث سيتم التركيز على أربعة نقاط أساسية، وهي وصف خصائص عينة الدراسة والتحليل الوصفي لإجابات لأفراد عينة الدراسة، اختبار فرضيات البحث، عرض نتائج الدراسة وتحليلها.

المطلب الأول: التحليل الوصفي للقسم الأول عرض خصائص العينة وتحليل البيانات.

تحليل البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لأداة البحث:

سيتم في هذا الفرع تحليل بيانات القسم الأول بيانات عامة من خلال وصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة، ثم إيجاد التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات.

أولا: الجنس

الجدول رقم(4–3): يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة بمتغير الجنس توزيع أفراد عينة البحث حسب الجنس

الجنس	ذكر	أنثى	المجموع
التكرار	24	17	41
النسبة المئوية	58.5	41.5	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول أن 58.5 من عينة الدراسة هم الإناث، و41.5 من عين الدراسة هم الذكور، أي أن أغلبية أفراد العينة هم إناث. كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(2–3): يوضح الشكل الموالي نتائج التحليل البياني لجنس أفراد العينة

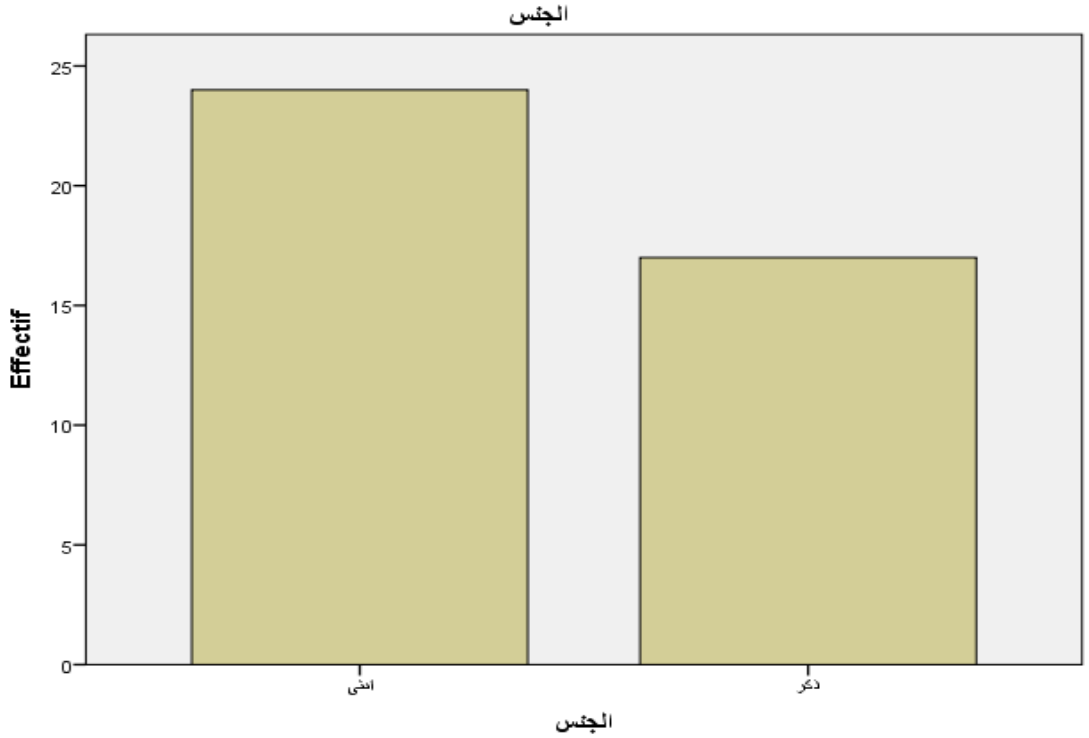

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

ثانيا: العمر

الجدول رقم (5–3): يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة بمتغير العمر توزيع أفراد عينة البحث حسب العمر

العمر	أقل من 30سنة	من 30–39سنة	من40–49سنة	50سنة فأكثر	المجموع
التكرار	9	20	6	6	41
النسبة المئوية	22.0	48.8	14.6	14.6	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول أن أغلب أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من 30سنة إلى 39سنة بنسبة 48.8%، وهذا راجع لأن أغلبهم من فئة الشباب، وتليها الفئة العمرية التي تتراوح أعمارهم أقل من 30 سنة بنسبة22.0%،ثم تليها فئة من 40سنة إلى 49 سنة و 50سنة فأكثر بالتساوي بنسبة 14.6% كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم(3–3): يوضح الشكل الموالي نتائج التحليل البياني لعمر أفراد العينة

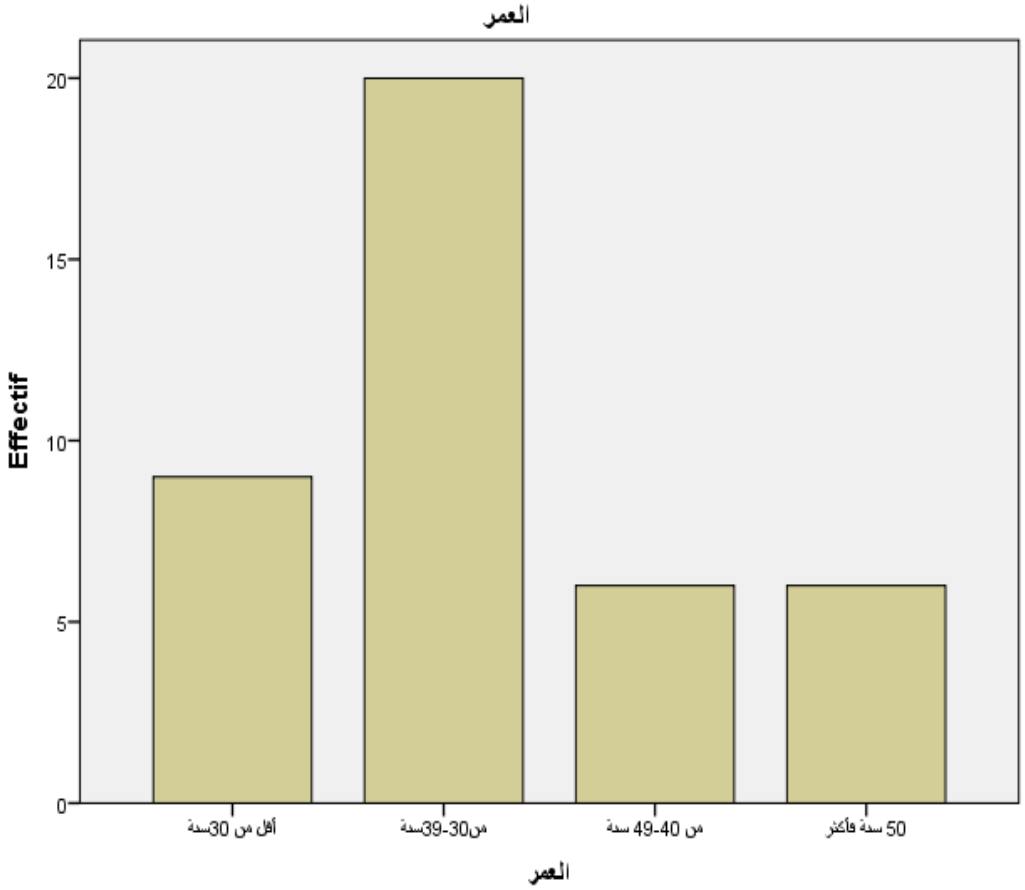

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

ثالثا: المؤهل العلمي

جدول رقم (6–3): يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة بمتغير المؤهل العلمي حسب المؤهل العلمي

المستوى العلمي	ليسانس	ماستر	دراسات عليا	شهادات أخرى	المجموع
التكرار	5	8	21	7	41
النسبة المئوية	12.5	19.5	51.2	17.1	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول أن أغلب أفراد العينة المدروسة ذو مستوى جامعي مما يدل على أن أغلبية أفراد عينة الدراسة مؤهلين بشكل كاف لفهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها، وهذا بدوره سوف يعزز من موثوقية البيانات والاعتماد عليها في التحليل، وهذا يساعد كثيرا في الوصول إلى نتائج واقعية وحقيقية. فنلاحظ أن أكبر فئة هي فئة الدراسات العليا بنسبة 51.% ،ثم تليها فئة الحاملين لشهادة الماستر بنسبة 19.5%،و بعدها تليها

فئة الحاملين لشهادات أخرى بنسبة 17.1%، و في الأخير حاملي شهادة الليسانس بنسبة 12.5%، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(4–3): يوضح الشكل الموالي نتائج التحليل البياني للمؤهل العلمي لأفراد العينة

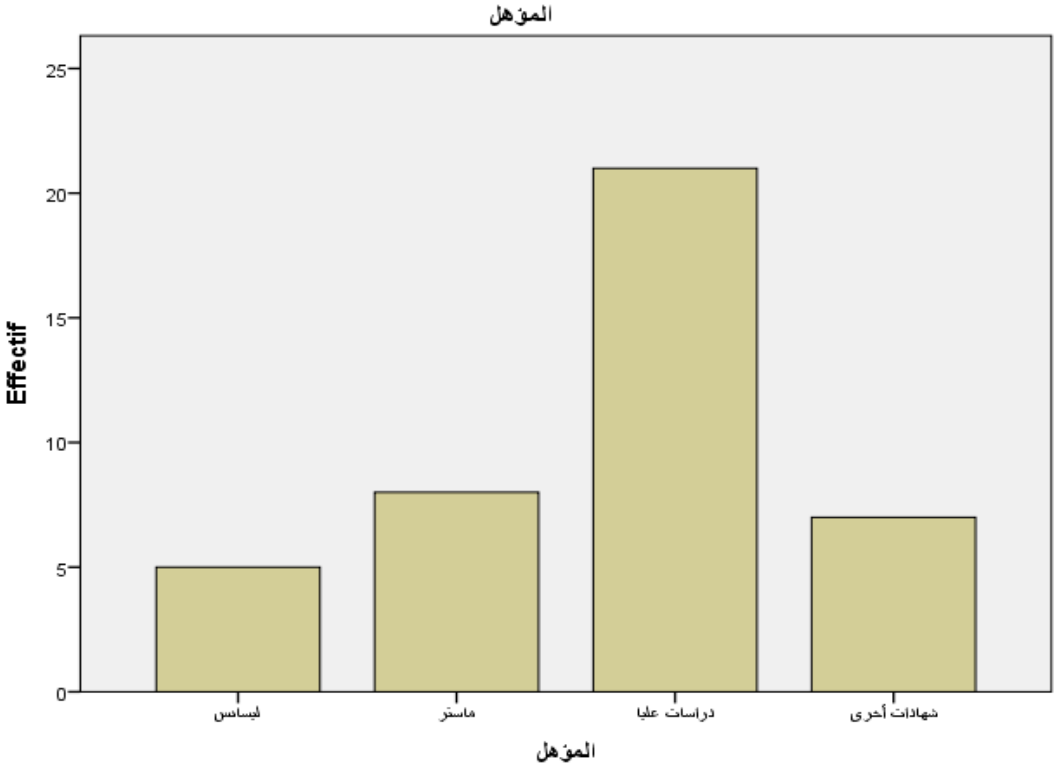

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

رابعا: التخصص العلمي

جدول رقم(7–3): يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة بمتغير التخصص العلمي حسب التخصص العلمي

التخصص	محاسبة	علوم التسيير	علوم اقتصادية	علوم تجارية	أخرى	المجموع
التكرار	4	14	7	12	4	41
النسبة المئوية	9.8	34.1	17.1	29.3	9.8	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول أن 9.8%من تخصص محاسبة، و34.1%من تخصص علوم التسيير،و أن 17.1%من علوم اقتصادية،وأن 29.3%من علوم تجارية ،وأن هناك نسبة9.4من أفراد العينة من تخصصات

أخرى وهي إدارة أعمال، مالية، تسيير المؤسسات، وتعتبر هذه النتيجة مناسبة أيضا نظرا لطبيعة البنك والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(5–3) يوضح الشكل الموالي نتائج التحليل البياني للتخصص العلمي لأفراد العينة

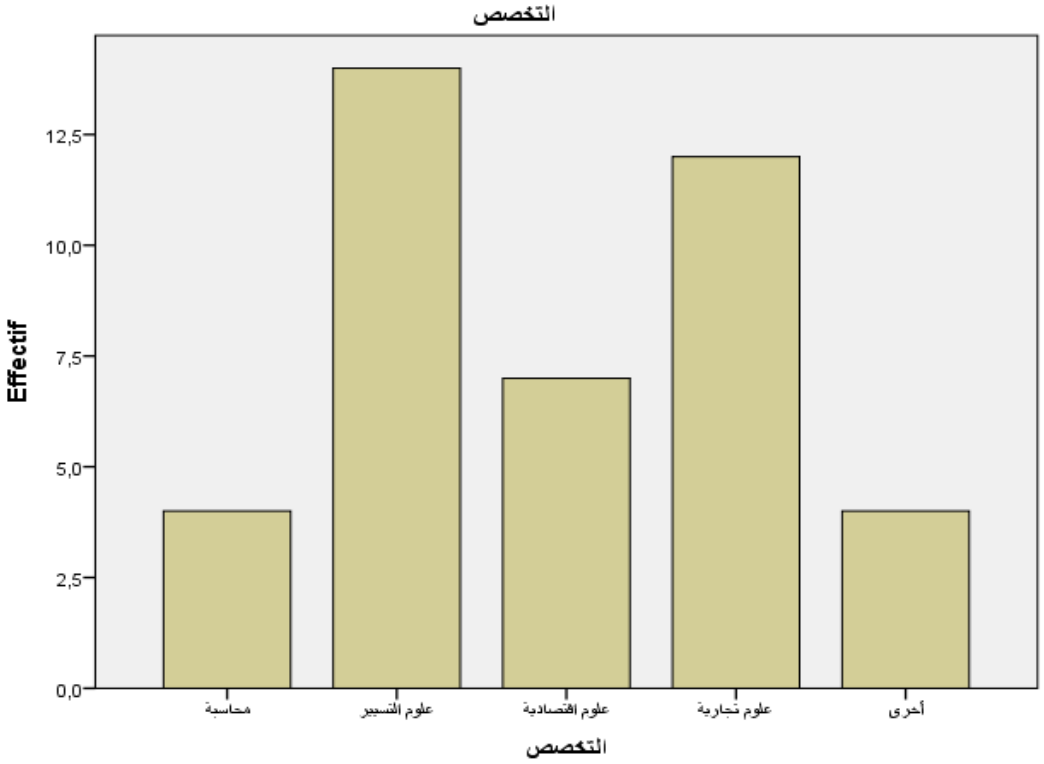

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

خامسا: المستوى الوظيفي

جدول رقم(8–3): يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة بمتغير المستوى الوظيفي حسب المستوى الوظيفي

الوظيفة	مدير عام	رئيس مصلحة	محاسب	عضو مجلس الإدارة	مدقق داخلي	المجموع
التكرار	5	9	8	14	5	41
النسبة المئوية	12.2	22.0	19.5	34.1	12.2	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ أن النتائج الموضحة في الجدول أن هناك تنويع في المسميات الوظيفية والمستويات الإدارية لأفراد العينة المدروسة حيث أن 12.2%من عينة الدراسة هم بدرجة مدير عام و مدقق داخلي ،و22.0%هم بدرجة رئيس مصلحة، و 19.5%من أفراد العينة هم بدرجة محاسب ،و 34.1%هم بدرجة عضو مجلس الإدارة هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(6–3): يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل البياني للمستوى لأفراد العينة.

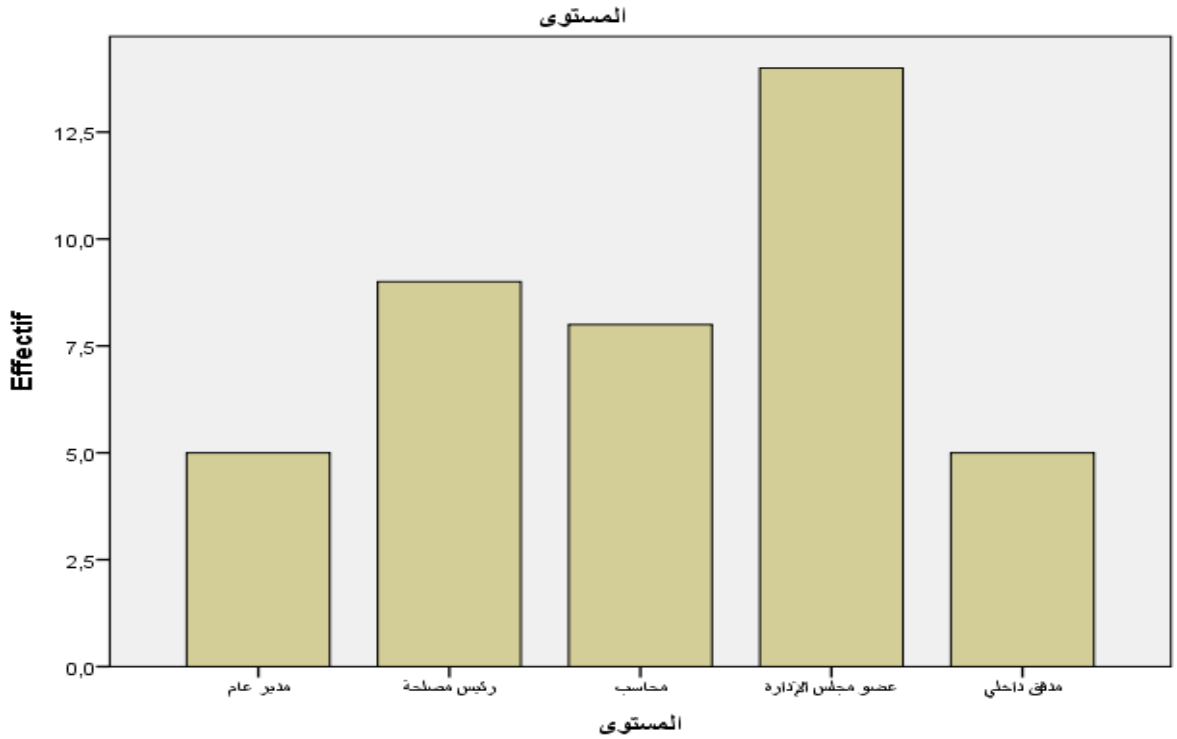

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات .spss

سادسا: الخبرة المهنية

جدول رقم (9–3): يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة الخبرة المهنية حسب الخبرة المهنية

الخبرة	أقل من 5 سنوات	من 5إلى10سنوات	أكثر من 10 سنوات	المجموع
التكرار	12	18	11	41
النسبة المئوية	29.3	43.9	26.9	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من جدول التحليل الوصفي للخبرة المهنية أن نسبة الأفراد ذو الخبرة الأقل من خمسة سنوات بلغت 29.3% وهذا يدل على أن إجابات أفراد العينة كانت مبنية على خبرة مهنية حديثة، ثم تليها نسبة الأفراد ذو الخبرة من 5 إلى 10 سنوات و هذا يدل على أن إجابات أفراد العينة ذو خبرة جيدة ،بينما كانت نسبة الأفراد

ذو خبرة أكثر من 10 سنوات 26.9%و هم أغلبهم مدراء و رؤساء مصلحة بحكم خبرتهم و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(7–3): يوضح الجدول الموالي نتائج التحليل البياني للخبرة المهنية لأفراد العينة

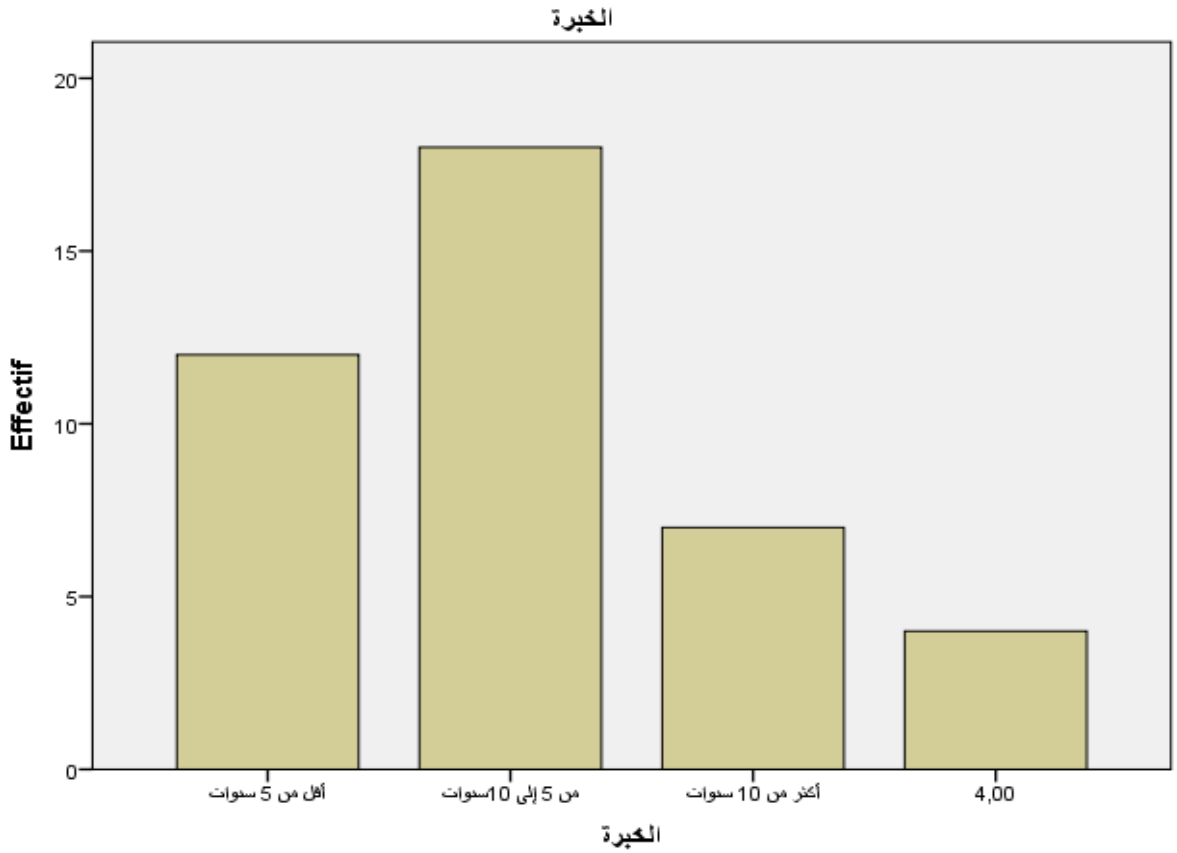

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات .spss

المطلب الثاني: التحليل الوصفي للقسم الثاني مدى إدراك إدارات البنوك الإسلامية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية

جدول رقم (10–3): التحليل الوصفي لمدى إدراك إدارات البنوك الإسلامية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
1	توجد رؤية واضحة لدى إدارة البنك لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.	2.65	1.35	6	متوسطة
2	توجد رؤية واضحة لدى إدارة البنك لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.	2.73	1.46	5	متوسطة

3	تعد المسؤولية الاجتماعية إحدى أولويات البنك.	3.19	1.40	1	مرتفعة
4	يتطلب مفهوم المسؤولية الاجتماعية الاهتمام بالعاملين.	3.00	1.56	2	مرتفعة
5	تطبيق و تبني المسؤولية الاجتماعية أمر ضروري لضمان نجاح المعاملات مع الغير	2.92	1.29	3	متوسطة
6	المسؤولية الاجتماعية تساعد على تحسن صورة الشركة في المجتمع .	2.85	1.42	4	متوسطة
المقياس العام	المجموع	2.89	1.52	/	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من الجدول الذي يبين لنا مدى إدراك إدارات البنوك الإسلامية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات مفهوم المسؤولية الاجتماعية متوسطة، حيث بلغ المتوسط العام2.89،بانحراف معياري 1.52، وعلى العموم أن أغلب أجوبة أفراد عينة البحث كانت بانحراف معياري أ كبر من الواحد فهذا دليل على تجانس آراء واتجاهات أفراد العينة بحيث تميل إلى الموافقة بدليل الوسط الحسابي للعبارات المحصور بين قيمتي2.85بانحراف معياري يساوي1.42،و 3.19بانحراف معياري يساوي 1.40،وهذا يدل على شبه الاتفاق العام بين أجوبة أفراد عينة البحث.

جدول رقم (3–11): التحليل الوصفي لواقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك– وكالة ميلة.

أولا التحليل الوصفي للمحور الأول:

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
المحور الأول: واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع					
1	يقدم البنك تسهيلات للجمعيات الخيرية للاستفادة من الخدمات المصرفية الإسلامية	2,82	1,26	3	متوسطة
2	يوفر البنك مناصب عمل لذوي الاحتياجات الخاصة.	3,19	1,30	2	مرتفعة
3	محاسبة المسؤولية الاجتماعية نظام رئيسي	2,75	1,29	4	متوسطة

	يتمثل في قياس و الإفصاح عن التكاليف و الفوائد الاجتماعية للشركة .				
4	يتوفر البنك على وحدة متخصصة لمتابعة النشاطات الاجتماعية التي تخدم المجتمع.	2,56	1,46	6	متوسطة
5	يسهم البنك في تحقيق منافع لغرض المساهمة و رفاهية المجتمع.	2,70	1,34	5	متوسطة
6	يفتح البنك أبوابه للطلبة الجامعيين من أجل القيام بتربصاتهم.	3,31	1,21	1	مرتفعة
القياس العام	المجموع	2,89	1,44	/	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من الجدول الذي يبين لنا إجابات أفراد العينة حول واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع أنه البنك يفتح أبوابه للطلبة الجامعيين من أجل القيام بتريصهم بمتوسط حسابي قدره(3.31) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام الذي قدره(2.89) وانحراف معياري قدره(1.21) مما يدل على توافق إجابات أفراد العينة حول العبارة، كما نلاحظ أن البنك يقوم بتوفير مناصب عمل لذوي الاحتياجات الخاصة بمتوسط حسابي قدره(3.19) و انحراف معياري قدره(1.30) وهذا يدل على أن إجابات أفراد العينة كانت متوافقة مع بعضها أي نسبة مرتفعة ، ويبين أيضا الجدول أن البنك يقدم تسهيلات للجمعيات الخيرية للاستفادة من الخدمات المصرفية الإسلامية بمتوسط حسابي قدره (2.82) و انحراف معياري قدره(1.26) ومما يدل على أن إجابات الأفراد كانت متوسطة وغير متوافقة، كما نلاحظ أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية نظام رئيسي يتمثل في قياس والافصاح عن التكاليف والفوائد الاجتماعية كانت إجابات أفراد العينة على هذه العبارة إجابات متوسطة أي غير متوافقة و ذلك بمتوسط حسابي قدره(2.75) وانحراف معياري(1.29)،ونلاحظ أيضا أن البنك يساهم في تحقيق منافع لغرض المساهمة و رفاهية المجتمع وكانت الإجابة على هذه العبارة إجابة متوسطة وذلك بمتوسط حسابي قدره(2.70) وانحراف معياري قدره(1.34)، وفي الأخير كانت إجابة أفراد العينة على أن البنك يتوفر على وحدة متخصصة لمتابعة النشاطات الاجتماعية التي تخدم المجتمع إجابة متوسطة بمتوسط حسابي قدره (2.56) وانحراف معياري قدره (1.46) أي أن إجابات الأفراد كانت غير متوافقة

ثانيا دراسة الفرضية الأولى:

من خلال الجدول السابق الذي يبين لنا المقياس العام لواقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع في بنك محل الدراسة، نلاحظ ان مجموع المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة قدر بـ (2.89)

وانحراف معياري قدر بـ (1.44) وأهمية نسبية كانت متوسطة مما يدل على أنه يوجد مستوى متوسط لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في بنك محل الدراسة.

الجدول رقم (12–3): التحليل الوصفي لواقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك– وكالة ميلة–.

أولا التحليل الوصفي للمحور الثاني:

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
المحور الثاني: واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين.					
1	يقوم البنك بإعداد برامج ودورات تدريبية للعاملين	2,85	1,33	3	متوسطة
2	يوفر البنك وسائل النقل للعاملين أو يعوضهم بمنح.	2,70	1,24	4	متوسطة
3	يحرص البنك على تعويض حوادث العمل للعاملين .	2,95	1,46	1	متوسطة
4	يضمن البنك الأمن و السلامة للعاملين	2,87	1,39	2	متوسطة
5	يتكفل البنك بالرعاية الاجتماعية للعاملين(الرعاية الصحية، المخيمات الصيفية و غير ذلك).	2,60	1,37	5	متوسطة
6	يوفر البنك بيئة عمل ملائمة للعاملين.	2,53	1,32	6	متوسطة
القياس العام	المجموع	2,75	1,46	/	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبين لنا إجابات أفراد العينة حول تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين أن البنك يحرص على تعويض حوادث العمل للعاملين بمتوسط حسابي قدره(2.95) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام الذي قدره(2.75) وانحراف معياري قدره(1.46) وهذا يعني أن إجابات الأفراد كانت متوافقة مع بعضها، كما يبين لنا الجدول أن البنك يضمن السلامة والأمن للعاملين كانت إجابات أفراد العينة متوسطة وذلك بمتوسط حسابي قدره(2.87) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام الذي قدره(2.75) وانحراف معياري قدره(1.39) وهذا يدل على صحة العبارة، كما نلاحظ أن البنك يقوم بإعداد برامج ودورات

تدريبية للعاملين وذلك بمتوسط حسابي قدره(2.85) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام وانحراف معياري قدره (1.33) مما يدل على أن إجابات أفراد العينة كانت متوافقة، كما أن البنك يوفر وسائل النقل للعاملين أو يعوضهم بمنح بمتوسط حسابي قدره(2.70) وانحراف معياري قدره(1.24)،كما يبين لنا الجدول أن البنك يتكفل بالرعاية الاجتماعية للعاملين مثل الرعاية الصحية، المخيمات الصيفية وغير ذلك بمتوسط حسابي قدره(2.60) وانحراف معياري قدر بـ (1.37) وتعد نسبة متوسطة لا بأس بها و في الأخير احتلت عبارة أن البنك يوفر بيئة عمل ملائمة للعاملين بمتوسط حسابي قدره(2.53) وانحراف معياري قدره(1.32) وهذا يدل على إجابات أفراد العينة كانت غير متوافقة.

ثانيا دراسة الفرضية الثانية:

من خلال الجدول السابق الذي يبين لنا المقياس العام لواقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين في بنك محل الدراسة، نلاحظ ان مجموع المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة قدر بـ (2.75) وانحراف معياري قدر بـ(1.46) وأهمية نسبية كانت متوسطة مما يدل على أنه يوجد مستوى متوسط لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في بنك محل الدراسة.

الجدول رقم (13–3): التحليل الوصفي لواقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك – وكالة ميلة–.

أولا التحليل الوصفي للمحور الثالث:

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
المحور الثالث: واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء.					
1	يلتزم البنك بالصدق في التعامل مع العملاء.	2,92	1,43	2	متوسطة
2	يحافظ البنك على سلامة و أمن معلومات العملاء .	2,78	1,23	4	متوسطة
3	يهتم البنك بتمويل عملائه من أصحاب المهن و الحرف و صغار التجار.	2,87	1,45	3	متوسطة
4	يسعى البنك على تحقيق رضاء العملاء على المنتج أو الخدمة.	2,75	1,35	5	متوسطة
5	يقدم البنك برامج إرشادية للزبائن من مخاطر استخدام الوسائل التكنولوجية	2,73	1,36	6	متوسطة
6	تأخذ إدارة البنك بعين الاعتبار آراء ومقترحات عملائها بخصوص تطوير جودة الخدمات المقدمة	2,95	1,30	1	متوسطة

القياس العام	المجموع	2,83	1,38	/	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبين لنا إجابات أفراد العينة حول واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء حيث جاءت في المرتبة عبارة إدارة البنك تأخذ بعين الاعتبار آراء ومقترحات عملائها بخصوص تطوير جودة الخدمات المقدمة بمتوسط حسابي قدره(2.95) وهو أعلى من القياس العام الذي قدره(2.93) و انحراف معياري قدره(1.30) وبالتالي فإن إجابات أفراد العينة متوافقة مع بعضها، كما يبين لنا الجدول أن البنك يلتزم بالصدق في التعامل مع العملاء بمتوسط حسابي قدره(2.92) وهو أعلى من القياس العام للعبارات وانحراف معياري قدره(1.43) وهذا يدل على التقارب في إجابات أفراد العينة حول هذه العبارة، كما نلاحظ أن البنك يهتم بتمويل عملائه من أصحاب المهن والحرف وصغار التجار بمتوسط حسابي قدره(2.87) وكذلك هو أعلى من مقدار القياس العام (2.83) وانحراف معياري قدر بـ (1.45) مما يدل على أن البنك يوفر هذه الخدمة،و نلاحظ أيضا أن البنك يحافظ على سلامة وأمن معلومات العملاء بمتوسط حسابي قدربـ(2.78) و انحراف معياري قدر بـ(1.23) وهذا ما يوضحه التقارب في إجابات أفراد العينة حول هذه العبارة، كما يبين لنا الجدول أن البنك يسعى على تحقيق رضا العملاء على المنتج أو الخدمة بمتوسط حسابي قدره(2.75) و انحراف معياري قدره(1.35) وهذا يدل على ان إجابات أفراد العينة غير متوافقة، وفي الأخير نلاحظ عبارة ان البنك يقدم برامج إرشادية للزبائن من مخاطر استخدام الوسائل التكنولوجية احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره(2.73) وانحراف معياري قدره(1.36) وهذا يدا على أن إجابات أفراد العينة كانت غير متوافقة .

ثانيا دراسة الفرضية الثالثة:

من خلال الجدول السابق الذي يبين لنا المقياس العام لواقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء في بنك محل الدراسة، نلاحظ ان مجموع المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة قدر بـ (2.83) وانحراف معياري قدر بـ(1.38) وأهمية نسبية كانت متوسطة مما يدل على أنه يوجد مستوى متوسط لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في بنك محل الدراسة.

الجدول رقم (14–3): التحليل الوصفي لواقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك– وكالة ميلة.

أولا التحليل الوصفي للمحو الرابع:

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
المحور الرابع: تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة.					
1	يشارك البنك في البرامج المقترحة من طرف الجمعيات والهيئات المحلية التي تهدف إلى حماية البيئة	2,90	1,41	3	متوسطة
2	يلزم البنك المقترضين بتقديم دراسة جدوى للآثار العكسية المتوقعة نتيجة القيام بأنشطتهم وكيفية التخلص منه	2,90	1,46	4	متوسطة
3	يقوم البنك بتشجيع عامليه على الحد من التلوث البيئي	3,04	1,37	1	مرتفعة
4	يهدف البنك لحماية الموارد الطبيعية و البيئية المحيطة و المحافظة عليها	2,53	1,22	6	متوسطة
5	يتأثر البنك على ما تتحمله الدول من نفقات المحافظة على البيئة الطبيعية	2,73	1,39	5	متوسطة
6	يتابع البنك بشكل دوري الأثر البيئي الذي تخلفه المشروعات الممولة	3,00	1,32	2	مرتفعة
القياس العام	المجموع	2,85	1,38	/	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يبين لنا إجابات أفراد العينة حول محور واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة أن البنك يقوم بتشجيع عامليه على الحد من التلوث البيئي ولقد احتلت هذه العبارة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر بـ(3.04) وهو أعلى من متوسط القياس العام وانحراف معياري قدر بـ(1.37) وهدا يدل على أن إجابات أفراد العينة كانت متوافقة، كما يبين لنا الجدول أن البنك يتابع بشكل دوري الأثر البيئي الذي تخلفه المشروعات الممولة بمتوسط حسابي قدره (3.00) وكذلك هو أعلى من متوسط القياس العام الذي قدر بـ (2.85) وانحراف معياري قدره(1.32) مما يدل على إجابات أفراد العينة كانت متوافقة، و

نلاحظ أيضا في الجدول أن عبارتي البنك يشارك في البرامج المقترحة من طرف الجمعيات والهيئات المحلية التي تهدف إلى حماية البيئة والبنك يلزم المقترضين بتقديم دراسة جدوى للآثار العكسية المتوقعة نتيجة القيام بأنشطتهم وكيفية التخلص منه كانت متساوية بمتوسط حسابي قدره(2.90) وانحراف معياري قدره (1.41) للعبارة الثالثة و(انحراف معياري قدره (1.46) للعبارة الرابعة مما يدل على توافق إجابات أفراد العينة حول هاتان العبارتان، كما يبين لنا الجدول أن البنك يتأثر على ما تتحمله الدول من نفقات المحافظة على البيئة الطبيعية بمتوسط حسابي قدره (2.73) وانحراف معياري قدره(1.39) هذا يدل على أن إجابات أفراد العينة كانت متوسطة التوافق ، وفي الأخير نلاحظ أن البنك يهدف لحماية الموارد الطبيعية والبيئية المحيطة و المحافظة عليها بمتوسط حسابي قدره(2.53) وانحراف معياري قدره (1.22) مما يدل على إجابات أفراد العينة كانت غير متوافقة كلها حول هذه العبارة.

ثانيا دراسة الفرضية الرابعة:

من خلال الجدول السابق الذي يبين لنا المقياس العام لواقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة في بنك محل الدراسة، نلاحظ ان مجموع المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة قدر بـ (2.85) وانحراف معياري قدر بـ(1.38) وأهمية نسبية كانت متوسطة مما يدل على أنه يوجد مستوى متوسط لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في بنك محل الدراسة.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف المعالجات المنهجية والإحصائية للدراسة الميدانية، حيث تم تحديد منهجية الدراسة المتمثلة في المنهج الوصفي التحليلي والذي يصلح لهذه الدراسة، كما تم تحديد مجتمع وعينة الدراسة، والتي حاولنا من خلال الاستبيان الموزع على هذه العينة الإجابة على فرضيات الدراسة ومحاولة الوصول إلى درجة إدراك ومدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية والتي كانت محل الدراسة، والتي هدفت وركزت أساسا على توضيح مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها والالتزام بها.

وقد تم إجراء التحليل الوصفي ودراسة الفرضيات على محاور الدراسة وقد توصلت إلى وجود موافقة بدرجات متوسطة لعبارات كل محور، مما يعني وجود مؤشرات معنوية بين أفراد عينة وفئة الدراسة على توفر الكفاءة العلمية ولدى المهتمين على مستوى بنك محل الدراسة حيث تعتبر من متطلبات التبني الصحيح لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

خـــاتمـة

خاتمة:

إن نجاح بنك اليوم أصبح لا يقاس بمدى ما يحققه من أهداف اقتصادية فقط، بل ما يحققه من انجاز كلى على المستوى الاقتصادي، فالتزام البنوك الإسلامية بمسؤوليتها الاجتماعية تمثل الخيار الأفضل لنجاحها في بيئتها المحيطة مما يمكنها من تحقيق أقصى ربح ممكن، بالإضافة إلى توفير الخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ذلك عن طريق تقديم المنتجات والخدمات المالية باعتبارها بنوك آمنة ومستقرة وذلك من أجل رفع كفاءتها وتحقيق الرفاه الاجتماعي والسعي إلى زيادة الميزة التنافسية اتجاه البنوك الأخرى.

وعند ظهور المسؤولية الاجتماعية كان لابد أن على الإدارة أن تقوم بقياس تكاليف الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية محاسبيا، ومنه فمحاسبة المسؤولية الاجتماعية جاءت من أجل قياس الأنشطة الاجتماعية للبنوك وتقييم الأداء المالي والاجتماعي وكيفية التأثير على توازنها المالي بصفة خاصة وآدائها المالي وربحيتها بصفة عامة.

1. نتائج الدراسة النظرية:

على ضوء ما تم تقديمه في الفصلين الأول والثاني، تم استخلاص مايلي:

- المحاسبة عملية تسجيل وتلخيص العمليات التجارية ذات الأثر المالي إضافة لاستخلاص النتائج المالية وتفسير النتائج وتحليلها وتتميز بأهداف منها توفير المعلومات التي تمكن من الحكم على كفاءة وفاعلية إدارة المنشأة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع.
- المسؤولية الاجتماعية هي التزام مستمر وطوعي و ليس إجباري من قبل المؤسسة بالانشغالات الاجتماعية والبيئة وفي جوهرها تستند على أربعة أبعاد هي البعد الأخلاقي،التطوعي،الاقتصادي،القانوني، ومن أهم مبادئها مبدأ احترام الحقوق الأساسية للإنسان، مبدأ احترام الأعراف الدولية، مبدأ المسؤولية العامة ومبدأ الشرعية.
- تعتمد البنوك الإسلامية على التنويع في معاملاتها بمختلف الصيغ الإسلامية المتاحة نظرا لاعتمادها على آلية عملها على مبادئ وضوابط الشريعة الإسلامية.
- تبني البنوك الإسلامية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية لتطوير خدماتها وتحسين صورتها وزيادة ميزتها التنافسية وتحقيق الرفاه الاجتماعي
- تتمحور محاسبة المسؤولية الاجتماعية حول حصر جميع أنشطة المشروع ذات المضمون الاجتماعي وقياس أدائها الاجتماعي و التقرير و الإفصاح عن نتائج تتناسب مع احتياجات الأطراف التي لها علاقة بالمحاسبة الاجتماعية و بدورها تستند على أربعة مجالات اتجاه المجتمع والبيئة والعملاء والعاملين وتتسم

بالعديد من المزايا منها قيام المؤسسات بدورها اتجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها و رسالتها التنموية و المساهمة في إنجاح أهدافها و إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع خيرية و اجتماعية ذات طابع تنموي.

2. نتائج الدراسة التطبيقية:

على ضوء ما تقدم في الفصل الثالث (الدراسة التطبيقية) تم استنتاج ما يلي:

- يوجد مستوى متوسط لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في بنك التوفير والاحتياط اتجاه المجتمع.
- يوجد مستوى متوسط لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في بنك التوفير والاحتياط اتجاه العاملين.
- يوجد مستوى متوسط لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في بنك التوفير والاحتياط اتجاه العملاء.
- يوجد مستوى متوسط لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في بنك التوفير والاحتياط اتجاه البيئة.

3. التوصيات:

بعد عرض نتائج الدراسة يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن الاستفادة منها نظريا وعلميا في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الجزائر، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- العمل على توفير المعلومات المحاسبية المرتبطة بجانب المسؤولية الاجتماعية وفق الأنشطة الاجتماعية وضرورة إعادة النظر في كيفية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك والالتزام بها وتجديدها باستمرار.
- محاولة الاستفادة من المزايا التي تحققها محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك.
- أن يكون اهتمام من طرف الباحثين والأساتذة ذوي الاختصاص بموضوع محاسبة المسؤولية الاجتماعية من أجل ابتكار نماذج شاملة تعتمدها الدولة والمؤسسات.
- على الدولة تشجيع البنوك والمؤسسات على تبني مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية والحرص على الإفصاح عنها في القوائم المالية من خلال وضع نظرية ومعايير لبناء فكر محاسبي اجتماعي.

4. آفاق الدراسة:

انحصرت دراستنا على تحليل واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية في الجزائر وبالتحديد في الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط–بنك–وكالة ميلة– و نظرا لاتساع الموضوع فإنه لم نتمكن من الإحاطة في جميع جوانبه خلال دراسة واحدة ومنه فإن هذه الدراسة تعتبر مساهمة بسيطة لإثراء الموضوع من أجل فتح المجال أمام البحوث المستقبلية للتطرق إلى جوانب أخرى لم نتطرق إليها ونذكر منها:

- أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تقييم الأداء المالي قياس الأداء الاجتماعي والإفصاح عنه في البنوك الجزائرية.
- محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأثرها على تحقيق أهداف المؤسسات غير ربحية
- قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها في تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: مراجع بالغة العربية

❖ الكتب:

1. أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية،دار اليازوري للنشر والتوزيع،الأردن ،2000.

أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في الشركات،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1999.

2. رضوان محمد العناتي، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، الطبعة السابعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن2008.
3. طاهر محسن منصور،صالح مهدي محسن العامري "المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال" دائر وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2010.
4. محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ،2007 .

❖ المذكرات والرسائل الجامعية

1. أحمد باي أم كلثوم،تقييم مؤشر الأداء المالي في مصرف السلام الجزائري،مذكرة لنيل شهادة ماستر،اقتصاد نقدي و بنكي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة المسيلة، الجزائر،2020-2021.
2. أحمد عبد العفو مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية،الفقه و التشريع،كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح الوطنية نابلس،فلسطين،2006.
3. أحمد قاسم،عوض نعيرات،المصارف الإسلامية فلسطينية،أطروحة ماجستير،كلية الدراسات العليا،جامعة النجاح الوطنية،فلسطين،2015
4. أسامة درغام، واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس –المدية–، الجزائر، 2018/2017.
5. بربوشي صالح، بوشقوف مولاي مصطفى، دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تقييم الأداء المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تحقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر، 2017/2016.
6. بودرجة رمزي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية و انعكاساتها على صورة المؤسسة من وجهة نظر المستهلك،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،اتصال تسويقي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة البليدة2،الجزائر،2015-2016.

7. جمال العسالي،سويسي طه عبد الرحمان،البنوك الإسلامية قراءة في المبادئ و الأسس و أساليب التمويل،جامعة الجلفة، الجزائر.
8. خالدي مسعود، قطافي يونس،استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية كأداة للرقابة بالمؤسسات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر،محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بسكرة، الجزائر ،2020/2019، ص16.
9. شبا بحة حمزة حسان،إدارة مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية،مالية و إدارة المخاطر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة المسيلة،الجزائر،2014-2015
10. شرفي زكرياء، محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية باستخدام طريقة التكاليف على أساس الأنشطة ABC، مذكرة لنيل شهادة الماستر، محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أم البواقي، الجزائر، 2015/2014لعوامر الزهرة، حيرش شيماء،واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات، مذكرة لنيل شهادة الماستر، محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،بسكرة، الجزائر،2022/2021،
11. صورية بوزيدي،البنوك الإسلامية و علاقتها بالبنك المركزي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة أم البواقي،الجزائر،2013-2014.
12. ضيافي نوال،المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة و الموارد البشرية،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير،تسيير الموارد البشرية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة تلمسان، الجزائر،2009-2010.
13. عبير قراس، صيغ التمويل في المصارف الاسلامية،مذكرة لنيل شهادة الماستر،اقتصاد نقدي و بنكي،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة المسيلة، الجزائر،2021-2022.
14. علاء جميل مكط الزحيم، دور آليات حكومة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية خاصة) مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة القادسية، العراق، المجلد ،17 العدد 1 ،2015.
15. فاطمة عباب الله،واقع تطبيق القياس و الافصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية بين النظري و التطبيق،مذكرة لنيل شهادة ماستر، مالية و محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة أم البواقي، الجزائر،2013-2014.
16. فتيحة حناش، البنوك الإسلامية و دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،مذكرة لنيل شهادة ماستر،مالية تأمينات إدارة المخاطر، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة قسنطينة،الجزائر،2012-2013

17. لعمش أمال،دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية(دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية)،مذكرة ماجستير،العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة سطيف، الجزائر،2019
18. محمد نصار ذيب المرشد، المسؤولية الاجتماعية الأخلاقية للإدارة الاستراتيجية في الشركات الصناعية الأردنية للمساهمة العامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في إدارة الأعمال ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية في جامعة أل بيت، غير منشورة، الأردن،1999.
19. مسعودي أحلام، مناد نصيرة، دور المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية للبنك الإسلامي الأردني،مذكرة نيل شهادة ماستر، مالية و بنوك،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة المدية،الجزائر،2016-2017.
20. مقدم وهيبة،تقديم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير،جامعة وهران ، الجزائر،2013-2014.
21. مقلاني عليمة،بدواني بسمة،البنوك الإسلامية في الجزائر،القانون الخاص الشامل،كلية الحقوق و العلوم الإنسانية،جامعة بجاية،الجزائر،2014-2015
22. ولد عبد الصدوق حناشي،دور المحاسبة العمومية في تنفيذ الميزانية، تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية، الجزار،2019-2020.

❖ **المجلات:**

1. خلف اللهبن يوسف،معاش قويدر،متطلبات تطبيق المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام،مجلة الحقوق و العلوم الانسانية،المجلد2،العدد31.
2. رمزي بودرجة، المسؤولية الاجتماعية وأثرها على صورة المؤسسة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 1 العدد 6 ،البليدة،2 الجزائر، ،2014 .
3. زرجم جليلة،صيغ و أساليب التمويل و الاستثمار في البنوك الإسلامية،مذكرة ماجستر،تخصص نقود بنوك و مالية،كية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة تلمسان،الجزائر،2006-2007
4. سالم يعقوب،و قواسمية العلمي، المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات العمل دراسة مفاهيمية،مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، المجلد9،العدد2021،3.
5. ستيتي الزازية، ساسان نبيلة، معيوف هدى، المسؤولية الاجتماعية كخيار استراتيجي لتحقيق استدامة المؤسسات، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد5، العدد 1، مارس 2021.
6. طاهر أمينة،أثر المسؤولية الاجتماعية على ولاء الزبون في شركة تيلواز –الشلف- الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8، العدد4،ديسمبر 2020.

7. عبد الحق سعدي، نعيمة زعرور، محاسبة المسؤولية الاجتماعية و أثرها على أداء العاملين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، المجلد6، العدد1 ،2021.
8. عز الدين عمان،الهاشمي احميد،بلال تواتي ابراهيم،مدى التزام المؤسسات الجزائرية بمبادئ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية،مذكرة لنيل شهادة ماستر،محاسبة،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الوادي، الجزائر، 2020-2021.
9. عيادي عبد القادر،تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في ظل الإطار النظري للمحاسبة،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية،المجلد 2،العدد15،جانفي 2016.
10. لطرش محمد، دراسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجزائرية، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد 12، العدد2015،1.
11. محمد فاتح حامد،الاستصناع مفهوم تقليدي في إطار حديث "ترجمة مركز البحوث المصرفية و المالية"،مجلة الدراسات المالية و المصرفية،العدد،1999.
12. محمد فضل المولى عبد الوهاب حماد،التحديات التي تواجه التعليم الالكتروني لعلم المحاسبة ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،المجلد17،العد2021،25.
13. موسى درغام، و آخرون، مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات المدرجة في بورصة فلسطين، المجلة العربية للإدارة،المجلد43،العدد01،فلسطين،يونيو2014.
14. موسى مبارك خالد، صيغ التمويل كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية،مذكرة ماجستير،جامعة سكيكدة،الجزائر،2013.
15. هبول محمد،صلاح الدين كروش،بن وريدة حمزة،أبعاد المسؤولية الاجتماعية وفق هرم كارول،مجلة أوراق اقتصادية،المجلد04،العدد02،ديسمبر 2020.
16. يوسف محمد جربوع بعنوان مدى تطبيق القياس و الإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في المؤسسات بقطاع غزة،مجلة الجامعة الإسلامية(سلسلة الدراسات الإنسامسة)، المجلد15،العدد01،فلسطين، يناير2007.

❖ **المؤتمرات و الملتقيات**

1. أم كلثوم جماعي، سمير بن عبد العزيز، الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، الملتقى الدولي الثالث، مداخلة، جامعة بشار، الجزائر،14-2012/02/15.
2. زبير عياش،أمنة بومعزة،فطيمة الزهراء فنازي،تقييم مساهمة البنوك الإسلامية في الجزائر في تمويل الاستثمار الوطني ،مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد3،العدد1 جوان 2020.

3. مسعود شريفي؛ كريمة حاجي، "ثقافة منظمات الأعمال والسلوك الأخلاقي لممارستها"؛ الملتقى الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية؛ جامعة بشار، الجزائر، يومي 14 و15 فيفري ،2012.

4. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع، الاتجاهات والقضايا الراهنة"، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ،2004.

❖ **المواقع الإلكترونية**

1. https://www.CNEP-banque.dz; consulté: 24/4/2016
2. www.aisalamaleria.com
3. www.yuarab.com

ثانيا:مراجع بالغة الأجنبية :

1. Berrin Filizoz, Mucahit Fisne, Corporate Social Responsibility :A Study of Striking Corporate Social Responsibility Practices in Sport Management, Procedia Social and Behavioral Science 24(2011) 1405-1417.

.

الملاحق

الملحق الأول: الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة–

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم المالية و المحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

استبيان

السيدات و السادة الكرام

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يهدف إلى جمع المعلومات المتعلقة بالجانب الميداني لمذكرة التخرج المعنونة ب" **واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية–دراسة حالة عينة من بنك التوفير و الاحتياط–**" و ذلك ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في تخصص مالية المؤسسة، و نظرا لما تتمتعون به من خبرة في الموضوع فإننا نطمح إلى الوقوف على رأيكم الموضوعي في تقييم الفقرات الواردة في هدا الاستبيان

و نحيطكم علما بأن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تعامل بسرية تامة و لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط، مع العلم بأن صحة نتائج الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم.

نشكركم مسبقا على تعاونكم و تقبلوا منا فائق عبارات التقدير و الاحترام.

السنة الجامعية: 2023/2022.

الرجاء وضع علامة(x) أمام الإجابة المناسبة

القسم الأول: البيانات الشخصية للعاملين:

1. **الجنس**

ذكر ☐ أنثى ☐

2. **العمر**

أقل من 30 سنة ☐ من 30- 39 سنة ☐

من 40-49 سنة ☐ 50 سنة فأكثر ☐

3. **المؤهل العلمي**

ليسانس ☐ ماستر ☐ دراسات عليا (ماجيستر- دكتوراه) ☐ شهادات أخرى ☐

4. **التخصص العلمي**

محاسبة ☐ علوم التسيير ☐ علوم اقتصادية ☐ علوم تجارية ☐ أخرى ☐

5. **المستوى الوظيفي**

مدير عام ☐ رئيس مصلحة ☐ محاسب ☐ عضو مجلس الإدارة ☐ مدقق داخلي ☐

6. **الخبرة المهنية**

أقل من 5 سنوات ☐ من5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10سنوات ☐

القسم الثاني: مدى إدراك إدارات البنوك الإسلامية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية هي التزام مستمر و طوعي وليس إجباري من قبل المؤسسة بالانشغالات الاجتماعية و البيئية و إدماجها ضمن إستراتيجيتها بما يضمن لها إشباع رغبات جميع الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة.

الرقم	العبارة	غير موافق	غير موافق تماما	محايد	موافق	موافق تماما
1	يستلزم مفهوم المسؤولية الاجتماعية الانتباه إلى البيئة.					
2	توجد رؤية واضحة لدى إدارة البنك لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.					
3	تعد المسؤولية الاجتماعية إحدى أولويات البنك.					
4	يتطلب مفهوم المسؤولية الاجتماعية الاهتمام بالعاملين.					
5	تطبيق و تبني المسؤولية الاجتماعية أمر ضروري لضمان نجاح المعاملات مع الغير					
6	المسؤولية الاجتماعية تساعد على تحسن صورة الشركة في المجتمع .					

القسم الثالث: واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية

الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما

المحور الأول: تطبيق البنك لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.					
1	يقدم البنك تسهيلات للجمعيات الخيرية للاستفادة من الخدمات المصرفية الإسلامية				
2	يوفر البنك مناصب عمل لذوي الاحتياجات الخاصة .				
3	محاسبة المسؤولية الاجتماعية نظام رئيسي يتمثل في قياس و الافصاح عن التكاليف و الفوائد الاجتماعية للشركة .				
4	يتوفر البنك على وحدة متخصصة لمتابعة النشاطات الاجتماعية التي تخدم المجتمع.				
5	يسهم البنك في تحقيق منافع لغرض المساهمة و رفاهية المجتمع.				
6	يفتح البنك أبوابه للطلبة الجامعيين من أجل القيام بتربصاتهم.				

		غير موافق تماما	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق تماما**
المحور الثاني: تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين						
1	يقوم البنك بإعداد برامج ودورات تدريبية للعاملين					
2	يوفر البنك وسائل النقل للعاملين أو يعوضهم بمنح.					
3	يحرص البنك على تعويض حوادث العمل للعاملين .					
4	يضمن البنك الأمن و السلامة للعاملين					
5	يتكفل البنك بالرعاية الاجتماعية					

	للعاملين(الرعاية الصحية، المخيمات الصيفية و غير ذلك).					
6	يوفر البنك بيئة عمل ملائمة للعاملين.					

	المحور الثالث: تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية ذات علاقة بحماية المستهلك (العملاء)	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	يلتزم البنك بالصدق في التعامل مع العملاء.					
2	يحافظ البنك على سلامة و أمن معلومات العملاء .					
3	يهتم البنك بتمويل عملائه من أصحاب المهن و الحرف و صغار التجار.					
4	يسعى البنك على تحقيق رضاء العملاء على المنتج أو الخدمة.					
5	يقدم البنك برامج إرشادية للزبائن من مخاطر استخدام الوسائل التكنولوجية					
6	تأخذ إدارة البنك بعين الاعتبار آراء ومقترحات عملائها بخصوص تطوير جودة الخدمات المقدمة					

المحور الرابع: تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة.	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما

1	يشارك البنك في البرامج المقترحة من طرف الجمعيات والهيئات المحلية التي تهدف إلى حماية البيئة					
2	يلزم البنك المقترضين بتقديم دراسة جدوى للآثار العكسية المتوقعة نتيجة القيام بأنشطتهم وكيفية التخلص منه					
3	يقوم البنك بتشجيع عامليه على الحد من التلوث البيئي					
4	يهدف البنك لحماية الموارد الطبيعية و البيئية المحيطة و المحافظة عليها					
5	يتأثر البنك على ما تتحمله الدول من نفقات المحافظة على البيئة الطبيعية					
6	يتابع البنك بشكل دوري الأثر البيئي الذي تخلفه المشروعات الممولة					

الملحق الثاني: قائمة المحكمين

الرقم	اسم المحكم
01	الوافي حمزة
02	بودرجة رمزي

الملحق الثالث: جداول SPSS

Statistiques

		الجنس	العمر	المؤهل	التخصص	المستوى	الخبرة
N	Valide	41	41	41	41	41	41
	Manquante	0	0	0	0	0	0

Tableau de fréquences

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	انثى	24	58,5	58,5	58,5
	ذكر	17	41,5	41,5	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30سنة	9	22,0	22,0	22,0
	من30-39سنة	20	48,8	48,8	70,7
	من 40-49 سنة	6	14,6	14,6	85,4
	سنة فأكثر 50	6	14,6	14,6	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

المؤهل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	5	12,2	12,2	12,2
	ماستر	8	19,5	19,5	31,7
	دراسات عليا	21	51,2	51,2	82,9
	شهادات أخرى	7	17,1	17,1	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

التخصص

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسبة	4	9,8	9,8	9,8
	علوم التسيير	14	34,1	34,1	43,9
	علوم اقتصادية	7	17,1	17,1	61,0
	علوم تجارية	12	29,3	29,3	90,2
	أخرى	4	9,8	9,8	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

المستوى

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدير عام	5	12,2	12,2	12,2
	رئيس مصلحة	9	22,0	22,0	34,1
	محاسب	8	19,5	19,5	53,7
	عضو مجلس الإدارة	14	34,1	34,1	87,8
	مدقق داخلي	5	12,2	12,2	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	12	29,3	29,3	29,3
	من 5 إلى 10سنوات	18	43,9	43,9	73,2
	أكثر من 10 سنوات	7	17,1	17,1	90,2
	4,00	4	9,8	9,8	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
a1	41	2,6585	1,35296
a2	41	2,7317	1,46670
a3	41	3,1951	1,40035
a4	41	3,0000	1,56525
a5	41	2,9268	1,29210
a6	41	2,8537	1,42410
البعد_الاول	41	2,8943	,52142
N valide (listwise)	41		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
b1	41	2,8293	1,26298
b2	41	3,1951	1,30804
b3	41	2,7561	1,29962
b4	41	2,5610	1,46712
b5	41	2,7073	1,34618
b6	41	3,3171	1,21324
البعد_الثاني	41	2,8943	,44993
N valide (listwise)	41		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
c1	41	2,8537	1,33343
c2	41	2,7073	1,24988
c3	41	2,9512	1,46546
c4	41	2,8780	1,39991
c5	41	2,6098	1,37619
c6	41	2,5366	1,32472
البعد_الثالث	41	2,7561	,46263
N valide (listwise)	41		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
d1	41	2,9268	1,43858
d2	41	2,7805	1,23516
d3	41	2,8780	1,45250
d4	41	2,7561	1,35611
d5	41	2,7317	1,36060
d6	41	2,9512	1,30290
البعد_الرابع	41	2,8374	,38817
N valide (listwise)	41		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
e1	41	2,9024	1,41076
e2	41	2,9024	1,46296
e3	41	3,0488	1,37752
e4	41	2,5366	1,22673
e5	41	2,7317	1,39686
e6	41	3,0000	1,32288
البعد_االخامس	41	2,8537	,38765
N valide (listwise)	41		

.

الملحق الرابع: رسم البياني SPSS

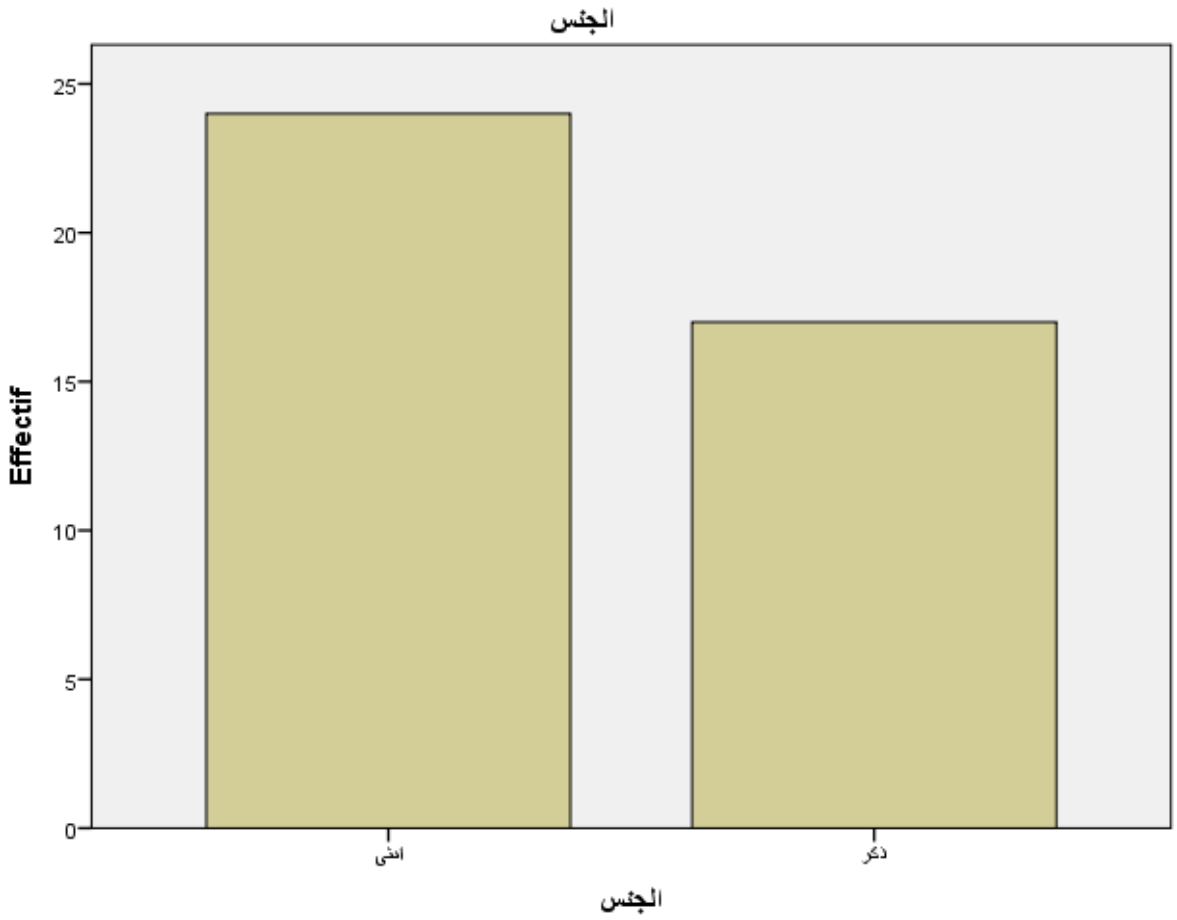

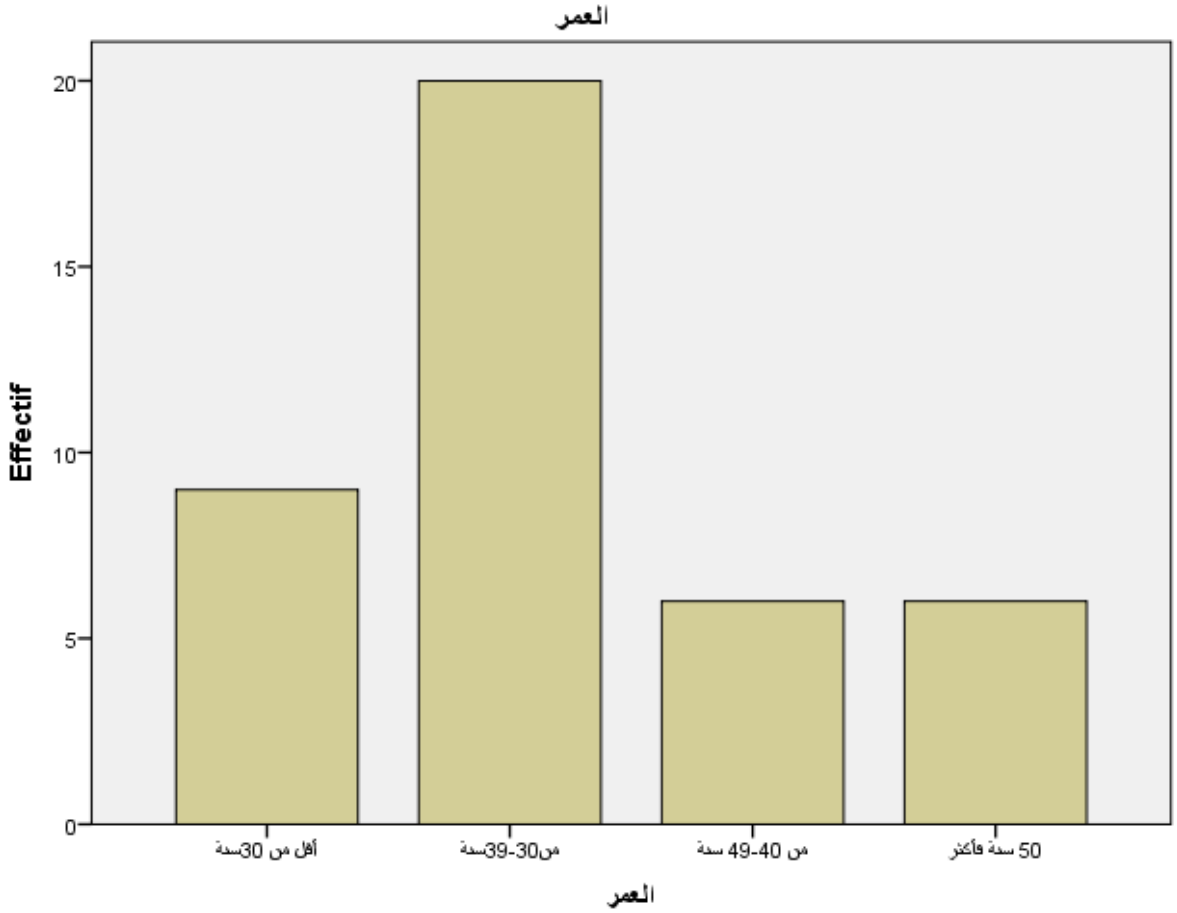
العمر
Effectif
20
15
10
5
0
أقل من 30سنة
من30-39سنة
من 40-49 سنة
50 سنة فأكثر
العمر

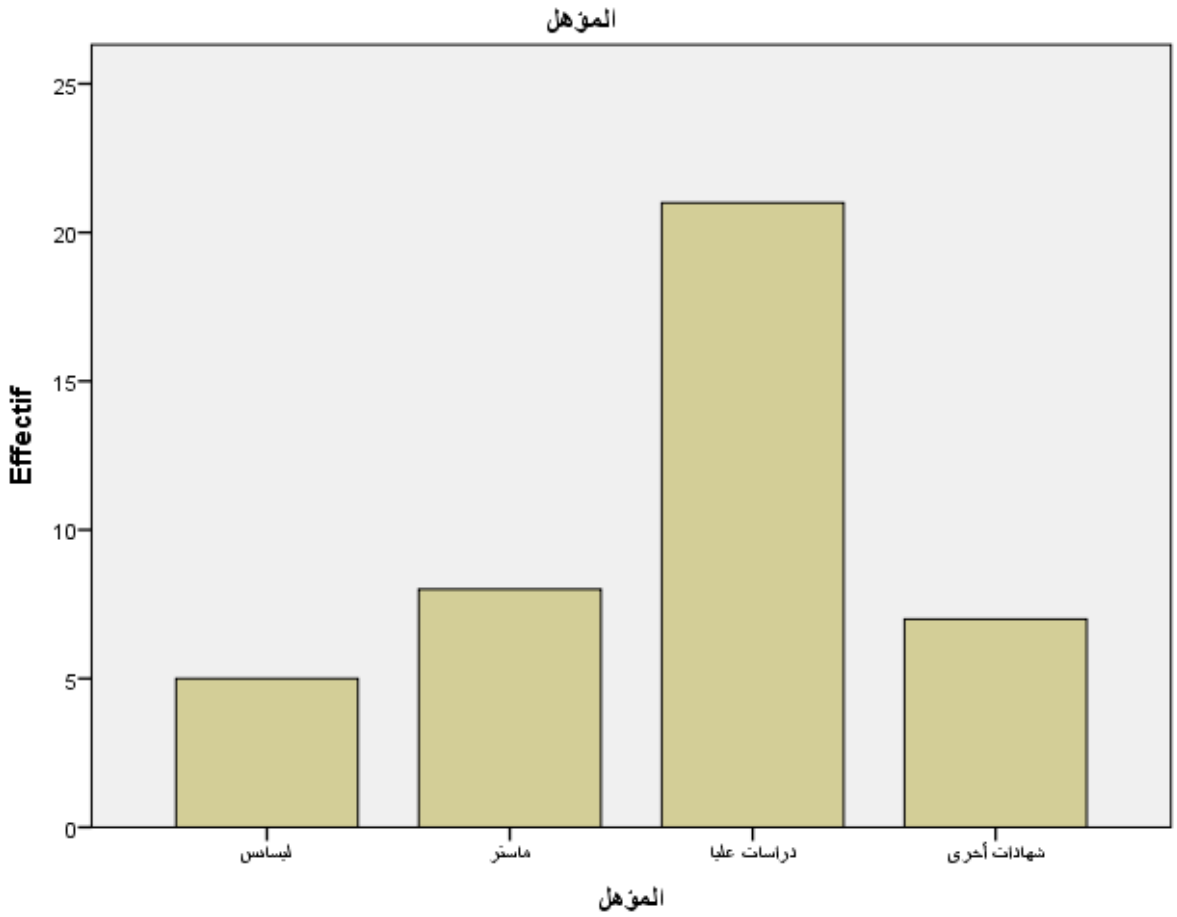
المؤهل
Effectif
25
20
15
10
5
0
ليسانس
ماستر
دراسات عليا
شهادات أخرى
المؤهل

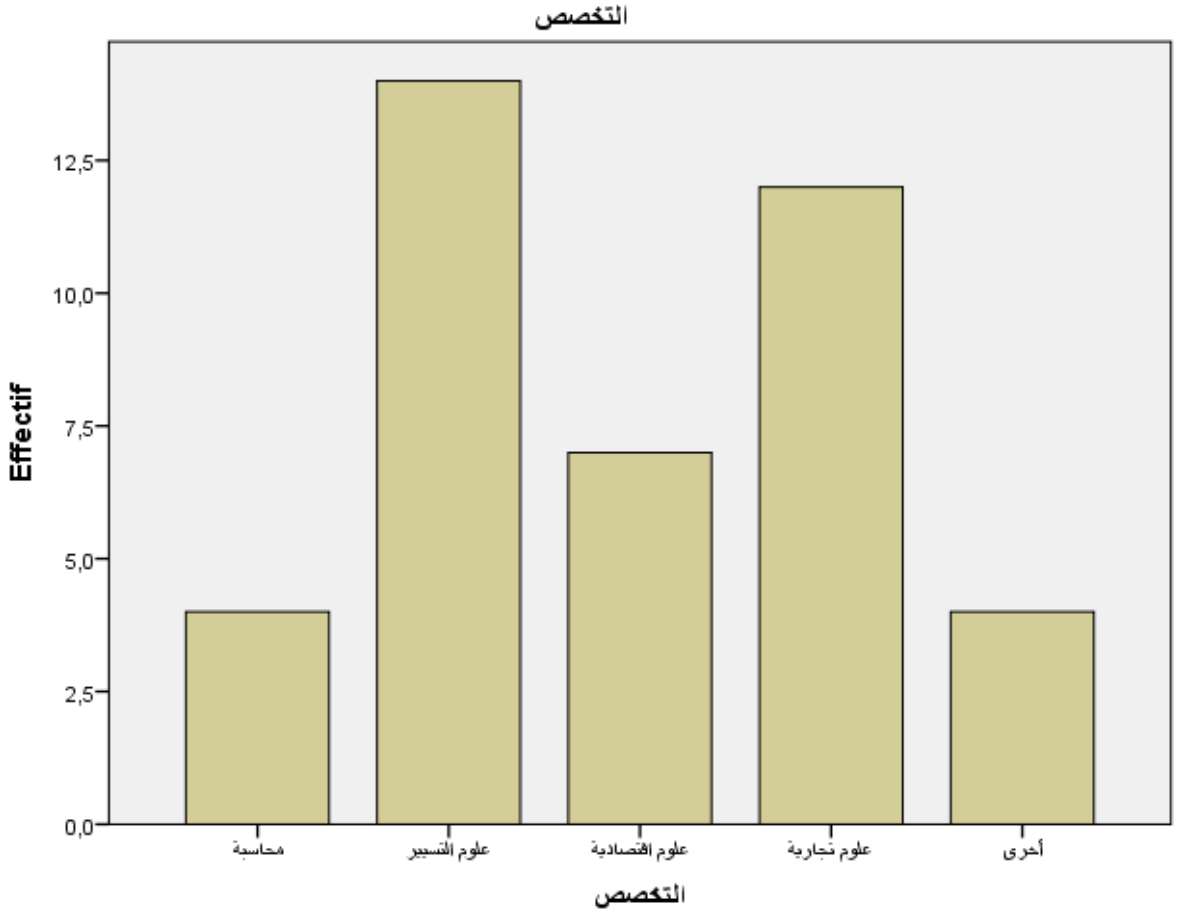
التخصص
Effectif
12,5
10,0
7,5
5,0
2,5
0,0
محاسبة
علوم التسيير
علوم اقتصادية
علوم تجارية
أخرى
التخصص

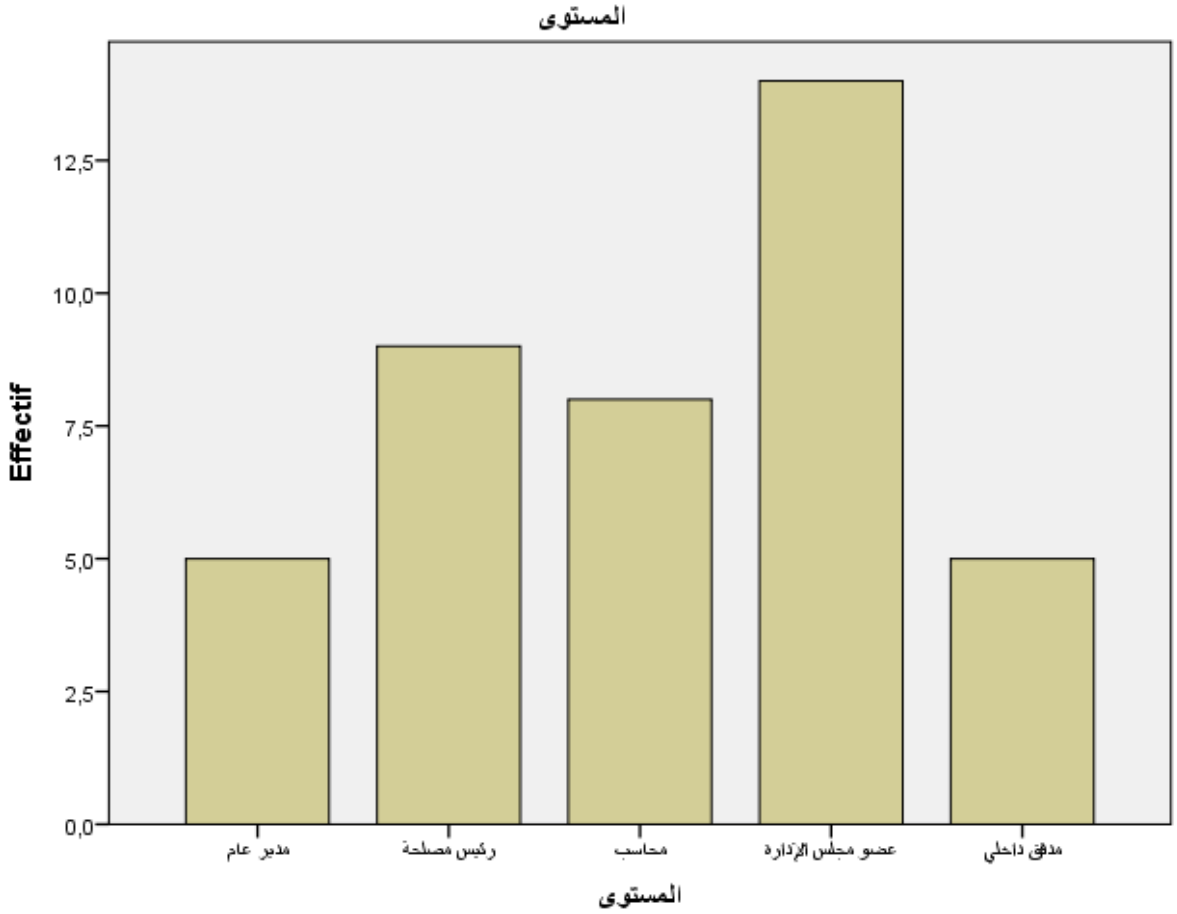
المستوى
Effectif
12,5
10,0
7,5
5,0
2,5
0,0
مدير عام
رئيس مصلحة
محاسب
عضو مجلس الإدارة
مدقق داخلي
المستوى

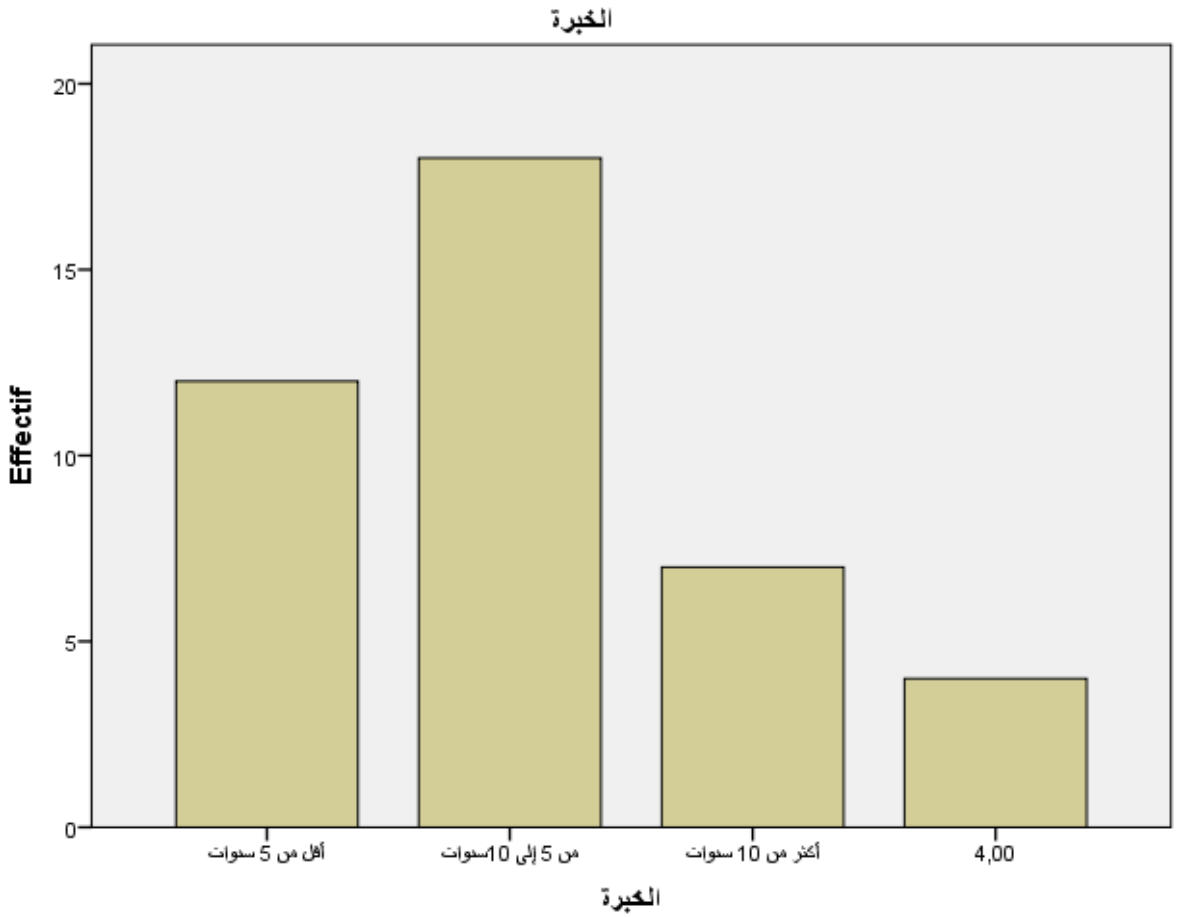
الخبرة
Effectif
20
15
10
5
0
أقل من 5 سنوات
من 5 إلى 10سنوات
أكثر من 10 سنوات
4,00
الخبرة